



# التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد



## التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد

---

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. هذه طبعة للتوزيع المحدود لحين صدور الوثيقة في شكلها النهائي.



## فريق إعداد التقرير

### منسقي التقرير

خالد أبو إسماعيل (الإسكوا)  
طارق نبيل النابلسي (جامعة الدول العربية)  
آرثر فان ديزن (اليونيسف)  
بلال ملاعب (مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية)

### فريق المؤلفين

خالد أبو إسماعيل (الإسكوا)  
بلال الكسواني (الإسكوا، اليونيسف)  
طارق نبيل النابلسي (جامعة الدول العربية)  
أوتافيا بيشي (الإسكوا)  
آرثر فان ديزن (اليونيسف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)  
مايا رمضان (الإسكوا)  
فيرينا غانتنر (الإسكوا)  
لوشيا فيروني (اليونيسف - مكتب البحوث)  
بلال ملاعب (مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية)  
بياتريس موجيه (جامعة نيو سكول)  
أليبرتو مينوجين (جامعة نيو سكول)

### المجموعة الاستشارية العليا

سابينا ألكاير (مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية)  
نضال بن شيخ (وزارة الشؤون الاجتماعية، تونس)  
محمد المختار محمد الحسن (الإسكوا)  
عبد الله الدردري (الإسكوا سابقاً)  
دايفد ستوارت (اليونيسف)  
تهامي عبد الخالق (جامعة الرباط)  
علي عبد القادر (المعهد العربي للتخطيط سابقاً)  
الكزاندرا يوستر (اليونيسف)  
أدريانا كونكوني (مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية)  
خوسيه كويسنا (اليونيسف - مكتب البحوث)  
هبة الليثي (جامعة القاهرة)

### الترجمة الى العربية

مهدي الدجاني

### تنسيق النص وتصميم الغلاف

فريق قسم إدارة المؤتمرات والمطبوعات في الإسكوا

### الأوراق الخلفية

خالد أبو إسماعيل، هبة الليثي، دينا أرمانوس، مايا رمضان، مروان خواجا: "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للبلدان ذات الدخل المتوسط: الأردن، العراق والمغرب". ورقة عمل فنية. الأمم المتحدة - نيو يورك 2015.

محمد محيي الدين: "الفقر في الادب العربي المعاصر والتراث العربي". ورقة فنية مقدمة لجامعة الدول العربية - 2015.

لوشيا فيروني، بلال الكسواني: "تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة للمنطقة العربية". ورقة فنية. اليونيسف - مكتب البحوث إينوشنتي، النشر لاحقاً في 2017.

### استشاري الفقر الإقليمي

اميتاب كوندو (الإسكوا)

### فريق الإحصاء

دينا ارمانوس (قائدة فريق الإسكوا)  
سما الحاج سليمان (الإسكوا)  
دليليتا باريزي (اليونيسف - مكتب البحوث)  
مايا رمضان (الإسكوا)  
احمد عبد المنعم (جامعة الدول العربية سابقاً)  
لوشيا فيروني (اليونيسف - مكتب البحوث)

### مساعدة بحثية

فواد غرة (الإسكوا)  
ميلدرد فيريه (جامعة نيو سكول)

### الدعم الإداري

محمد الشحات (جامعة الدول العربية)  
مرال طاشيجيان (الإسكوا)

يأتي هذا التقرير استجابة لقرار صادر عن المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، ويهدف إلى تقييم الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية، وذلك كخطوة في مسار التحضيرات لإنجاز أهداف التنمية المستدامة. وقد تم التحضير لهذا التقرير بالشراكة بين جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI).

وقد حظي التقرير بإسهامات ومشاركات من منظمات الأمم المتحدة التالية: صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO).

وقد تم صياغة وإنضاج المنهجية العلمية المتبعة في التقرير ضمن سلسلة من الاستشارات المستفيضة والتي ضمت خبراء إقليميين وعالميين وممثلين وزارات الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات الحكومية في الدول العربية.

وساهمت مؤسسات بدعم عملية الإعداد للتقرير وكانت بمثابة المنبر لتسهيل النقاش بين الخبراء، وهذه المؤسسات هي: المرصد الوطني للتنمية البشرية (المغرب)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (UN DESA)، والجامعة اللبنانية الأميركية، ودولة المكسيك التي استضافت المؤتمر العالمي لشبكة المعنيين بالفقر المتعدد الأبعاد (MPPN) في 2016.

ويرتكز هذا التقرير على مجموعة بيانات مستقاة من المسوح الأسرية الوطنية المختصة بصحة الأسرة والطفل. واستفاد تحليل الفقر المتعدد الأبعاد للأسر المعيشية في هذا التقرير من البرمجيات الإحصائية (STATA Do files) التي طورتها مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية.

## تقديم – الشركاء في التقرير

المنطقة العربية جزءاً هاماً منه. كما يستخدم التقرير دليلاً يركز على الأبعاد المختلفة للفقر وما تواجهه المنطقة من صراعات وتحديات، أخذاً في الاعتبار أيضاً التباين فيما بين الدول العربية من حيث حجم السكان والمستوى الاقتصادي والهياكل الاقتصادية والتنمية البشرية. ويؤكد التقرير على أن الفقر ليس مستوطناً في المنطقة العربية بل هو نتيجة ظروف تاريخية وسياسية واقتصادية، أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي وبالتالي خلخلة الوضع الاجتماعي والتفاوتات في مستويات المعيشة.

كما ركز التقرير على تحليل مستوى الحرمان المتعدد الأبعاد الذي يعاني منه الأطفال، وهو ما يستدعي وضع مجموعة متكاملة من السياسات التي تتصدى لفقر الطفل تصدياً شاملاً، بالإضافة إلى تحسين الإنفاق العام على الأطفال في البلاد العربية.

إن مكافحة الفقر والقضاء عليه هي عملية متكاملة مستمرة لا بد وأن تنسجم مع الاتفاقيات العربية والدولية وتوجهات القمم العربية، بما يمكن من وضع خطة عربية متكاملة وصولاً إلى سياسات اجتماعية ناجحة تضمن حياة كريمة وتكافلاً اجتماعياً واستقراراً اقتصادياً، وصولاً إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المنشودة.

ونأمل أن يسهم هذا التقرير من خلال ما سيقدمه من تحليل فني لأوضاع الفقر بمختلف أبعاده بما فيها فقر

ليس خافياً أن المنطقة العربية تمر بمرحلة استثنائية تشهد فيها تحديات على مختلف الأصعدة. لقد أفرزت الصراعات المسلحة كلفة إنسانية ضخمة تمثلت في حالات غير مسبوقة من اللجوء والنزوح، داخل العالم العربي وخارجه، حتى صار نحو نصف لاجئي العالم من العرب. ولا شك أن جهود إعادة إعمار المدن التي خُربت والحواضر التي دمرتها الحرب سوف تحتاج لمليارات الدولارات، الأمر الذي يضع أعباء إضافية على جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي، وهو ما سينعكس حتماً على مستويات المعيشة ونوعية الحياة للمواطن في بعض البلدان العربية التي تعاني من النزاعات.

وانطلاقاً من العزيمة العربية للمضي قدماً رغم تلك التحديات، للقضاء على الفقر بمختلف أبعاده، بوصفه أكبر تحد يواجهه العالم، ومواصلةً للسعي من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، تأتي مبادرة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الإسكوا) واليونسيف وجامعة أكسفورد، والشركاء من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة بإعداد أول تقرير إقليمي في العالم، بعد إطلاق خطة 2030، حول الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية.

ويعالج التقرير هذا الموضوع انسجاماً مع الصياغات المفاهيمية للفقر في أدبيات التراث العربي، مع الاسترشاد بطبيعة الحال بالتنظير العلمي الدولي الأممي الذي تمثل

الأبعاد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وأملنا أن يمهّد هذا التقرير السبيل لتعاون مثمر مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين ومع الأمم المتحدة، للقضاء على الفقر بمختلف أبعاده وصوره في منطقتنا العربية.

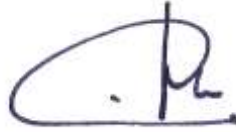
الأسر والاطفال، وتوضيح أسبابه في مختلف الدول العربية، بل في مختلف المناطق داخل الدولة الواحدة. وتقديم مقترحات عملية لمتخذ القرار في الدول العربية، ودعم الجهود العربية الرامية للقضاء على الفقر المتعدد

جامعة أكسفورد

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

جامعة الدول العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



د. سابينا ألكاير  
رئيس مبادرة أكسفورد  
للفقر والتنمية  
البشرية

جيرت كابيلاري  
المدير الإقليمي  
للمشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا

د. بدر الدين علالي  
الأمين العام المساعد  
رئيس قطاع الشؤون  
الاجتماعية

محمد المختار  
محمد الحسن  
مدير إدارة التكامل  
والتنمية الاقتصادية

## تقديم – مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

التي لم تأخذ في الاعتبار فقط خصوصية المنطقة العربية، بل راعت الخصوصيات والفوارق داخل الدولة الواحدة.

وجاءت مبادرة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لإعداد هذا التقرير مع الشركاء، ليمثل ثمرة التعاون، ويضع قاعدة موضوعية وفنية للانطلاق نحو القضاء على الفقر بمختلف أبعاده بما يعزز الجهود العربية الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.

أتوجه بالشكر إلى كافة من قاموا بإعداد هذا التقرير الذي يعد الأول من نوعه في العالم بعد إطلاق خطة التنمية المستدامة 2030، مؤكدة على استمرار التعاون مع كافة الشركاء لتنفيذ توصياته الهامة، وبما ينعكس إيجاباً على المواطن العربي والعمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك.

يسعدني تقديم هذا التقرير العربي الهام الذي أتى انطلافاً من حرص الدول العربية على القضاء على الفقر بمختلف أبعاده ليس باعتباره تحدياً يواجه الدول العربية فحسب بل تحدي كبير يواجه العالم، وأصبح في مقدمة أجندة العمل العربية والدولية، كما جاء التقرير ليتماشى والتوجه العالمي لوضع مؤشرات إقليمية ووطنية يمكن قياسها وفقاً للمعايير الدولية، وفي إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

هذا التقرير هو نتاج عمل دؤوب استمر لمدة ثلاث سنوات مع الشركاء من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الإسكوا) واليونيسف وجامعة أكسفورد، وحصيلة عدد من الاجتماعات والورش التي استهدفت مشاركة كبار المسؤولين في الدول العربية لبلورة المؤشرات العربية للفقر متعدد الأبعاد للأسرة والطفل،

عادة فتحي والي



رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء  
الشؤون الاجتماعية العرب





## قائمة المختصرات

شدة الفقر	A
طريقة ألكير فوستر	AF method
دليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة الخاص بالدولة	CC-MODA
اتفاقية حقوق الطفل	CRC
المسح السكاني الصحي	DHS
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	ESCWA
تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (المعروف باختان الإناث في الدول العربية)	FGM
دول التعاون الخليجي	GCC
نسبة الفقراء	H
مؤشر التنمية البشرية	HDI
تقرير التنمية البشرية	HDR
مؤشر التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة	IHDI
الدول الأقل نمواً	LDC
الأهداف الإنمائية للألفية	MDG
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اليونيسيف	MENARO
المسح العنقودي متعدد المؤشرات	MICS
دليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة	MODA
دليل الفقر المتعدد الأبعاد	MPI
إنوشنتي مكتب البحوث	OoR
مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية	OPHI

## قائمة المختصرات (تابع)

المشروع العربي لصحة الأسرة	PAPFAM
المسح العربي متعدد الأغراض	PAMPS
تعادل القوة الشرائية	PPP
أهداف التنمية المستدامة	SDG
الأمم المتحدة	UN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	UN-Habitat
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	UNICEF
منظمة الصحة العالمية	WHO

## المحتويات

### الصفحة

iii	فريق إعداد التقرير
v	تقديم – الشركاء في التقرير
vii	تقديم – مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
ix	قائمة المختصرات
xiii	المصطلحات وتعريفاتها
1	1. مقدمة
1	1.1 غاية التقرير ومفهوم الفقر في التراث العربي
3	1.2 الإطار المفاهيمي
9	2. منهجية دليل الفقر المتعدد الأبعاد MPI وتحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة MODA
15	3. النتائج الأساسية
15	1.3 انتشار الفقر المتعدد الأبعاد
19	2.3 الهشاشة والتعرض للوقوع في دائرة الفقر والفقر الشديد
21	3.3 عدم المساواة حسب المكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية
23	4-3 عدم المساواة في فقر الأطفال
25	5-3 المصادر الرئيسية للفقر الأسري وفقر الأطفال
28	6-3 أوجه التفاوت المحلية (بين الولايات/المحافظات) المقلقة
31	4. التحديات والتوصيات
31	1.4 التحديات
32	2.4 التوصيات
41	المراجع
45	الملحق
54	الهوامش

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

### قائمة الأشكال

8	الشكل 1. نسبة السكان الذين لم يبلغوا من العمر 18 عاماً، والذين لم يبلغوا من العمر 5 أعوام في أحد عشر دولة عربية
16	الشكل 2. مجموعات البلدان فيما يتصل بالفقر الأسري
16	الشكل 3. مجموعات البلدان فيما يتصل بفقر الأطفال
17	الشكل 4. العلاقة بين دليل فقر الأطفال MODA ودليل الفقر الأسري MPI
18	الشكل 5. قياس الفقر في دولة فلسطين باستخدام منهجيات بديلة
20	الشكل 6. نسبة السكان غير الفقراء والمعرضون للوقوع في الفقر والفقراء لكل من الفقر المدقع والفقر عبر مجموعات البلدان
20	الشكل 7. توزيع الأطفال (0-17 سنة) وفقاً لعدد أوجه الحرمان
21	الشكل 8. نسبة الفقراء وفقاً لخصائص الأسر المعيشية
23	الشكل 9. دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر الأسري في المناطق الريفية والحضرية مع متوسطات مجموعات البلدان والمتوسطات الإقليمية
24	الشكل 10. فقر الأطفال وفقر الأطفال المدقع وفقاً لمكان الإقامة ونوع رب الأسرة وتعليمه ومؤشر الثروة
25	الشكل 11. إسهام الأبعاد المختلفة في دليل الفقر الأسري المدقع (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)
26	الشكل 12. إسهام الأبعاد المختلفة في دليل الفقر الأسري (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)
26	الشكل 13. إسهام المؤشرات المختلفة في دليل الفقر الأسري المدقع (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)
27	الشكل 14. إسهام المؤشرات المختلفة في دليل الفقر الأسري (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)
27	الشكل 15. نسبة الفقر المدقع والفقر بين الأطفال وفقاً لأبعاد الحرمان المختلفة عبر مجموعات البلدان
29	الشكل 16. الوحدات المحلية وفقاً لمستويات الفقر المدقع والفقر عبر البلدان
29	الشكل 17. الولايات الخمسة عشر الأكثر فقراً في المنطقة العربية

## المصطلحات وتعريفاتها

المصطلح	التعريف
مستوى حرمان الأسرة	يُحدد مستوى حرمان الأسرة من خلال جمع أوزان المؤشرات التي تحصل عليها الأسرة في جميع المؤشرات. فإذا كانت الأسرة محرومة في أحد المؤشرات، فإن درجة الحرمان التي تحصل عليها تساوي الوزن المخصص للمؤشر، على النحو الوارد بين قوسين في الجدول (1). وعندما لا تعاني الأسرة حرماناً، فإن درجة الحرمان التي تحصل عليها تكون "صفرًا". وتحتسب مستويات الحرمان على نحو منفصل بالنسبة لكل من الفقر المدقع والفقر، استناداً إلى المؤشرات المقابلة والنقاط المعبرة عن الحد الفاصل.
الفقر والفقر المدقع	تم تحديد مستويين من مستويات الحرمان التي تعاني منها الأسرة/الطفل على النحو الوارد في الجدول (1) والجدول (2) الواردين بالملحق: المستوى الأكثر حدة (عتبات الحرمان أكثر حدة - المستوى الأول) والذي يمثل مستويات الفقر المدقع المستوى الأقل حدة (عتبات الحرمان أقل حدة - المستوى الثاني) والذي يمثل مستويات الفقر
الفقر المدقع	تصنف الأسرة المعيشية كأسرة واقعة في حالة فقر مدقع إذا كان مجموع أوزان مؤشرات الحرمان يساوي أو يزيد عن الثلث في المستوى الأول الأكثر حدة من مؤشرات الحرمان. وعندما تصنف الأسرة المعيشية كأسرة فقيرة فقراً مدقعاً، فإن جميع أفرادها يدرجون تحت هذا التصنيف. ويصنف الطفل كطفل واقع في حالة فقر مدقع إذا كان يعاني حرماناً في بعدين من أبعاد الحرمان أو أكثر في المستوى الأول الموصوفة في الجدول 2 الوارد بالملحق. حيث يعتبر الطفل يعاني حرمان في بعد معين إذا كان لديه حرمان في أي من مؤشرات ذلك البعد.
الفقر	تصنف الأسرة المعيشية كأسرة فقيرة إذا كان مجموع أوزان المؤشرات يساوي أو يزيد عن الثلث في المستوى الثاني (الأقل حدة) من مؤشرات الحرمان. وعندما تصنف الأسرة المعيشية كأسرة فقيرة، فإن جميع أفرادها يدرجون تحت هذا التصنيف. ويصنف الطفل كطفل فقير إذا كان يعاني حرماناً في بعدين من أبعاد الفقر أو أكثر في المستوى الثاني (الأقل حدة) الموصوفة في الجدول 2 الوارد بالملحق. حيث يعتبر الطفل يعاني حرمان في بعد معين إذا كان لديه حرمان في أي من مؤشرات ذلك البعد.
نسبة الفقراء H (أحد مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد)	نسبة الفقراء هي نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة إلى إجمالي السكان. نسبة الفقراء في دليل فقر الأطفال هي نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد إلى إجمالي الأطفال.

المصطلح	التعريف
شدة الفقر A (أحد مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد)	شدة الفقر هي أحد مؤشرات الفقر التي يتم حسابها، وهو عبارة عن متوسط أوزان مؤشرات الحرمان لدى الأشخاص الذين جرى تصنيفهم كفقراء، والذي يحتسب من خلال جمع أوزان مؤشرات الحرمان لجميع الفقراء ثم قسمة حاصل الجمع على العدد الإجمالي للفقراء. شدة الفقر في دليل فقر الأطفال تمثل متوسط عدد أبعاد الحرمان لدى الأطفال الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد كنسبة من العدد الكلي لأبعاد الحرمان، وتحتسب هذه النسبة من خلال احتساب عدد أبعاد الحرمان كنسبة من العدد الكلي لأبعاد الحرمان لكل الأطفال الفقراء ثم قسمة الحاصل على العدد الإجمالي للأطفال الفقراء.
دليل الفقر المتعدد الأبعاد	يحتسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد بضرب نسبة الفقراء في شدة الفقر.
الهشاشة (الأسر المعرضة للوقوع في الفقر والفقر المدقع)	تعد الأسرة المعيشية معرضة للوقوع في الفقر (أو الفقر المدقع إذا كنا بصدد المستوى الأكثر حدة) إذا كان مجموع أوزان مؤشرات الحرمان يتراوح ما بين 0.20 و0.33.
الفقر الشديد/الفقر المدقع الشديد	تصنف الأسرة المعيشية كأسرة واقعة في حالة فقر شديد (أو فقر مدقع شديد إذا كنا بصدد المستوى الأكثر حدة)، إذا كان مجموع أوزان المؤشرات 0.5 أو أكثر. ومن المفهوم أن الفقر الشديد فرع من الفقر على نحو يفيد ضمناً أن جميع من هم فقراء فقراً شديداً يُعدون تلقائياً فقراء.
المعدل المتوسط الإقليمي	المتوسط الإقليمي هو متوسط البلدان التي شملها التحليل مرجحاً بحجم السكان في كل دولة
نسبة الفقراء المعدلة (دليل فقر الأطفال)	نسبة الفقراء المعدلة بشدة الفقر (وهو ما يعادل بالضبط منهجياً دليل الفقر المتعدد الأبعاد ولكن للأطفال، ومن ثم فهو يكافئ كذلك حاصل ضرب نسبة الفقراء في شدة الفقر).
الفقر النقدي	يعتمد قياس الفقر النقدي على إنفاق/استهلاك الأسرة فقط، ويتم تحديد خط فقر نقدي/مادي ويتم مقارنة إنفاق الأسرة بقيمة خط الفقر. إذا كانت الأسرة تتفق أقل من خط الفقر تعتبر الأسرة فقيرة فقر نقدي، أما إذا كان إنفاق الأسرة يساوي أو أعلى من خط الفقر تعتبر الأسرة غير فقيرة مادياً.
مؤشر الثروة	مؤشر مركب يقيس رفاه وثروة الأسرة ويعتمد في قياسه على ملكية الأسرة لمجموعة من الأصول والسلع المعمّرة. (تليفزيون، ... إلخ.)

ملاحظة: يجب الإشارة إلى أن مؤشرات الفقر والتي تتمثل في نسبة الفقراء، وشدة الفقر تعرض عادة كنسبة مئوية، في حين أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يُعرض كعدد عشري. ولكن وجدنا أنه من الأسهل للقارئ غير المختص التعامل مع النسب المئوية. ونتيجة لذلك، تم في هذا التقرير عرض جميع المؤشرات الثلاثة ومناقشتها كنسب مئوية.

# 1. مقدمة

## 1.1 غاية التقرير ومفهوم الفقر في التراث العربي

جاء إطلاق خطة التنمية المستدامة 2030 بسبعة عشرة هدف ومائة وتسعة وستون غاية طموحة وصولاً إلى القضاء على الفقر والعيش بكرامة بحلول عام 2030، وانبرت الدول العربية منذ بدء المشاورات الدولية لهذه الخطة لوضع تصوراتها حول هذه الخطة وما يتطلبه ذلك من خطط وطنية وإقليمية بما يمكن من تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

وجاءت التوجهات العامة لتلك الخطط بناءً على ما حققته المنطقة العربية من انجازات لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتمحورت أولويات المنطقة على القضاء على الفقر بمختلف أبعاده بهدف رئيسي يستلزم تحقيقه لتنفيذ خطة 2030.

في هذا الإطار أكد القادة العرب في القمم العربية ولاسيما القمم الثلاثة الأخيرة (شرم الشيخ 2015 – نواكشوط 2016 – عمان 2017)، العزم على المضي قدماً لتحقيق التنمية المستدامة وتسخير كافة الجهود التي تُمكن من تحقيقها، وهو الأمر الذي يؤكد وجود الإرادة السياسية على أعلى مستويات اتخاذ القرار في منظومة العمل العربي المشترك لتعزيز كافة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بمختلف أبعاده وبما يحقق تنمية المواطن العربي في إطار من العدالة الاجتماعية وبما يؤكد شعار "ألا يتخلف عن ركب التنمية أحد".

رغم ذلك الطموح والعزيمة الجادة لتنفيذ خطة 2030، تأتي التحديات الجسام وما تعيشه عدد من الدول العربية من أزمت سياسية وأمنية، واستفحال ظاهرة التطرف

والإرهاب وممارساتهما اللا إنسانية، بالإضافة إلى تفاقم الصراعات المسلحة وما نتج عنها من نزوح ولجوء وهجرة غير شرعية، ذلك فضلاً عن القضية المركزية التي تحتل أولوية متقدمة في التحديات التي تواجه الدول العربية وهي القضية الفلسطينية، فكل ذلك يمثل عقبات أمام تحقيق التنمية المنشودة والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تأكيداً على الإصرار لتحقيق التنمية المستدامة، بادرت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع دولها الأعضاء ومن خلال أجهزتها المتخصصة، بوضع خطط واستراتيجيات لتنفيذ الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة بالتركيز على الفقر المتعدد الأبعاد، وفقاً لأولوياتها وخصوصياتها. وقبل تسخير الامكانيات، يحتاج الأمر إلى تهيئة البنية السياسية لتسهيل العملية التنموية، فضلاً عن التوظيف الدقيق للموارد والإمكانيات في المنطقة إذا ما سمحت الأوضاع الصعبة بذلك.

فانطلاقاً من أن تحدي الفقر يُعد من التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول العربية، قامت جامعة الدول العربية بإعداد السياسات وتطوير البرامج الاجتماعية التنموية التي تسهم في القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد على المستويين الوطني والإقليمي، ونذكر منها الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر، والبرنامج العربي المتكامل للتشغيل والحد من البطالة، والبرنامج العربي لخفض الفقر، والإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 "الأبعاد الاجتماعية"، وغيرها من البرامج.

في ضوء ما تقدم جاءت مبادرة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واليونيسيف، وجامعة



بشكل واضح على ضرورة الحفاظ على كرامة الفقير وعدم إهانتته كونه فقيراً، كما تحث على رعاية الفقراء والعطاء لهم، وتنتهي المسيحية عن ظلم الفقير أو أكل مال الأجير وظلمه.

وفيما يتعلق بالمفكرين العرب قبل ظهور النظم الأكاديمية الحديثة، نجد أن ابن خلدون ميز في مقدمته بين ثلاثة أنماط بنائية للمجتمعات هي تلك المقتصرة على ما هو "ضروري" والذي يرى "إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بُلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك"، والحاجي والكمالي وهما النمطين الآخرين اللذان يظهران متى ما "اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه..."<sup>1</sup>. بلغة العلوم الاجتماعية ينصرف حديث ابن خلدون عن المجتمعات المقتصرة على الضروري إلى ما يعرف الآن باقتصاد الكفاف<sup>2</sup>. ابن خلدون إذن في معرض مقارنته بين المجتمع المقتصر على الضرورة والنمطين الآخرين اللذين يرتقي فيهما المجتمع إلى أنماط أعلى من الاستهلاك يتخذ من المجتمع ككل وحدة للتحليل سواء عبر الزمان وفقاً لرؤيته التطورية أو عبر المكان، ولكنه لا ينظر إلى الفقراء وسماتهم كشريحة أو فئة اجتماعية متميزة ولا إلى أسباب فقرهم ولا يطور تعريفاً صريحاً لأي من المفهومين في عمله، إلا في حديثه عن أسباب خراب العمران وفي أن الظلم مؤذن به في الفصل الثالث والأربعين من مقدمته، وكذا في الفصل الخمسون حيث يتحدث عن آخر الدولة من كثرة الموتان (ارتفاع معدلات الوفيات) والمجاعات التي تعد من سمات المجتمعات الفقيرة<sup>3</sup>. كما يحدثنا ابن خلدون في بعض عبارات متفرقة من مقدمته عن بعض ملامح ثقافة الفقر في مجتمعات الضرورة "البادية" حيث يقول "...أن حال البادية في مثل ذلك غير خافية إذ لا مكان لهم يتأتى فيها الريب وأحوال حُرهم -أي مساكنهم- أجمعين بمرأى من جارتهم ومسمع من جيرانهم لتلاصق الجدران وتطامن البنيان وعدم الفواصل بين المساكن..."<sup>4</sup>، وهو حديث يشبه تعريفنا للفقر في هذه الدراسة.

وهناك لا بد من التذكير بأن الفقر ليس مستوطناً في المنطقة العربية بل هو نتيجة ظروف تاريخيه وسياسية واقتصادية

أكسفورد، والشركاء من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، لإعداد أول تقرير حول الفقر في المنطقة العربية، ليسهم من خلال ما سيقوم به من تحليل فني لأوضاع الفقر في مختلف أبعاده مع توضيح أسبابه في مختلف الدول العربية وفي مختلف المناطق داخل كل دولة. ويضع هذا التقرير أمام متخذي القرار في الدول العربية مقترحات عملية للقضاء على الفقر بمختلف أبعاده والمساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

وإذا كان هذا التقرير يُركز على موضوع الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية، فنؤكد أن معالجته لهذا الموضوع تتسم في الأساس مع الصياغات المفاهيمية للفقر في أدبيات التراث العربي مع الاسترشاد بأحدث التقنيات العلمية والبحثية العالمية والإقليمية وعليه لا بد من إلقاء الضوء بعجالة على سياقات ومدلولات استخدام مفهوم الفقر في التراث الفكري الذي أنتجه المفكرون العرب في مرحلة ما قبل الحداثة، الأمر الذي يتطلب التفرغ أيضاً إلى المفهوم الديني للفقر وخاصة في القرآن والإنجيل اللذان يفردان مكانة خاصة للاهتمام بقضية الفقر والفقراء، بحيث يمكن القول بأن القيم المرتبطة بهما قد تم استخدامها بشكل راسخ في البنية العقلية الأيديولوجية للمجتمعات العربية، وقد انعكس هذا الاهتمام في كتابات العلماء العرب.

وعليه فنجد أن الدين الإسلامي يعمرُ كما يتجسد في القرآن الكريم بكثير من الآيات التي تتحدث عن الفقر والفقراء بالكثير من الكلمات المختلفة الدلالة، والتي توضح تصنيف الفقراء إلى شرائح وفئات مختلفة، وبالعجالة يمكن القول أن الإسلام أولى في كتابه الكريم الفقر والفقراء أهمية ومكانة خاصة وجعل لهم حق معلوم للسائل والمحروم في أموال القادرين، كما أنه صنفهم بفئات وشرائح وفقاً لمعايير محددة من بينها العمر والنوع والمقدرة الاقتصادية، بل وحتى وبتعبيرات العلوم الاجتماعية الحديثة وفقاً لعلاقتهم بوسائل الانتاج، وحمل المجتمع مسؤولية اجتماعية عنه.

ولا تختلف المسيحية وهي مكون مهم للبنية العقلية في كثير من المجتمعات العربية حتى في البلاد التي تسودها أغلبية مسلمة في رؤيتها للفقر والفقراء، وتؤكد المسيحية

منها القاعدة المشتركة أو القانون العلمي العام الحاكم لهذه الوقائع، وهو في ذلك يسير على نهج سابقه عبد الرحمن بن خلدون. كما يعتمد الدلجي على منهجية الملاحظة بالمشاركة ذلك أنه كان يعد نفسه من بين المفلوكين<sup>6</sup>. بالإضافة إلى ذلك، يلجأ الدلجي إلى أداة منهجية أخرى هي طريقة دراسات الحالة وتاريخ الحياة والسير، حيث ترجم لسنة وستين شخصية ممن ضاقت بهم الدنيا واستبد بهم العوز من علماء العرب والمسلمين<sup>7</sup>. ويجدر أن نشير هنا إلى أن الكثيرين ممن وثق الدلجي لسيرهم الحياتية قد عرفوا العطاء والنعيم في حياتهم ثم زال عنهم ما كانوا فيه من رغد، وهو على ذلك لا يتحدث فقط عن الفقر Poverty بل وعن الإفقار Impoverishment أيضاً. استناداً إلى هذه المنهجية الوضعية الإستقرائية يستخلص الدلجي ما يشبه القوانين من بينها أن "الفلاكة المالية تستلزم الفلاكة الحالية"، أي أن الفقر المالي يترتب عليه فقر في الجوانب الأخرى للحياة.

خلاصة القول، أن لدى المنطقة تراثاً يمكن التحويل عليه إذا ما تم بحثه معمقاً وتطوير مقولاته بما يتماشى والعلم الحديث في صياغة مفاهيم واشتقاق متغيرات تسهم في فهم ظاهرة الفقر في البلدان العربية من منظور متعدد الأبعاد يراعي الخصوصية المجتمعية لهذه البلدان. ولا يقتضي ذلك بالضرورة وضع مثل هذه التصورات المحتملة في تناقض مع النظرة الأكاديمية الحديثة في العلوم الاجتماعية، بل وكما يعلمنا تاريخ العلم بالتضافر فيما بينهما. وهذا ما نطمح إليه في هذا التقرير.

## 1.2 الإطار المفاهيمي

لأمد غير قصير، ظلت التصورات التقليدية في مجال التنمية تعتمد في المقام الأول على مؤشرات نمو الاقتصاد الكلي القابلة للقياس الكمي لقياس التقدم في بلد من البلدان. على الجانب الآخر، لوحظ خلال الأونة الأخيرة أن عددا لا يستهان به من الاقتصاديين قد أخذ يرفع راية التحدي في وجه الربط الذي ساد لفترة طويلة بين النمو الاقتصادي والرفاهية معتمدين على دلائل ملموسة تفيد أن النمو لا يقلص الفقر على الدوام، وأن زيادة الثروة لا تُفيد

أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي مما أدى إلى خلخلة الوضع الاجتماعي الذي أدى بدوره إلى التفاوت في مستويات المعيشة في ظل غياب كل من التخطيط السليم، والإدارة القائمة على المنهج العلمي العصري الأمر الذي انعكس على طريقة التفكير وأدى إلى ضعف في مواكبة التطور الاقتصادي والتنمية التي شهدتها دول العالم الأخرى ولا سيما الأقل قدرة وثروة من العالم العربي، والتي استطاعت أن تخرج من دائرة التخلف والفقر وأن تحرز تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية.

لذا نجد أن تأخر المنطقة العربية في مجال التنمية أفرز حالة من التراجع الاقتصادي والفكري انعكس على واقع المجتمعات العربية فأفرز الفقر ومظاهره وتداعياته أهمها هشاشة في النسيج المجتمعي الذي مكن من سيطرة الأفكار الهدامة في أوساط شريحة هامة من أبناء وبخاصة الشباب.

وعليه يمكن القول بأن مكافحة الفقر هي عملية متكاملة تبدأ بإصلاح التعليم أولاً والنظم التشريعية مما ينسجم مع الاتفاقيات العربية التي أقرتها القمة العربية وتبنتها، وإنشاء خطة عربية متكاملة وصولاً إلى تعاون اقتصادي حقيقي يرتقي إلى روح العصر ويؤدي إلى سياسات اجتماعية ناجحة تضمن حياة كريمة وتكافل اجتماعي واستقرار يساهم في مكافحة الفقر وتشجيع التنمية.

ويضيق نطاق هذه الورقة القصيرة تغطية كافة أعمال تراث علماء العرب في الموضوع المعني، وهي على ذلك تركز فيما تبقى من الحيز المخصص لهذه النقطة على عمل لواحد من أكثر الأعمال تركيزاً على معالجة قضية الفقر والفقراء في المجتمعات العربية، وأقلها لفتاً للإنتباه وهو عمل أحمد بن علي الدلجي المعنون "الفلاكة والمفلوكون"<sup>5</sup>.

يعتمد الدلجي في كتابه العديد من المناهج والأدوات المنهجية في تحليله للفلاكة والمفلوكين (الفقر والفقراء). وأول ملامح منهجية الدلجي هي اعتماده للإستقراء الوضعي حيث يقوم بوصف وسرد الوقائع ثم يستخلص

المدقع. لكنها ليست فعالة في رصد أشكال الفقر الأقل حدة التي تنتشر في العديد من البلدان العربية ذات الدخل المتوسط مثل الأردن أو مصر أو المغرب.

ولقد وضعت بلدان نامية عديدة مؤشرات خاصة بها بشأن الفقر المتعدد الأبعاد، صُممت خصيصاً لتلائم أولويات السياسات الإنمائية الوطنية ولتواجه القيود التي تتصل بالحصول على البيانات مستخدمةً في ذلك طرق أخرى. وتؤثر هذه الأساليب المبتكرة في قياس الفقر المتعدد الأبعاد بالفعل على منظورات الحد من الفقر التي ظلت تمثل التيار السائد، كما امتد تأثيرها إلى الأجندة والخطط المستقبلية للحد من الفقر مستقبلاً. أضف إلى ذلك فإن الفقر المتعدد الأبعاد أصبح جزءاً من المؤشرات المزمع صياغتها لرصد مدى تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة والمعني بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

ومما هو جدير بالذكر، أنه لا يوجد تعارض بين منهجية قياس الفقر النقدي ومنهجية قياس الفقر المتعدد الأبعاد، ولا يتم استخدام أحدهما بديلاً للآخر، حيث يمكن أن يؤدي نقص الموارد النقدية إلى الحرمان غير النقدي، ولكن هذا ليس الحال دائماً، فقد تواجه بعض الأسر غير الفقيرة مادياً حرماناً من بعض الجوانب غير المادية. وبالتالي فإن هاتين المنهجتين يكملان بعضهما ويمكن استخدامهما في آن واحد في تحليل الفقر في أي دولة إذا توافرت البيانات على المستوى الأسري في مسح واحد.

ولكن في أغراض المقارنة بين الدول، تستند مقارنات الفقر النقدي إلى صحة افتراض ثبات القوة الشرائية عبر الزمان والمكان. ونظراً للمشاكل الموثقة في الأدبيات فيما يتعلق بتعدلات أسعار الصرف والتضخم، فإن المقارنات الدولية تقلل في تقييمها من تكلفة المعيشة في البلدان المتوسطة الدخل مقارنة بالدول الفقيرة. وفي هذا المنظور فإن الفقر المتعدد الأبعاد يتجنب هذه المشاكل لأن الفقر المتعدد الأبعاد يعبر عن الحرمان بصورة مباشرة. وهكذا، وفيما يتعلق بالمقارنات بين البلدان، فإن الفقر المتعدد الأبعاد له ميزة مطلقة عن الفقر النقدي. وبالتالي، فإن دليل الفقر

بالضرورة تحسن مستويات المعيشة<sup>8</sup>. من هؤلاء الاقتصاديين آمارتيا سين. هذا، ووفقاً لمنظور القدرات الذي صاغه سين، يمكن تعريف الفقر على أنه عدم القدرة على التمتع بحقوق أساسية وحرية جوهرية<sup>9</sup>. وتبعاً لهذا التعريف، فإن التنمية لا تتحقق من خلال زيادة الدخل وتملك الحصة في الأصول فحسب، بل أيضاً من خلال قدرات الناس المتزايدة في أن يحيوا حياة لديهم من المسوغات ما يجعلهم يرون أنها حياة ذات معنى. كما يرى آمارتيا سين أن الحرمان من القدرة يمثل مقياساً للفقر أكثر اكتمالاً من مقياس الدخل إذ إنه يغطي جوانب معينة لظاهرة الفقر قد لا تحيط بها الإحصاءات الكلية أو قد لا تكون ملحوظة في تلك الإحصاءات. لذلك تراه يدعو إلى صياغة نظرة أكثر شمولاً للفقر وعدم المساواة والتنمية بُغية إنضاج سياسات ملائمة تسهم إسهاماً حقيقياً في تعظيم الحرية الفردية والاختيار.

ولكن هناك بعض التحديات التي تواجه قياس الفقر بهذا المفهوم (فقر القدرة على التمتع بالحقوق الأساسية) والتي تتمثل في عدم توافر تلك البيانات على المستوى الأسري وخاصة في المسوح الوطنية مثل المسوح العنقودية متعددة المؤشرات ومسوح ميزانية الأسرة مما يصعب استخدام هذا المفهوم في قياس الفقر في الدول العربية وتحليل ارتباطه بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

على نحو مكمل لمقاييس التنمية النقدية، نجد أن الفقر المتعدد الأبعاد يقيس الحرمان غير النقدي عبر مختلف النواحي، مما يرسم صورة أدق لحال الفقراء. على سبيل المثال، اختار الدليل العالمي للفقر متعدد الأبعاد الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة أبعاد لقياس الفقر - التعليم والصحة ومستوى المعيشة - مستخدماً عشر مؤشرات. كما صمم صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف منهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة المعد للمقارنات الدولية وهي منهجية لتحليل مدى وطبيعة فقر الأطفال متعدد الأبعاد فيما يتصل بجوانب تتعدى جانب الثروة المادية. وتمثل هذه المؤشرات العالمية فيما يتصل بالفقر المتعدد الأبعاد أداة قوية لقياس الحرمان العالمي

السياسات العامة أن تستهدي بالتقرير لرصد شرائح سكانية كان من المحتمل أن تُغفلها تلك التدخلات.

### الدول العربية التي لم يشملها التقرير

نظراً للظروف المعيشية المختلفة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأخذاً بعين الاعتبار الاختلاف في مستويات المعيشة، وبالتالي اختلاف أوجه الحرمان، يوصي التقرير بعمل دراسة مختلفة حول الفقر المتعدد الأبعاد لتلك الدول تأخذ في الاعتبار خصوصيتها، الأمر الذي يستلزم بالطبع الاستناد إلى المسوحات الأسرية في تلك الدول، ويقترح في هذا الصدد التعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن دولة فلسطين لا زالت تخضع لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي بأشكاله المختلفة ولاسيما السيطرة على أكثر من نسبة 85 في المائة من الأرض التي تعتبر أهم موارد رزق الشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي انعكس على مستوى المعيشة للأسر الفلسطينية وأدى إلى زيادة نسبة الفقر بشكل ملحوظ ومطرد، كما أن غلاء مستوى المعيشة في فلسطين يعود إلى مستوى الدخل المرتفع لدولة الاحتلال، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة المعيشة على الشعب الفلسطيني، فضلاً عن التأثيرات السلبية للحصار على قطاع غزة وتقطيع أوصل الضفة، فكل ذلك أدى إلى ازدياد نسب الفقر في دولة فلسطين، الأمر الذي يتطلب معالجة موضوع الفقر المتعدد الأبعاد فيها بشكل مختلف يأخذ في الاعتبار هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها دولة فلسطين، ومن المناسب إعداد تقرير منفصل عن دولة فلسطين يأخذ في الاعتبار نتائج التقرير المنتظر أن تصدره دولة فلسطين خلال الربع الأول في عام 2018 والذي سيقوم على احصائيات رسمية وفق منهجية علمية وأبعاد تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المختلفة للتمهيش الاجتماعي في دولة فلسطين. ولذلك لا يتضمن هذا التقرير دولة فلسطين في التحليل الخاص بالفقر المتعدد الأبعاد الأسري ولكن يتضمن دولة فلسطين في التحليل الخاص بالفقر المتعدد الأبعاد للأطفال.

المتعدد الأبعاد العالمي يتسم بميزة واضحة عن الطرق الأخرى في أغراض المقارنة بين البلدان المختلفة.

في هذا السياق، يقدم هذا التقرير تحليل معمق لظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد على مستوى الأسر والأطفال في عشر دول عربية هي الجزائر وجزر القمر ومصر والعراق والأردن والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس واليمن بالنسبة للفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الأسري، بينما أضيفت دولة فلسطين في تحليل الفقر الخاص بالأطفال. من الجدير بالذكر أن هذا التقرير يقدم النتائج الرئيسية عن الفقر الأسري وفقر الأطفال مستقاة ومدعمة بمجموعة من الأوراق البحثية ومن تقرير فني موسع لكل من الفقر الأسري وفقر الأطفال. وتُمثل الدول المشمولة بالتقرير أكثر من 75 في المائة من مجموع السكان العرب. في الوقت نفسه، نجد أن هذه الدول تتباين فيما بينها من حيث حجم السكان والمستوى الاقتصادي والهيكل الاقتصادي، والتنمية البشرية (كما هو مبين في جدول 3 في الملحق)، والتعرض للنزاعات والاحتلال. وفي ضوء هذا التباين، يقدم التقرير مؤشرات إقليمية جديدة مصممة خصيصاً لتلائم تحديات الأسر والفقر في المنطقة تم تضمينها في دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي وضعته الإسكوا، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، ومنهجية تحليل الحرمان ذي التدخلات المتعددة الخاص بالدولة والتي وضعتها اليونيسف. هذه المنهجية تقوم بمراجعة وتعديل عتبات الحرمان للمؤشرات وتعديل المؤشرات الخاصة بمؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد العالمية. فضلاً عن ذلك، نجد أنها تطرح مستويين من الحرمان لكل مؤشر من هذه المؤشرات: أحدهما لقياس الحرمان المدقع (الفقر المدقع وهو الأكثر حدة) والآخر لقياس الحرمان العام (الفقر وهو الأقل حدة) والذي يتضمن الفقر المدقع. ثانياً، يقوم التقرير بتحليل النتائج لتقييم النمط المكاني للفقر ودرجة شدته والعوامل المؤدية له في المنطقة العربية بغية تقديم منظور لرسم السياسة والبرامج، وخاصة على المستوى الإقليمي. ومن خلال توفير مقياس مقارنة لفقر الأسر والأطفال فيما يتصل بالعديد من الأبعاد عبر البلدان والمناطق الفرعية والمجموعات/الدول المحددة سلفاً، قد يتسنى للتدخلات

للحرمان في المنطقة، يمكن أن يوفر تحليل الفقر المتعدد الأبعاد لوضعي السياسات الأدلة اللازمة التي تثبت ضرورة تصميم استراتيجيات للحد من الفقر خلال مرحلة ما بعد النزاع. وينبغي أن يحظى الاستثمار في الأطفال بأولوية قصوى لأنهم يمثلون مقوما رئيسيا من مقومات التحول الاجتماعي وتوطيد أركان السلام وترسيخ النمو في المنطقة.

وتكشف نتائج الدراسة أنه من بين 286 مليون شخص يعيشون في البلدان العشرة التي شملها التحليل، يندرج 116.1 مليون نسمة (40.6 في المائة) تحت صنف "الأسر الفقيرة"، وضمن هؤلاء، يعيش 38.2 مليون (13.4 في المائة) في فقر مدقع. كما تكشف الدراسة أن أوجه الحرمان الرئيسية التي تتطلب اهتماما في المنطقة هي التعليم، بما في ذلك التعليم المدرسي للأطفال وكذلك التعلم الممتد بالنسبة لمن تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة. وبينما يعيش أقل من نصف سكان المنطقة - 48 في المائة - في المناطق الريفية، نجد أن هؤلاء يمثلون 83 في المائة من السكان الواقعيين بالفعل في الفقر المدقع و67 في المائة من السكان الفقراء. وهذا يؤكد الحاجة إلى أن يُصمَّم العمل التنموي بحيث يلائم كل مكان أو منطقة جغرافية حسب احتياجاتها. هذا ويتضمن قسم التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة أدناه أمثلة لصور مقترحة من صور هذا العمل التنموي المرجو.

على مستوى آخر، نجد أن عدد السكان الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة في البلدان التي شملتها الدراسة قد بلغ نحو 118.9 مليون نسمة، أي حوالي 6 في المائة من مجموع الأطفال في العالم. ومن بين هؤلاء الأطفال والشباب، نجد أن 52.5 مليون طفلا يمثلون 44.1 في المائة يعانون الفقر، بينما نجد أن نحو 29.3 مليوناً يمثلون 24.7 في المائة يعانون الفقر المدقع.

### مصادر البيانات والتحديات

يمكن استخدام العديد من البيانات الوطنية لقياس ورصد المؤشرات الخاصة بالفقر المتعدد الأبعاد. ومع ذلك، قد لا تتوفر جميع مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد

وفيما يتعلق بدولة ليبيا فجارى التنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعمل دراسة متخصصة بالتعاون مع الجهات المعنية في دولة ليبيا، أخذاً في الاعتبار الاوضاع التي تمر بها. وبالنسبة إلى كل من الجمهورية اللبنانية وجمهورية جيبوتي لم يشملهم التقرير وذلك لعدم توافر بيانات حديثة بعد عام 2010 في تلك الدولتين. هذا بالإضافة إلى عدم توافر بعض البيانات الأساسية في تكوين دليل الفقر المتعدد الأبعاد وخاصة في جمهورية جيبوتي والتي لا يتوافر بها أي بيانات عن تعليم الأفراد وبالتالي قد استُبعدت تماما من إدراجها في التقرير. ويوصي التقرير في هذا الصدد بتحديثه بعد ورود قيم المؤشرات التي تمكن من تضمين هاتين الدولتين في التقرير.

### أهمية فقر الأطفال

جديرٌ بنا أن نتوقف لنوضح دواعي الإلحاح على أهمية موضوع فقر الأطفال. وفي ذلك نستحضر ما ذكره تقرير أخير أصدره البنك الدولي<sup>10</sup> من أن الأطفال أشد تَأثراً بضعف البنية التحتية (وعلى رأسها المأوى والمياه والصرف الصحي)، وأشد تَأثراً بضعف الخدمات الأساسية (وعلى رأسها المدارس والرعاية الصحية)، وأشد تَأثراً بضعف العلاقات الأسرية (وعلى رأسها العنف المنزلي/الأسري)، من تَأثرهم بفقدان الموارد النقدية. كما نستحضر أن تَأثر الأطفال بهذه الأمور دائم. بناء على ذلك، فإن بناء تصور سديد عن فقر الأطفال يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار المؤشرات النقدية وغير النقدية. إن مرجع أهمية موضوع فقر الأطفال بالنسبة للمنطقة العربية هو أن عدد السكان الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة من عمرهم يمثل أكثر من ربع إجمالي السكان. وفي ستة من البلدان الإحدى عشرة التي شملتها الدراسة، تجاوزت نسبتهم 45 في المائة (كما هو مبين في الجدول 3 في الملحق وفي الشكل 1 أدناه).

والراجح أن استمرار حالة النزاع في المنطقة العربية يكسب موضوع فقر الأطفال أهمية أكبر. إنه من خلال تعيين الخصائص الرئيسية لفقر الأطفال والعوامل الرئيسية

المؤشرات التي يسهل قياسها والتي تتوفر في المسوح الوطنية لقياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد. أيضاً تستبعد هذه البيانات بعض السكان من إطار أخذ العينات. وهذه المجموعات السكانية التي يتم تجاهلها في الدراسات الاستقصائية التقليدية، على سبيل المثال، المشردين والذين يقطنون في المؤسسات الخيرية. ومن المهم أن نستحضر في هذا الصدد أن بلدان المنطقة تشهد في الوقت الراهن تحولات جذرية نراها تحدث خلال وقت يسير. وكما هو معلوم، فإن الظروف المعيشية في بعض البلدان قد تدهورت منذ الفترة التي تخللت العامين 2011 و2014، وهي الفترة التي أجريت خلالها هذه الدراسات الاستقصائية. وبناء على ذلك، ينبغي توخي الحذر في تفسير النتائج المستخلصة، لا سيما في البلدان التي أدى فيها النزاع أو الاحتلال أو غيرها من الأزمات الإنسانية مثل المجاعة وما إلى ذلك إلى تفاقم ظروف المعيشة كما هو الحال في اليمن والعراق.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك بعض التحديات الأخرى التي تواجه البيانات المستخدمة، وهي أن هذه البيانات ممثلة على مستوى الحضر والريف والمحافظات/الولايات ولكن ليس ممثلة على حدود إدارية أقل من ذلك، وبالتالي يصعب تحليل البيانات على مستوى المراكز أو المناطق النائية أو عشوائيات أو مناطق حدودية.

### الإعاقة في الدول العربية

لا يُمكن للتنمية أن تُعتبر شاملة إذا استثنى منها شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة في عجلتها وخطتها، فعدم الاهتمام بتنمية قدرات الفئة الضعيفة والمعرضة للمخاطر، سترك تأثيره السلبي الضار فيما لا يقل عن 15 إلى 20 من مجموع سكان الدول العربية، أخذاً في الاعتبار الزيادة الملحوظة للأشخاص ذوي الإعاقة بسبب الصراعات والاحتلال والعمليات الإرهابية التي تشهدها عدداً من الدول العربية، فضلاً عن زيادة مستويات الفقر، أخذاً في الاعتبار أن أسباب الإعاقة كثيرة ومتغيرة تتنوع بين المجتمعات الريفية والمدنية والدول ذات الإمكانيات الفقيرة، والغنية والنامية والمتقدمة والزراعية والصناعية.

(المستويين؛ الأكثر حدة والأقل حدة) في جميع المسوح الوطنية. وبالتالي فإن المسوح التي يجب أن تُستخدم لقياس الفقر المتعدد الأبعاد يجب أن تكون مسوح أسرية، ممثلة تمثيلاً جيداً على مستوى الدولة، يتم تنفيذها على فترات محددة وتضم جميع المتغيرات والمؤشرات التي يتضمنها دليل الفقر المتعدد الأبعاد. ولذلك فإن أكثر الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية استخداماً على نطاق واسع، والتي استخدمت لحساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد وتضم جميع المؤشرات الإثنى عشر هي: **المسح السكاني الصحي DHS** (والذي تم تنفيذه في أكثر من 90 دولة نامية)، **المسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS** (والذي يتم تنفيذه في البلدان التي لم يتم فيها المسح السكاني الصحي) و**المشروع العربي لصحة الأسرة PAFAM** (وقد تم تنفيذه في 10 دول لم يتم فيها تنفيذ المسح السكاني الصحي أو المسح العنقودي).

هذا، ويحدد التقرير المائل "جبوبا" واضحةً تكون فيها حالات الفقر المدقع مرتفعة. وتوجد هذه الجيوب غالباً في بلدان مثل السودان واليمن وموريتانيا. ومما يستحق التوقف عنده في هذا الصدد أن هناك جيوباً للفقر المرتفع أيضاً في البلدان الذين لا يمثلون جزءاً من مجموعة البلدان الأقل نمواً. وحتى يمكن استقصاء هذه الجيوب استقصاءً مقارنة على مستوى البلدان العربية، يستخدم دليل الفقر المتعدد الأبعاد MPI ومنهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة MODA من بيانات المسوح السابق ذكرها خلال الفترة التي تمتد من عام 2011 حتى عام 2014 والتي تتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتغذية والمتعلقة بنشوية الأعضاء التناسلية للإناث وبالحمل، وبوفيات الأطفال.

ومن أهم التحديات التي تواجه هذه البيانات، أن هذه البيانات لا يتوافر بها بعض أبعاد الفقر التي كان من شأنها أن تجعل دليل الفقر المتعدد الأبعاد العربي أكثر اكتمالاً، مثل الحرية الشخصية، انعدام الأمن والعلاقات الاجتماعية وعدم المساواة بين الجنسين وظروف العمل (مثل الرسمي وغير الرسمي) ونوعية التعليم والعمل والقيم الأخلاقية والتهديد بالحرب وما إلى ذلك. وبالتالي تم استخدام

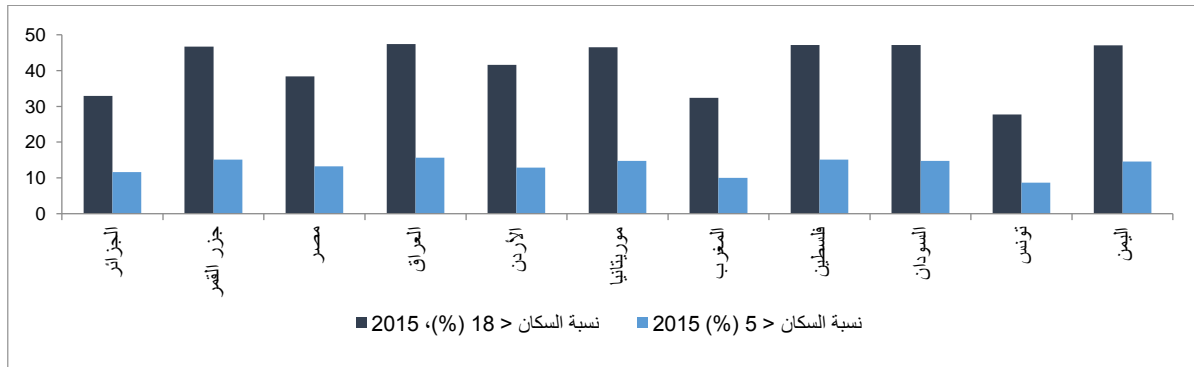
تُعد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرتها الأمم المتحدة أحد المرجعيات الدولية الهامة التي في تنفيذها بشكل متكامل، إسهاماً فاعل لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، إلا أن ذلك يتطلب إيجاد قواعد بيانات مدققة للأشخاص ذوي الإعاقة مع تصنيف أنواعها، وترجع الصعوبة في ذلك بالطبع إلى زيادة الصراعات المسلحة وزيادة ممارسات العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وكذلك ازدياد العمليات الإرهابية التي استهدفت كافة فئات المجتمع، ذلك فضلاً عن عدم إمكانية الوصول إلى العديد من المناطق الملتهبة، مما أدى إلى صعوبة التدخل لتقديم الدعم والرعاية اللازمين، ومن جانب آخر صعوبة إجراء المسوحات اللازمة وتصنيف الإعاقات، كما تأتي الصعوبات التي تواجه عدد من الدول العربية وخاصة الأقل نمواً منها وفي المناطق الريفية، وعدم الإدلاء بالبيانات الصحيحة وغيرها، كمجموعة من الصعوبات التي تحول دون وضع بيانات مدققة ضمن هذا التقرير حول الأشخاص ذوي الإعاقة. ونتيجة عدم توافر البيانات الخاصة بالإعاقة في المسوح الوطنية كان له أثر سلبي على طرح قضية الإعاقة ضمن أجندة موضوعات الفقر وموضوعات الحماية الاجتماعية، وهذه أحد التحديات التي تواجه البيانات المستخدمة.

الأقسام اللاحقة على القسم رقم 2 الذي يعرض المنهجية، يتم استعراض نتائج الدراسة ومناقشة التوصيات.

وانطلاقاً مما تقدم لا بد من التركيز على الارتباط الوثيق بين الإعاقة والفقر في علاقة تبادلية بمعنى اشتداد حالات الفقر وتأثيره السلبي الضار على الأشخاص ذوي الإعاقة، وازدياد حالات الإعاقة في المجتمعات الفقيرة خاصة التي تمر بصراعات واحتلال، وكذلك حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة في البيئات شديدة الفقر من تأمين حقوقهم أو صعوبة العمل على تمتعهم بها، ذلك فضلاً عن المرأة والطفل ذوي الإعاقة، وتوضح التقارير المتوفرة في هذا الصدد أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أشد الفقراء فقراً، وهو ما أكد عليه تقرير الإعاقة الصادر عن منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في عام 2011، ومع ذلك نجد العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة غير ميسورين يحرزون النجاح بصورة فردية تماماً كنظرانهم الأوفر امكانات، مما يؤكد على ضرورة مواصلة العمل على تأمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يمكن من دمجهم في المجتمع والانخراط في العمل في مختلف مجالات الحياة والاهتمام بجوانبها العديدة.

أكدت خطة التنمية المستدامة انطلاقاً من مبدأ ألا يتخلف عن ركب التنمية أحداً، على اشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التنموية، وتم ذكرهم بوضوح في سبعة من أهداف الخطة وغاياتها الفرعية الـ 169، كما أشارت لهم الخطة أكثر من عشرة مرات ضمن الفئات المهمشة والضعيفة المعرضة للمخاطر.

### الشكل 1. نسبة السكان الذين لم يبلغوا من العمر 18 عاماً، والذين لم يبلغوا من العمر 5 أعوام في أحد عشر دولة عربية



## 2. منهجية دليل الفقر المتعدد الأبعاد MPI وتحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة MODA

الأبعاد جرى باستخدام بيانات على مستوى الأسرة بينما تطبق منهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة استندت إلى معلومات على مستوى الفرد. ومع ذلك، ففي كلتا الحالتين، نجد أن الفرد هو وحدة التحليل المعتمدة، كما نجد أن كافة النتائج تستخلص كنسبة إلى إجمالي عدد السكان في البلد المعني أو في مجموعة البلدان موضوع الدراسة. وفيما يلي نعرض صياغة هذين الدليلين الإقليميين، والمؤشرات المكونة لهما، مبرزين الاختلافات بينهما وبين دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي ومنهجية التحليل ذي التداخلات المتعددة، ويتضمن الجدولان 1 و2 الواردان بملحق التقرير معلومات مفصلة عن المؤشرات وعتباتها المحددة للفقر.

ويتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي (للدول العربية) من ثلاثة أبعاد واثني عشر مؤشراً. ولتبع التعليم مؤشراً هما الانتظام في المدارس وسنوات الدراسة. أما البعد الصحي فله ثلاثة مؤشرات هي التغذية، ووفيات الأطفال، والحمل المبكر، إلى جانب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (المعروف بختان الإناث في الدول العربية). أما مؤشرات مستوى المعيشة فتشمل توافر الكهرباء، والمرافق الصحية الملائمة، ومياه الشرب المأمونة، ووقود الطهي النظيف، وتوافر أراضيات مناسبة وسقف مناسب، وعدم الاكتظاظ، والحصول على الحد الأدنى من المعلومات، والقدرة على التنقل، وتوفر سبل العيش (انظر الجدول 1 بالملحق).

ولكل مؤشر من هذه المؤشرات حدان فاصلان لتحديد الحرمان<sup>12</sup>. الحد الأول يعكس مستوى حرمان أعلى والذي ينطوي عليه الفقر المدقع ويشابه هذا الحد دليل الفقر

لقد بنيت المؤشرات المعتمدة في التقرير المائل من خلال سلسلة من المشاورات التي عقدت مع مسؤولين في البلدان العربية ومع الخبراء على المستوى الوطني والدولي. وخلال بناء دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي ومنهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة وضعت مجموعة من الأهداف في الاعتبار. أولاً، من الضروري أن يستفاد من هذا الدليل وهذه المنهجية كأدوات في إجراء مقارنات بين الدول في المنطقة العربية. إذ يمكن دراسة النتائج على المستوى الإقليمي ومجموعات الدول والوطني ووفقاً للمناطق داخل الدولة، ستسهم هذه المؤشرات في توجيه الاستهداف الجغرافي داخل البلدان العربية وفيما بينها. أضف إلى ذلك يوفر التحليل خط أساس إقليمي لفقر الأسرة ولفقر الأطفال ويمثل مقياساً يمكن من خلاله تقييم التقدم الإنمائي وفعالية خطط الحماية الاجتماعية في المستقبل. إن هذا التحليل يتيح لصانعي السياسات والمنظمات الدولية رصد أوجه عدم المساواة المكانية ومعالجتها من أجل الحد من الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية. ويمكن أن يساعد الحكومات والهيئات الدولية على تقييم سياساتها لاسيما من حيث مدى قدرتها على الوصول إلى الفقراء عموماً ومن هم أكثر حرماناً على وجه الخصوص. ولذلك، من المأمول أن يشجع دليل الفقر المتعدد الأبعاد MPI ومنهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة MODA على تطوير مقاييس وطنية مصممة وفقاً لحاجة كل دولة على حدة يتم قياسها بموازاة المقاييس النقدية للفقر كإحصاءات رسمية دائمة.

هذا، ويكمن الفارق الرئيسي، في هذا التقرير، بين دليل الفقر المتعدد الأبعاد<sup>11</sup> MPI ومنهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة MODA هو أن تقييم الفقر المتعدد



الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. حيث أنه في ضوء ارتفاع أسعار العقارات والبيوت في بعض البلدان والنمو السكاني السريع في جميع أنحاء المنطقة، من المهم إيلاء مؤشر الاكتظاظ العناية التي تليق به. ومع ذلك، لا نملك هنا إلا أن نشير على أن حدوث الاكتظاظ يختلف اختلافا كبيرا بين البلدان.

أخذاً في الاعتبار ضرورة إدراج مؤشر تشويه الاعضاء التناسلية للإناث انطلاقاً من ارتباطه الشديد بالطفل والزواج القسري والحمل المبكر، فضلاً عن الآثار الصحية الوخيمة بما في ذلك الالتهابات المتكررة والعمى ومضاعفات الولادة، وارتفاع مخاطر وفاة حديثي الولادة، بالإضافة إلى ما يشكله من انتهاك لحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، فإن تكلفته تُعد باهظة بما في ذلك العلاجات الطبية والخدمات الاجتماعية وإجراءات التقاضي، فضلاً عن فقدان الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وسوء التغذية، وعليه فيوصي التقرير بضرورة تفعيل التشريعات والإجراءات التي تقوم بها حكومات الدول العربية ذات الصلة وتقديم كافة أوجه الدعم اللازم لها بما يمكنها من القضاء على هذه الظاهرة، وبالتالي تحقيق معدلات نمو أكبر. وعلى الرغم من جهود الدول التي أشرنا إليها، فنجد أن انتشار هذه الظاهرة يختلف من بلد إلى آخر، فنجد أن معدلات انتشار ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في المنطقة العربية هي كالتالي:

- مصر: 87 في المائة ممن سنهن ما بين 15-49 سنة (اليونيسف 2016)، 14 في المائة ممن سنهن 0-14 سنة، وهذا خلال السنوات من 2010 إلى 2015 (اليونيسف 2016)؛
- السودان: 87 في المائة ممن سنهن بين 15-49 سنة (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014)، 32 في المائة ممن سنهن 0-14 سنة، وهذا خلال سنوات من 2010 إلى 2015 (اليونيسف 2016)؛
- جيبوتي: 93 في المائة ممن سنهن بين 15-49 سنة (يونيسف 2016)؛
- اليمن: 19 في المائة ممن سنهن 15-49 (2013).

المتعدد الأبعاد العالمي (لكنه ليس مطابقاً له). أما الحد الآخر – وهو حد يعكس مستوى حرمان أقل حدة والذي ينطوي عليه الفقر ودوره أن يقيس الفقر متضمناً الفقر المدقع. وبينما تتباين حدود الفصل عادة عبر مؤشرات الفقر المدقع والفقر، تبقى الحدود الفصل على حالها في حالة الدرجة الإجمالية لتحديد الأسر المعيشية الفقيرة. وتُصنف الأسرة كأسرة فقيرة فقراً مدقعا أو كأسرة فقيرة إذا كان المستوى الإجمالي للحرمان الذي تعانيه (مجموع أوزان المؤشرات الأثني عشر) أكثر من 33.3 في المائة.

إن اختيار الأبعاد، وبالتالي المؤشرات، بالنسبة لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي يستند إلى مصدرين: (أ) دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي الذي نشرته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، (ب) العملية التشاركية التي عقدت مع شركاء من جامعة الدول العربية ووزارات الشؤون الاجتماعية من مختلف أنحاء المنطقة والتي تضمنت عقد عدد من المؤتمرات وورش العمل. وتأسيساً على ذلك، باشر الفريق الفني الذي اضطلع بالدراسة ببناء قائمة بالمؤشرات المحتملة المتاحة في مجموعات البيانات، ومطابقتها بالمؤشرات الواردة في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي وكذلك الأولويات التي جرى تحديدها خلال الاجتماعات التشاركية. وقد أتاح ذلك لدليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي أن يستفيد من الخبرة الأكاديمية التي ساهمت في بناء دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي، وفي الوقت نفسه، أن يركز على أولويات المنطقة العربية. ومن المنفق عليه أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي سيتضمن الأبعاد الثلاثة للتعليم والصحة ومستويات المعيشة، كما هو الحال في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي.

ومراعاة لأوضاع البلدان العربية الفريدة<sup>13</sup>، اختار التقرير المائل أن يخالف دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي بإضافة مؤشرين آخرين هما "الازدحام" و"تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بالإضافة إلى الحمل المبكر". ولعله جدير بالملاحظة في هذا المقام أنه لا يوجد ما يشكك في الأساس المنطقي لاختيار هذه المؤشرات، لا سيما من منظور حقوقي. غير أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار صلة هذه المؤشرات بالنسبة للبلدان العربية على مستويات التنمية

الابتدائي) التعليم الابتدائي في دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي للفقر المدقع (الأكثر حدة)، بينما نجد أنه في دليل الفقر (الأقل حدة)، تعد الأسرة المعيشية أسرةً محرومةً إذا لم يستكمل أي من أفرادها المؤهلين (الأفراد المؤهلين هم الذين تزيد أعمارهم عن العمر الذي يجب أن يستكمل عنده التعليم الثانوي) التعليم الثانوي. هذا، وإن لاعتماد مستوى التعليم الثانوي عوضاً عن الابتدائي تأثيراً كبيراً في النتيجة النهائية إذ إن العديد من الأسر في البلدان متوسطة الدخل لم يكن لديهم أي عضو في التعليم الثانوي. والسؤال هو ما إذا كان هذا المؤشر مؤشراً مناسباً لقياس الفقر أم لا؟

لا جدال أن المسألة جديرة بنظرة متعمقة متحقة. لقد رأى عدد قليل من الخبراء أن هذا هدفٌ طموح في ضوء الحقيقة التي مفادها أن متوسط عدد سنوات الدراسة في المنطقة يقل كثيراً عن 12-13 سنة المطلوبة للتعليم الثانوي. ومع ذلك، فإن الدراسات التي أجريت سابقاً وتناولت هذا الموضوع مليئة بالأدلة على وجود علاقة قوية بين التحصيل التعليمي الثانوي والمؤشرات الصحية والمعيشية. ومن المعروف أن معدلات وفيات الرضع ومؤشرات تغذية الأطفال والنظافة الصحية تحسن تحسناً كبيراً إذا كانت الأم قد حصلت على تعليم ثانوي. فضلاً عن ذلك، لا جدال أنه يصعب تخيل كيف يتسنى للأسر الأكثر فقراً التي عادة ما تكون أكبر عدداً أن ترتقي بظروف معيشتها وأن تحسن مصدر رزقها دون أن يكون واحداً من أعضائها على الأقل قد حصل على تعليم ثانوي، لا سيما إذا استحضرننا مدى انخفاض — وفي بعض الأحيان تدهور — جودة التعليم. هذا، وتُحدد عتبات الفقر على أساس اعتبارات معيارية، وهي في حالات كثيرة أعلى من القيم المتوسطة في بعض المناطق. إن المعيار الشائع — وهو 1.90 \$ — أعلى من متوسط الدخل في بعض المناطق. وفي ضوء هذه الحقائق، حصل توافق واسع في الآراء على استبقاء معيار التحصيل الدراسي للفقر.

إن السؤال الحاسم هو في كم من هذه المؤشرات يتعين على الأسرة أن تعاني الحرمان حتى يسوغ اعتبارها فقيرة أو اعتبارها فقيرة فقراً مدقعاً؟ على غرار المقاييس المتعلقة بالفقر النقدي، يمكن تحديد العديد من حدود الفصل بحيث

وبالمثل، فإن نسبة الحمل المبكر في العراق (للأمهات اللاتي لم يبلغن من العمر ثمانية عشر عاماً) قد بلغت 23.4 في المائة (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011)، و14.4 في المائة في مصر (مسح الصحة والسكان 2014). أما في اليمن، فنجد أن معظم النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و19 سنة يتزوجن عندما يبلغن 18 سنة (مسح الصحة والسكان 2013). ولالتقاط هذه العوامل التي تؤثر بعمق في حياة جزء كبير من النساء في العالم العربي وحالتهم الصحية، جرى تضمين الحمل المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في التحليل.

وكما أكدنا سابقاً، يمكن للمرء أن يفكر في العديد من المؤشرات الأخرى التي كان ينبغي إدراجها إذا كانت البيانات متاحة وخاصة تلك المتعلقة بالعيش بكرامة أو التعرض للعنف والعيش دون التعرض لقيود فيما يتصل بالتنقل.

ولتحديد ما إذا كانت الأسرة محرومة أم لا في مؤشر معين، ينبغي تحديد الدرجة التي تحصل عليها في هذا المؤشر قياساً بعتبة الحرمان أو حد الفصل. وعادة ما تستخلص النقاط المعبرة عن حدود الفصل هذه من معايير مقبولة عموماً. فسنوات التعليم الإلزامية، على سبيل المثال، مأخوذة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) UNESCO، بينما أخذت معايير السن فيما يتصل بسوء التغذية من منظمة الصحة العالمية WHO، بينما أخذت معايير الاكتظاظ من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN HABITAT. ويعرض الجدول (1) الوارد بالملحق المؤشرات المستخدمة في دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي ويبين التعاريف والعتبات المختلفة المستخدمة فيما يتصل بالفقر المدقع والفقر، ويسلط الضوء على وجه الاختلاف عن دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي من حيث تعريفاتها وأوزانها النسبية.

مما هو جدير بالذكر في هذا الصدد أن الأسرة المعيشية تعد أسرةً محرومةً في المؤشر الأول للتعليم إذا لم يستكمل أي من أفرادها المؤهلين (الأفراد المؤهلين هم الذين تزيد أعمارهم عن العمر الذي يجب أن يستكمل عنده التعليم

كما جرى تحليل البيانات المتعلقة بفقير الأطفال لجميع المؤشرات المختارة في ضوء اثنين من خطوط الفقر هما الفقر المدقع والفقر.

فمن منظور دليل الفقر المتعدد الأبعاد، يكمن الفارق الرئيسي بين خط الفقر المدقع وخط الفقر في أن فقر الأطفال المدقع يُعرف وفق ذات التعريف الذي اعتمده منهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة التي يتم استخدامها للمقارنات الدولية وفق التوضيح الوارد في الجدول 2 في الملحق. وعليه، فإن نتائج فقر الأطفال المدقع متطابقة مع منهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة المستخدمة للمقارنات الدولية، وهو ما لا ينطبق على دليل الفقر المتعدد الأبعاد الأسري.

وكما هو الحال في دليل الفقر المتعدد الأبعاد الأسري، يجري تحديد فقر الأطفال من خلال إدخال تغييرات في العتبات وإضافة مؤشرات لأولئك الذين يعانون فقراً مدقعا مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة للبلدان العربية وتجاربها الخاصة.

وهناك فارق رئيسي آخر بين المنهجين، وهو أنه بينما تُعدُّ الأسرة فقيرة إذا تعرضت للحرمان في ثلث مجموع أوزان مؤشرات الحرمان الممكنة، نجد أن الطفل يعدُّ فقيراً إذا تعرض للحرمان في بعدين أو أكثر من إبعاد الحرمان.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد MPI ومنهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة MODA قد حظيا بقبول واسع خلال وقت قصير. وها هما يُستخدمان كمقياسين مكملين لمقياس الفقر النقدي في عدد من بلدان العالم النامي (مثل بوتان وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وإكوادور والسلفادور) وكذلك في عدد من البلدان العربية. ومع ذلك، فإن الحكمة تقتضي أن نقرن الحديث عن مزاياهما بالحديث عن حدود استخدامهما. وفي ذلك لا نجد مفراً من أن نكرر مرة أخرى أن السلبية الرئيسية لهذين المقياسين هي أنهما لا يعالجان كافة صور الحرمان النوعي والكمي. فهناك أبعاد نوعية هامة للحرمان تبرز على مستوى المجتمع ولا يعبر عنها في

تعكس مستويات مختلفة من الفقر المدقع والفقر. وقد تقرر أن يكون حد الفصل في الفقر المتعدد الأبعاد عندما يكون مجموع أوزان مؤشرات الحرمان 33.3 في المائة أو أكثر. ويعني ذلك أنه سينظر للأسر التي تحصل على درجة حرمان تبلغ 0.333 أو 33.3 في المائة على أنها تعاني فقراً متعدد الأبعاد. وعندما نكون بصدد نسبة تقع بين 0.20 و0.333 أو 20 و33.3 في المائة، تعتبر الأسرة عرضة للفقر. وعندما تكون القيمة 0.50 أو 50 في المائة أو أكثر، تعتبر الأسرة في حالة فقر شديد.

إن المرحلة الأخيرة من إنشاء دليل الفقر المتعدد الأبعاد هي تجميع المعلومات في مقياس واحد على مستوى الدولة أو مجموعة دول أو الأقليم ككل. وأكثر المقاييس استخداماً في أدبيات التنمية هو نسبة الأشخاص الفقراء إلى إجمالي عدد السكان (H). فضلاً عن ذلك، جرى احتساب شدة الفقر (A) من خلال اتباع طريقة الكير فوستر AF، وهي تكافئ متوسط الحرمان المرجح الذي يعانيه الفقراء. وبضرب H في A نحصل على دليل الفقر المتعدد الأبعاد  $(MPI = H \times A)$ .

إن هناك تكاملاً بين تحليل فقر الأطفال متعدد الأبعاد الوارد في التقرير المائل وتحليل الفقر الأسري. يعتمد تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة في التقرير إلى إمعان النظر في خمسة أبعاد لرفاه الطفل اختيرت بما يتماشى مع المقاربة الحقوقية التي تعتمدها اتفاقية حقوق الطفل لفئتين عمريتين. الفئة الأولى هي فئة من هم أقل من خمس سنوات. أما الفئة الأخرى فهي فئة من هم ما بين الخامسة وأقل من ثمانية عشر سنة. وبالنسبة للأطفال الذين هم أقل من خمس سنوات، شملت الأبعاد التي جرت دراستها المياه والصرف الصحي والمسكن والصحة والتغذية. أما بالنسبة للأطفال الذين هم ما بين الخامسة وأقل من الثمانية عشرة، فقد شملت الأبعاد التي جرت دراستها المياه والصرف الصحي والمسكن والمعلومات والتعليم (انظر الجدول 2 في الملحق). ونظراً لاختلاف احتياجات الأطفال وتباين قدراتهم على مدى دورة حياتهم، وفي ضوء البيانات المتوفرة، اعتمد التقرير تعريفاً مختلفاً لبعض المؤشرات في كل من المجموعتين العمريتين.

فلك هذه المؤشرات. ومما يؤسف له أن أبعاد الفقر هذه في الغالب غائبة على الصعيدين الوطني والعالمي ومن ثم فهي ليست مطروحة على طاولة النقاش العام. وعند النظر في حالة دولة تتعرض للعنف نتيجة للاحتلال، مثل فلسطين، نجد أن سيناريو الحرمان يتغير تغيرا كبيرا، وهو ما نوضحه في (الإطار 1) الوارد أدناه.

إطار دليل الفقر المتعدد الأبعاد MPI ومنهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة MODA مثل انعدام الأمن والعنف والإجرام والتدهور البيئي وسوء نوعية التعليم، وغياب الترابط الاجتماعي والشعور بالمواطنة وما يلحق بذلك. وفي المنطقة العربية تحديدا، يمكن للمرء أن يفكر في العديد من المؤشرات ذات الصلة بالفقر التي تدور في



## 3. النتائج الأساسية

### 1.3 انتشار الفقر المتعدد الأبعاد

الفقر المتعدد الأبعاد منتشر على نطاق واسع، فهو يؤثر على أكثر من أربعة من كل عشرة أسر وأطفال.

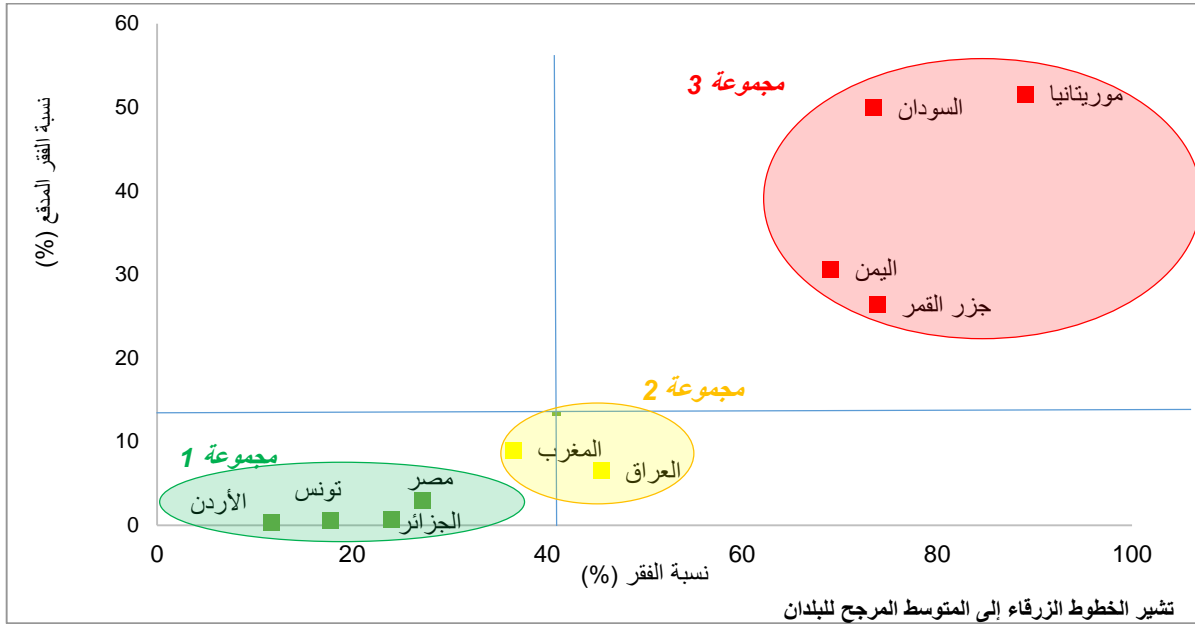
على الصعيد الإقليمي، نجد أن الفقر المدقع (الأكثر حدة) على المستوى الأسري متواضع نسبياً، لكن هذا الاستخلاص في واقع الأمر يُخفي أكثر مما يكشف. تبلغ نسبة الفقراء فقراً مدقعاً 13.4 في المائة (38.2 مليون)، بينما يبلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر المدقع 6.6 في المائة. إن مستوى الفقر (الأقل حدة) والذي يتضمن أيضاً الفقر المدقع أعلى بكثير. تبلغ نسبة الفقر الإقليمي (أي للعشرة بلدان التي شملتها الدراسة) حوالي 40.6 في المائة (116.1 مليون) بينما يبلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد 20.6 في المائة. ويبلغ المتوسط الإقليمي لشدة الفقر (مؤشر شدة الفقر) نحو 50 في المائة لكل من الفقر المدقع والفقر.

لقد صنفت الدول العشرة التي شملتها الدراسة في ثلاث مجموعات استناداً إلى معدلات الفقر فيها. وكما هو مبين في الشكل 2، فإنه بالنسبة للفقر الأسري، تشمل المجموعة 1 البلدان ذات المستويات المنخفضة للغاية للفقر المدقع والفقر. وتضم هذه المجموعة الأردن وتونس والجزائر ومصر. أما المجموعة 2 فتشمل المغرب والعراق، وهما بلدان لديهما مستويات منخفضة من الفقر المدقع ومستويات متوسطة من الفقر. أما المجموعة 3 فتضم بقية البلدان الأقل نمواً أي جزر القمر وموريتانيا والسودان واليمن والتي لديها مستويات متوسطة ومستويات مرتفعة من الفقر المدقع والفقر يقدم الجدول 4 والجدول 5 في الملحق

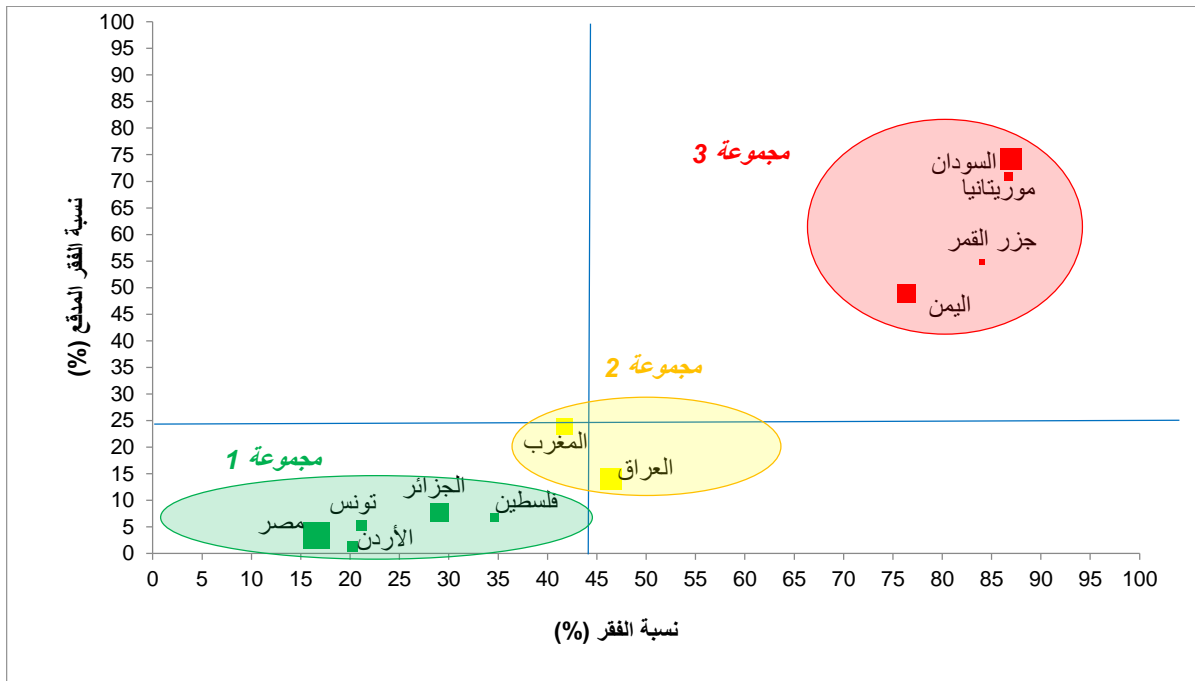
حسابات الخطأ المعياري ومجال الثقة لنسبة الفقراء على مستوى البلدان والمجموعات والمستوى الإقليمي لكل من الفقر والفقر المدقع.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل الفقر المتعدد الأبعاد بين الأطفال مرتفع جداً هو الآخر، لكنه يختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان التي شملتها الدراسة. لقد وُجد أن 52.5 مليون نسمة يمثلون 44.1 في المائة من الأطفال واقعون في الفقر، بينما وجد أن 29.3 مليون طفل، أي واحد من بين كل أربعة أطفال، واقعون في الفقر المدقع. هذا، فإن توزيع البلدان عبر المجموعات الثلاث لفقر الأطفال مطابق لتوزيع الفقر الأسري. أيضاً عندما أضيفت دولة فلسطين في تحليل فقر الأطفال فقد تضمنت في المجموعة 1 (الشكل 3). أما بالنسبة للبلدان في المجموعة 1 فإننا نجد أن نسبة الفقر المدقع فيها منخفضة جداً إذ تتراوح بين 1.2 إلى 7.7 في المائة من مجموع الأطفال. هذا مع ملاحظة أن نسبة الفقر تتراوح ما بين 16.6 إلى 34.7 في المائة. أما بالنسبة للبلدان المجموعة رقم 2، فإن نسبة الفقر المدقع تتراوح بين 14.0 و23.8 في المائة، بينما تتراوح نسبة الفقر بين 41.8 و46.5 في المائة. أما في مجموعة البلدان رقم 3، فإن نسب فقر الأطفال مقلقة حقاً. ففي هذه المجموعة، نجد أن فقر الأطفال المدقع يؤثر فيما يقرب من نصف إلى ثلاثة أرباع إجمالي عدد الأطفال (من 48.8 إلى 74.2 في المائة)، بينما يؤثر الفقر العادي بين 76.4 و87 في المائة من الأطفال. يقدم الجدول 4 والجدول 5 في الملحق نتائج إحتساب الخطأ المعياري ومجال الثقة لنسبة الفقراء على مستوى البلدان والمجموعات والمستوى الإقليمي لكل من الفقر والفقر المدقع.

الشكل 2. مجموعات البلدان فيما يتصل بالفقر الأسري



الشكل 3. مجموعات البلدان فيما يتصل بفقر الأطفال



ملاحظة: (1) يعكس حجم النقطة حجم السكان دون 18 سنة.

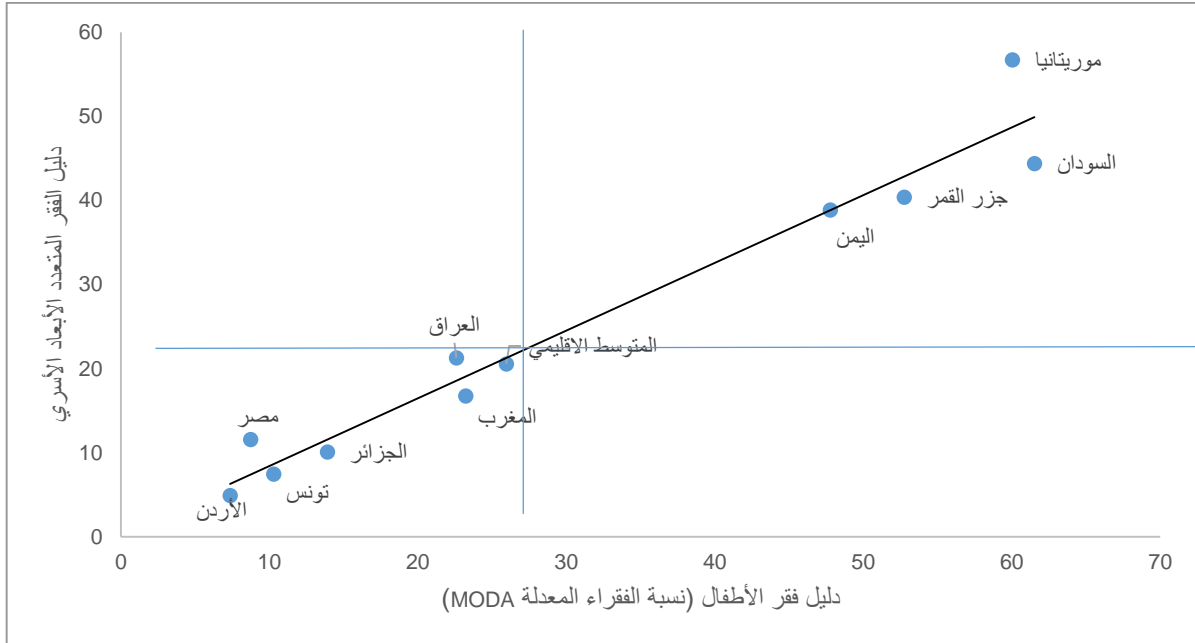
(2) تشير الخطوط الزرقاء إلى المتوسط المرجح للبلدان.

الأخر، وهو الأمر الذي تترتب عليه آثار خطيرة على مستوى السياسات.

على أنه ينبغي التعامل مع النتائج المذكورة أعلاه باحترار وتفسيرها تفسيراً حذراً يأخذ في عين الاعتبار حدود الدراسة. من ذلك أن البيانات المستخدمة في الدراسة ترجع إلى الفترة من العام 2011 حتى العام 2014 بالنسبة لعدد من البلدان. وبناء على ذلك، فإن قاعدة البيانات هذه لا تعكس كامل تداعيات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات التي عصفت بعدد من البلدان العربية. وبالنسبة لدولة فلسطين تحديداً لم تتضمن في الشكل 4 لعدم قياس الفقر المتعدد الأبعاد الأسري لها ويشرح الإطار رقم (1) وضع الفقر في دولة فلسطين.

ويبين الشكل 4 أدناه العلاقة بين دليل فقر الأطفال أو نسبة الفقراء المعدلة (منهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة) ودليل الفقر الأسري. تشير الخطوط الزرقاء إلى المتوسط المرجح للمنطقة. وفي ذلك نجد أن جميع بلدان المجموعة 1 تقع في مستوى أقل من المتوسط المرجح لفقر الأسرة ومن المتوسط المرجح لفقر الأطفال. أما العراق فيُظهر ارتفاعاً طفيفاً في الفقر الأسري، لكنه أقل من المتوسط فيما يتعلق بفقر الأطفال، وبالنسبة للمغرب فهو أقرب من ولكن أقل من كلا المتوسطين. أما بلدان المجموعة 3، فجميعها أعلى من المتوسط المرجح من حيث الفقر الأسري وفقر الأطفال. وتكشف العلاقة الإيجابية القوية بين فقر الأطفال والفقر الأسري أنهما مترابطان ارتباطاً جوهرياً وأن كلا منهما يؤثر في

الشكل 4. العلاقة بين دليل فقر الأطفال MODA ودليل الفقر الأسري MPI





## الإطار 1. الفقر في دولة فلسطين

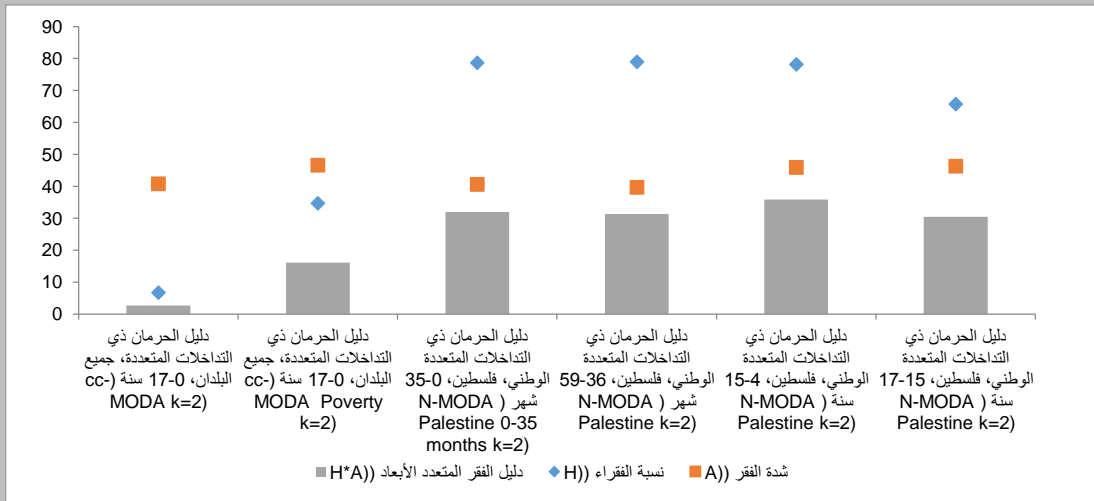
قد لا تصبح الصورة التي ترسم لدينا عن الفقر في الإقليم دقيقة إلا إذا انعكس في قياس الفقر الحرمان غير المادي، مثل انتهاك الكرامة الإنسانية، والحرمان من الحقوق والحريات الأساسية التي يواجهها الفلسطينيون يومياً.

لقد عمدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسيف إلى ملائمة منهجية تحليل الحرمان ذي التداعلات المتعددة لتتناسب دولة فلسطين وبناء منهجية تحليل الحرمان ذي التداعلات المتعددة الوطنية. في هذا الصدد، نجد أن منهجية تحليل الحرمان ذي التداعلات المتعددة لا تقتصر فحسب على إبراز النواحي المختلفة لرفاه الأطفال المستمدة من قاعدة بيانات المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات، بل تتضمن أيضاً تحليلاً للبيانات المستمدة من آلية الرصد والإبلاغ (MRM) مسلطاً الضوء على واقع الأطفال في فلسطين المحتلة. كما إن البعدين الإضافيين، وهما بعد البيئة المعيشية العنيفة (VLE)، وبعد وصول الناس إلى التعليم (HAE)، يتضمنان معلومات عن الإصابات التي وقعت وعمليات القتل وعمليات الهدم وإمكانية الحصول على التعليم (مثال: تقييد الوصول إلى التعليم والهجمات على المدارس).

عند تطبيق منهجية تحليل الحرمان ذي التداعلات المتعددة بدولة فلسطين، نجد أن نتائج فقر الأطفال تتغير تغيراً جذرياً. كما نجد أن نسبة الفقراء الوطنية تُصنف 65.7 في المائة من الأطفال كأطفال محرومين في مؤشرين أو أكثر. ومع ذلك، نجد أن نسبة الفقراء في قطاع غزة 100 في المائة وهو ما يعني أن كل الأطفال بين سن 15 و 17 محرومين في بعدين على الأقل. أما في الضفة الغربية، فقد بلغت نسبة الفقراء 43.7 في المائة. ويُظهر تحليل النتائج أنه بغض النظر عن الفئة العمرية، نجد أن بعد البيئة المعيشية العنيفة هو أكبر مساهم في الحرمان الكلي على المستوى الوطني. وفي الفئة العمرية 15-17 سنة، نجد أن بعد البيئة المعيشية العنيفة يسهم في أكثر من 50 في المائة من الحرمان الكلي. كما أن للمياه و/أو بعد الحصول على التعليم لهما مساهمة رئيسية في فقر الأطفال لجميع الفئات العمرية تقريباً.

وتختلف نتائج منهجية تحليل الحرمان ذي التداعلات المتعددة المتضمنة بعد البيئة المعيشية العنيفة اختلافاً كبيراً عن تلك الواردة في تقرير الفقر العربي. وكما أوضحنا سابقاً، فإن قياس منهجية تحليل الحرمان ذي التداعلات المتعددة الخاص بالمقارنة الدولية CC-MODA لا يتسنى له أن يعكس سياق الاحتلال لأنه لا يشمل صور الحرمان غير المادي الذي تعانيه الأسر والأطفال في أي بلد. وعلى الرغم من أن منهجية تحليل الحرمان ذي التداعلات المتعددة الوطنية لا يمكن مقارنتها مباشرة بمنهجية تحليل الحرمان ذي التداعلات المتعددة الخاص بالمقارنات الدولية، فإن النتائج تكشف عن أن تضمين قياسات العنف وانعدام الأمن سيؤدي حتماً إلى تغيير صورة الفقر.

### الشكل 5. قياس الفقر في دولة فلسطين باستخدام منهجيات بديلة



المصدر: اليونيسيف. (قيد النشر).

هذا الرقم المنخفض على المستوى التجميعي، فإن شدة الفقر (بالنسبة للفقر المدقع) مرتفعة للغاية في بلدان المجموعة 3 حيث تبلغ 20.9 في المائة كما هو واضح من الشكل 6. وبالانتقال من الفقر المدقع إلى الفقر، نجد أن نسبة الفقراء فقر شديد (وفقاً لعتبات الحرمان الأقل حدة) وكان مجموع أوزان المؤشرات أعلى من 50 في المائة) بالنسبة لبلدان المجموعة 3 يرتفع إلى 49.7 في المائة، مما يعني أن الفقر منتشر وشديد في آن واحد.

لقد أوضحت الدراسة أن بلدان المجموعة 1 و2 لها نصيب محدود للغاية من السكان الفقراء فقراً مدقعاً وشديداً. ومع ذلك، يتغير هذه الإستنتاج عند الانتقال من الفقر المدقع إلى الفقر، خاصة بالنسبة إلى بلدان المجموعة 2 حيث يعاني 11.6 في المائة من السكان درجة حرمان أعلى من 50 في المائة. هذا بينما نجد أن العدد المقابل هو 5.4 في المائة فقط في بلدان المجموعة 1. من ثم، يشير الشكل 6 إلى أن التحدي الحقيقي الذي يواجه بلدان المجموعة 1 و2 هو التعامل مع الحصة الكبيرة من السكان المعرضة للوقوع في الفقر. ومن ناحية أخرى، تحتاج بلدان المجموعة 3 إلى التخفيف من حدة الفقر الشديد الذي يؤثر في نحو نصف مجموع سكانها.

هذا، ويظهر الفقر لدى الأطفال أنماطاً مماثلة. ويساعد تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في تقييم تعددية أبعاد الحرمان الذي يعانيه الأطفال. ويبين الشكل 7 نسبة الفقراء من الأطفال وفقاً لعدد أبعاد الحرمان التي يعاني منها الأطفال من بعد واحد أو أكثر إلى أربعة أبعاد أو أكثر لمجموعات الدول الثلاث والمتوسط الإقليمي للدول الإحدى عشر<sup>14</sup> وذلك لكل من الفقر والفقر المدقع. والمقصود من الحرمان من بعد واحد أو أكثر هو نسبة الأطفال فيها الذين يعانون من حرمان في بعد واحد من أبعاد الحرمان على الأقل. وبالمثل، في البلدان التي تعاني حرماناً فيما يزيد على أربعة أبعاد، نجد الأطفال محرومين في أربعة أبعاد أو أكثر. ويمكن للمرء أن يلاحظ أن معظم الأطفال في المنطقة يعانون من بعد واحد من أبعاد الحرمان على الأقل وفقاً لمقياسي الفقر (الفقر والفقر المدقع). ويتأثر الأطفال تأثراً أشد خطورة من تأثر البالغين بصور الحرمان المتداخلة هذه كما ذكرنا أعلاه.

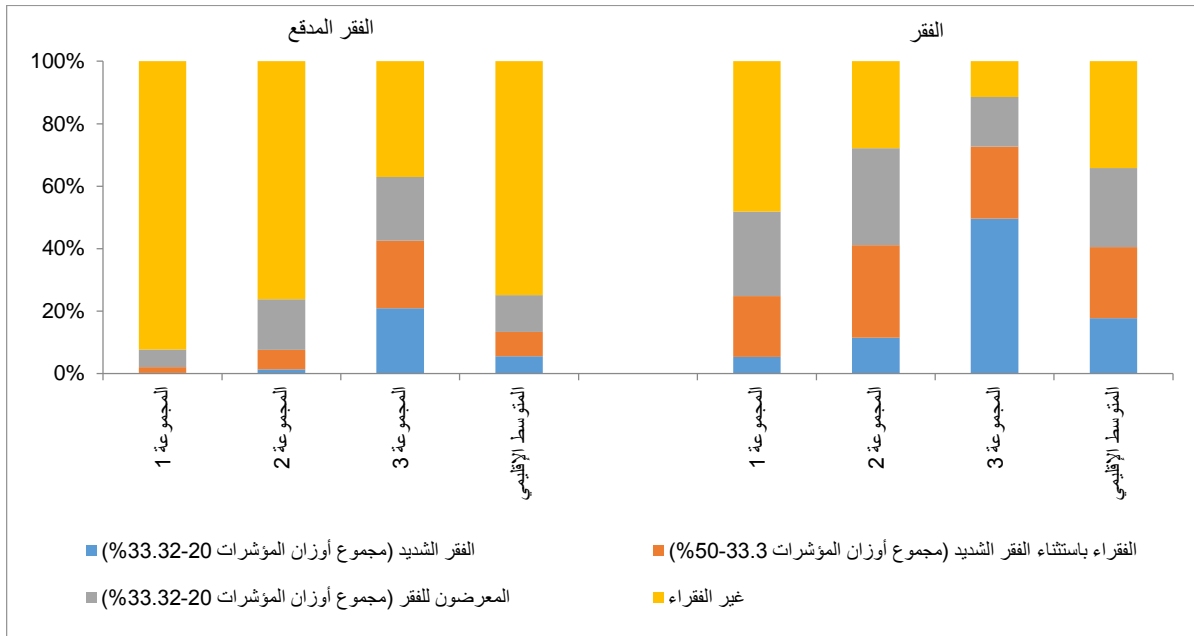
## 2.3 الهشاشة والتعرض للوقوع في دائرة الفقر والفقر الشديد

إن نتيجة التقرير الرئيسية هي أن الفقر أكثر انتشاراً في المنطقة العربية مما يُظنُّ ويُتصور. فإن هناك ربع آخر من السكان عرضة للوقوع في دائرة الفقر الأسري بينما غالبية الفقراء في البلدان الأقل نمواً واقعون في الفقر الشديد (أي أن مجموع أوزان المؤشرات 50 في المائة أو أكثر). ولأن كان من المتوقع أن تكون نسبة الفقراء (باستخدام العتبات الأقل حدة) أعلى من نسبة الفقراء فقراً مدقعاً (باستخدام العتبات الأكثر حدة)، فإن حجم القفزة من مؤشرات الفقر المدقع إلى الفقر كبير جداً. هذه النتيجة تقلل من شأن الإستنتاج الشائع الذي مفاده أن الفقر في المنطقة العربية منخفض. إن ظاهرة الحرمان ظاهرة واسعة الانتشار فعلاً، وهي لا تقتصر على البلدان الأقل نمواً. ومما يضاعف حدة تحدي الفقر أن قابلية السقوط في هاوية الفقر مرتفعة كذلك. هذا، ومن المتعارف عليه النظر للأسر باعتبارها معرضة للوقوع في حالة الفقر إذا كان مجموع أوزان مؤشرات الحرمان لها أعلى من 20 في المائة لكن أقل من 33.3 في المائة. على الصعيد الإقليمي، فإن 11.8 في المائة من الأسر معرضة للوقوع في فقر مدقع. وتزداد هذه النسبة في المجموعتين 2، 3 بنسبة 16.2 و20.4 في المائة على التوالي كما في الشكل 6.

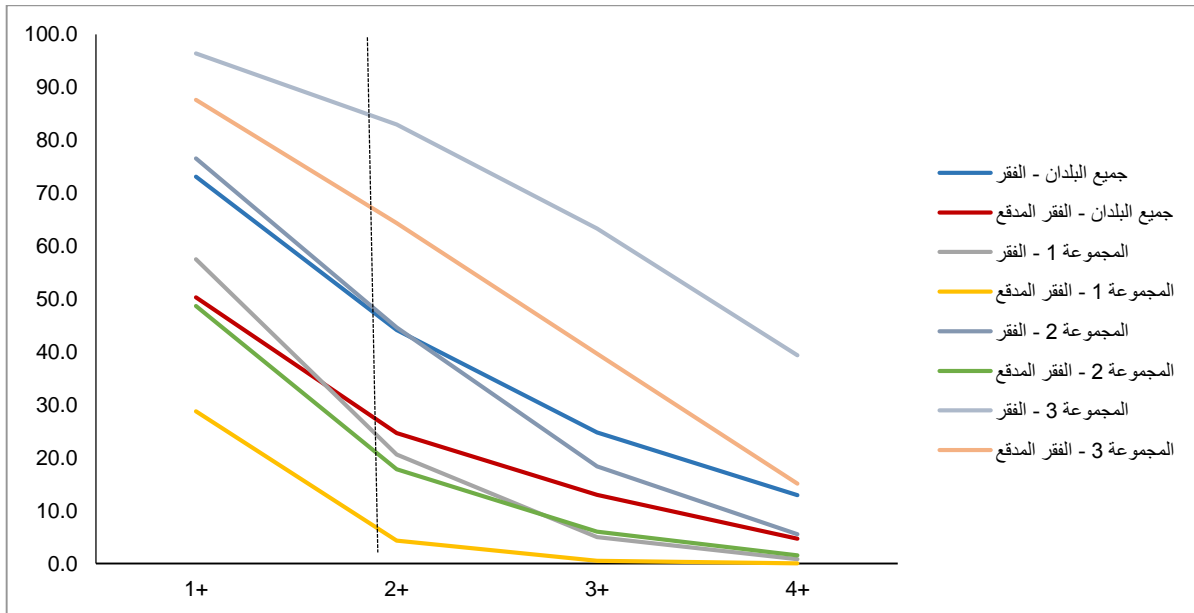
تختلف النتائج عندما يتم الانتقال من الفقر المدقع إلى الفقر. ففي حين أن بلدان المجموعة 1 و2 لديها نسبة منخفضة نسبياً من الفقر، فإن نسبة أكبر بكثير من السكان معرضة للوقوع في الفقر (27.1 للمجموعة 1 و31.0 في المائة للمجموعة 2). وإجمالاً، فإن ربع سكان المنطقة معرضون للوقوع في الفقر. وهذا يعني أن ما يقرب من ثلثي السكان العرب إما فقراء أو معرضون للفقر.

هذا، ويقدر أن 5.6 في المائة من سكان المنطقة يعانون الفقر المدقع الشديد (أولئك حاصلون على مجموع أوزان المؤشرات أعلى من 50 في المائة وفقاً لعتبات الحرمان الأكثر حدة على النحو المذكور أعلاه). وعلى الرغم من

الشكل 6. نسبة السكان غير الفقراء والمعرضون للوقوع في الفقر والفقراء لكل من الفقر المدقع والفقير عبر مجموعات البلدان



الشكل 7. توزيع الأطفال (0-17 سنة) وفقاً لعدد أوجه الحرمان



صورة واحدة أو صورتين من صور الحرمان. وتتضمن بلدان المجموعة 3 حوالي 33.8 مليون نسمة أو 28.5 في المائة من إجمالي الأطفال في الدلة التي شملتها الدراسة، حيث يعاني 5 مليون طفل الفقر المدقع في أربعة أبعاد أو أكثر. وهذه النسبة أقل بكثير بالنسبة لبلدان المجموعة 2، حيث نجد أن أقل من نصف مليون نسمة أو نحو 1.5 في المائة يعانون الفقر المدقع في أكثر من أربعة أبعاد.

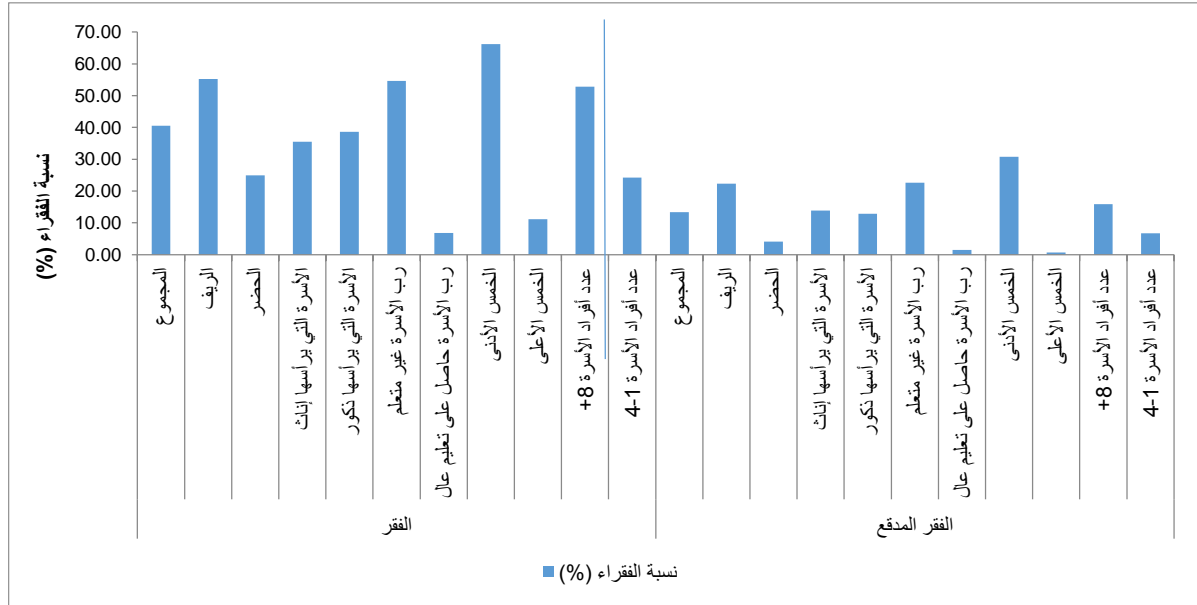
### 3.3 عدم المساواة حسب المكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية

يُظهر التحليل أن عدم المساواة في توزيع الفقر مرتفع على الصعيد المكاني (بين المناطق الريفية والحضرية؛ وبين المحافظات أو الولايات داخل البلدان؛ وبين مختلف مجموعات البلدان)، وبين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية (مثل الأسر المعيشية الأكبر حجماً، فإن الأسر الأقل ثراء والأسر التي لم يحصل ربحها على تعليم أكثر عرضة للفقر). وفيما يأتي، ندرس هذه التباينات. ويوضح الشكل 8 أدناه ملخصاً لهذه التباينات، وهو ما سنخضعه للدراسة بمزيد من التفصيل فيما يأتي:

يتيح التحليل في داخل المجموعات الثلاث فهماً أعمق لطبيعة التباينات والفروق بين بلدان المجموعة الواحدة فيما يتصل بفقر الأطفال. ففي المجموعة 1، على سبيل المثال، ووفقاً للعتبات الفاصلة التي تمثل الفقر المدقع (الأكثر حدة)، نجد أن ما يقارب من ثلث الأطفال يعاني من بُعد واحد على الأقل من أبعاد الحرمان، بينما يعاني 0.5 في المائة فقط الحرمان من ثلاثة أبعاد أو أكثر بينما لا يعاني أحد من الأطفال تقريباً من أربعة أبعاد أو أكثر. وبينما نجد أن الأرقام المقابلة المعبرة عن الفقر (الذي يستخدم العتبات الفاصلة الأقل حدة) أعلى من ذلك بكثير لهذه المجموعة، ولكن نجد في الوقت نفسه أن النمط مشابه، حيث يعاني أكثر من 5 في المائة من الأطفال الحرمان في ثلاثة أبعاد أو أكثر. وعلى النقيض من ذلك، تظهر بلدان المجموعة 3 معدلات فقر أعلى في مقياسي الفقر، وهو ما لا ينطبق فحسب على أبعاد الحرمان في بُعدين أو أكثر، بل أيضاً على أبعاد الحرمان في ثلاثة أبعاد أو أربعة أبعاد أو أكثر.

كما يؤكد الشكل 7 الحقيقة التي مفادها أنه بإستخدام مقياسي الفقر المذكورين (الفقر المدقع والفقر)، نجد أن أكثر من 50 في المائة من الأطفال يعانون على الأقل

### الشكل 8. نسبة الفقراء وفقاً لخصائص الأسر المعيشية



الأسر التي حصل ربها على تعليم عالي). وكما هو مبين في الجدول، فإن أعلى مستوى من التفاوت في الفقر راجع إلى تعليم رب الأسرة. الأسر التي لم يحصل ربها على تعليم، فإن احتمال تعرضها للفقر 8 أضعاف احتمال تعرض الأسر التي يرأسها أرباب يتمتعون بأعلى مستوى من التعليم المتاح في الدولة (تعليم عالي). ويصنف التقرير أيضاً النتائج وفقاً لمجموعات البلدان ويخلص إلى أن التفاوت في نسب الفقر وفقاً لتعليم رب الأسرة ترتفع في مجموعات البلدان 1 و2 والتي تنسم بإنخفاض نسب الفقر بها. أما بالنسبة لمجموعة البلدان 3، فنجد أن نسبة الفقراء لم تختلف وفقاً لتعليم رب الأسرة مما يشير إلى أن التعليم في هذه البلدان ليس شرطاً كافياً لتجنب الوقوع في الفقر، ربما بسبب الافتقار إلى فرص العمل.

أما فيما يتصل بالفقر المدقع، نجد أن أعلى تفاوت يظهر بين خميسات مؤشر الثروة. فقابلية الأسر التي تقع في الخميس الأدنى لمؤشر الثروة للوقوع في الفقر المدقع أعلى بخمسين مرة من الأسر التي تقع ضمن الخميس الأعلى لمؤشر الثروة. وفي الجانب الآخر، نجد أن الوقوع في الفقر (سواء الفقر المدقع أو الفقر) لا يتوقف كثيراً على النوع الاجتماعي لرب الأسرة. وفي حين أنه من المتوقع أن ينخفض الفقر نتيجة زيادة ثروة الأسر، فإن النسبة المرتفعة جداً بين الخميس الأدنى والخميس الأعلى في مؤشر الثروة تشهد على التفاوت الكبير في المنطقة.

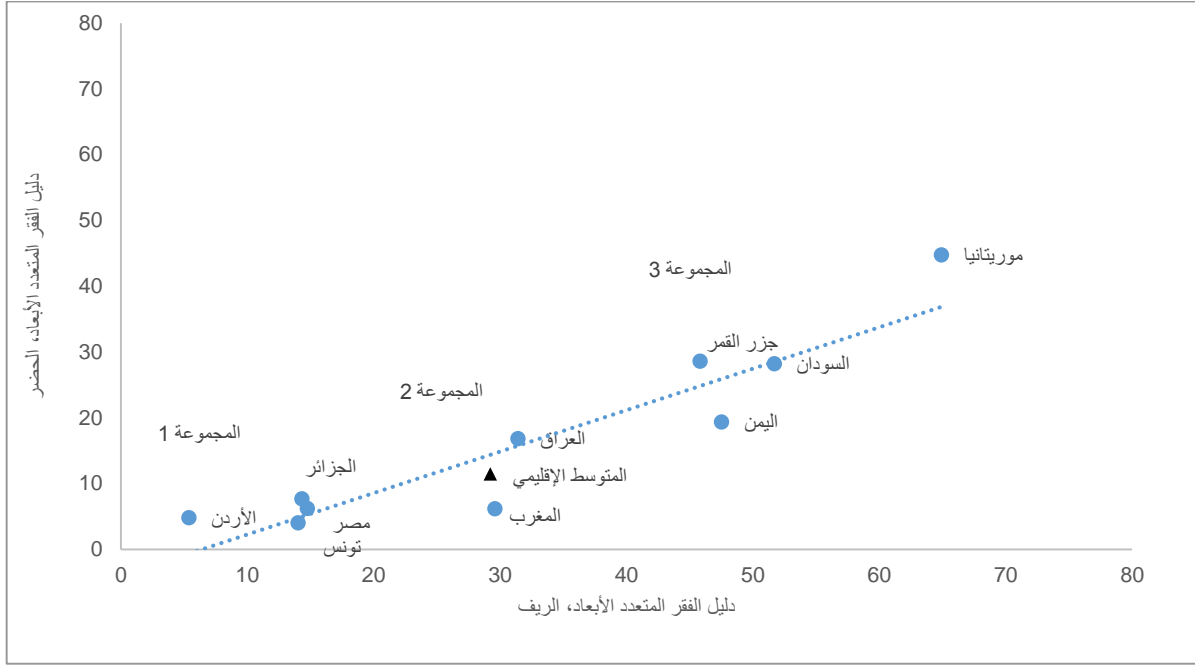
وكما هو مبين في الشكل 8، فإن نسبة الفقراء (سواء الواقعون في الفقر المدقع أو الواقعون في الفقر) أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، وفي الأسر التي يكون فيها رب الأسرة غير حاصل على تعليم بالمقارنة إلى تلك التي يكون فيها رب الأسرة حاصلًا على تعليم عالٍ، وفي الأسر التي تقع في أدنى مرتبة من مؤشر الثروة. بالنسبة للفقر (الذي يعتمد على العتبات الأقل حدة في تعريف الفقر)، وبالرغم من تقارب نسب الفقر والفقر والفقر المدقع حسب نوع رب الأسرة نجد أن نسبة الفقراء في الأسر التي ترأسها إناث أقل بقليل من النسبة في الأسر التي يرأسها ذكور، لكنه أكثر بالنسبة للفقر المدقع (الأكثر حدة). وعلى مستوى المجموعة ككل كما هو مبين في التقرير الفني، نجد أنه في بلدان المجموعة 3، تكون الأسر التي ترأسها إناث أكثر بقليل عرضة للفقر المدقع والفقر، في حين أن الأسر التي يرأسها ذكور أكثر عرضة بقليل للوقوع في الفقر المدقع وفي الفقر في بلدان المجموعة 2 وللقر المدقع في مجموعة البلدان المجموعة 1. يقدم الجدول 8 نتائج حساب الخطأ المعياري ومجال الثقة لنسبة الفقراء على المستوى الإقليمي للفقر حسب المكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية.

يبين الجدول 1 الوارد أدناه النسب بين مستويات الفقر بين مختلف الخصائص (مثل نسبة الفقراء في الأسر التي لم يحصل ربها على تعليم مقسوماً على نسبة الفقراء في

### الجدول 1. نسب عدم المساواة عبر خصائص الأسر المعيشية

النسب	الفقر	الفقر المدقع
المناطق الريفية/المناطق الحضرية	2.21	5.44
أسر ترأسها إناث/أسر يرأسها ذكور	0.92	1.08
انعدام التعليم لرب الأسرة/أعلى مستوى تعليمي	8.08	14.98
الخُميس الأدنى من مؤشر الثروة/الخُميس الأعلى من مؤشر الثروة	5.93	50.42
عدد أفراد الأسرة 8 أو أكثر/ما بين 1 و4	2.18	2.35

## الشكل 9. دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر الأسري في المناطق الريفية والحضرية مع متوسطات مجموعات البلدان والمتوسطات الإقليمية (في المائة)



### 4-3 عدم المساواة في فقر الأطفال

**عدم المساواة في فقر الأطفال مرتفع جداً ولا سيما فيما بين المناطق ومستويات التعليم وبين خميسات مؤشر الثروة.** وكما هو الحال بالنسبة للأسر المعيشية، فإن عدم المساواة في فقر الأطفال يتأثر أيضاً بالمكان الذي تقطنه الأسرة وبمستوى تعليم رب الأسرة ووفقاً لمؤشر الثروة. ويقارن الشكل 10 مستويات فقر الأطفال والفقر المدقع بين الأطفال حسب المنطقة ونوع وتعليم رب الأسرة ومؤشر الثروة. وتظهر النتائج أن التفاوتات مرتفعة ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة لثلاثة مؤشرات: المنطقة والتعليم والثروة<sup>15</sup>.

وفيما يتعلق بمنطقة السكن، تبلغ نسبة الفقراء بالنسبة للأطفال في المناطق الريفية نحو 55 في المائة، أي أكثر بـ 1.8 مرة من الأطفال الذين يسكنون في المناطق الحضرية. وتماشياً مع نتائج الفقر الأسري، فإن مستوى الفقر الذي تعانيه الإناث والذكور هو نفسه تقريباً في كل بلد

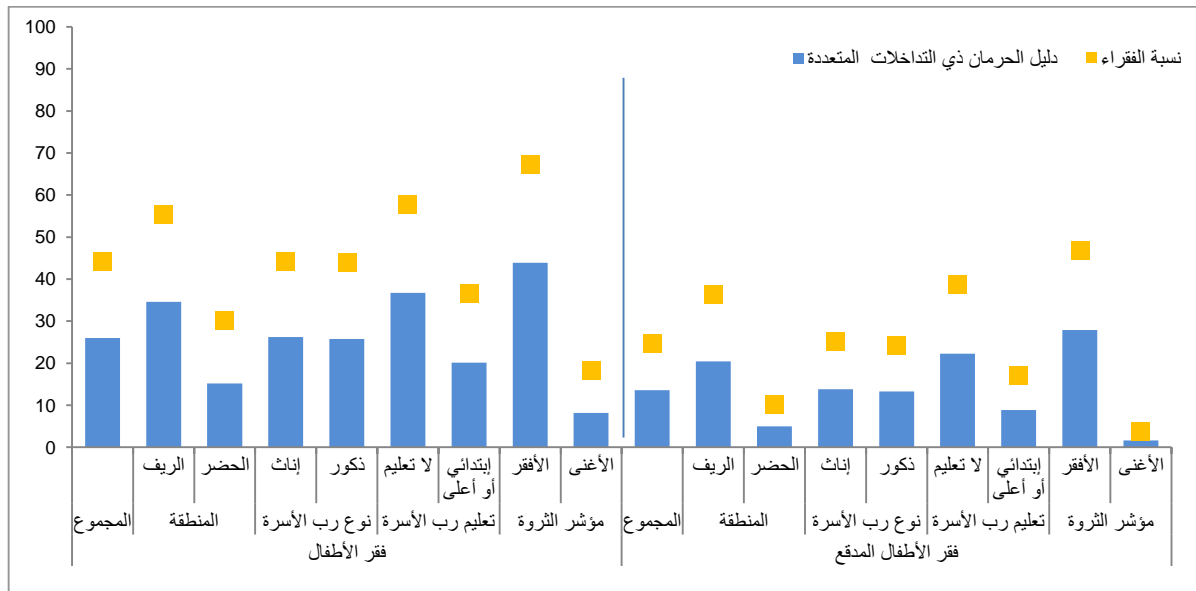
إن دليل الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية أعلى بكثير من قيمة الدليل في المناطق الحضرية بالنسبة للفقر المدقع والفقر. وعلى المستوى الإقليمي، يبلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر المدقع 1.9 في المائة لسكان الحضر و11.3 لسكان الريف. وعلى نحو مشابه، نجد أن دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر يبلغ 11.4 في المائة لسكان الحضر و29.2 في المائة لسكان الريف، وينطبق هذا الإرتفاع في دليل الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية على كل البلدان كما هو موضح في الشكل 9. وعلى الرغم من أن أقل من نصف سكان البلدان العشرة يسكنون المناطق الريفية، فإن 83 في المائة من السكان الذين يعانون الفقر المدقع و67 في المائة من السكان الفقراء يقيمون في المناطق الريفية. يقدم الجدول 6 والجدول 7 نتائج إحتساب الخطأ المعياري ومجال الثقة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد للمناطق الريفية والحضرية على مستوى البلدان والمجموعات والمستوى الإقليمي لكل من الفقر والفقر المدقع.

المناطق الحضرية كما هو واضح من الشكل 10. ويعني ذلك أنه بنسبة فقر 36.3 في المائة، فإن الأطفال الذي يعيشون في الريف أكثر عرضة بـ 3.6 مرة للفقر المدقع من الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وفيما يتعلق بمؤشر نوع رب الأسرة فأننا نجد مجدداً أنه لا يوجد فرق كبير في نسبة الفقر المدقع بين الأطفال الإناث والذكور. وفيما يتعلق بتعليم رب الأسرة، فإن نسبة الفقر المدقع تصل إلى 39 في المائة بين الأطفال في الأسر التي لم يحصل فيها رب الأسرة على أي تعليم، أضف إلى ذلك فإننا نجد أن احتمال تعرض الأطفال للفقر المدقع من هذه الأسر يزيد بمقدار 2.3 مرة عن احتمال تعرض الأطفال في الأسر التي حصل رب الأسرة فيها على تعليم ابتدائي أو أكثر. وعند العتبات الخاصة بالفقر المدقع، يُظهر مؤشر الثروة أكبر قدر من التفاوت، إذ نجد أن 47 في المائة من الأطفال في الأسر الأشد فقراً (وفقاً لمؤشر الثروة) يعانون الفقر المدقع، في المقابل تنخفض النسبة إلى 4 في المائة فقط من الأطفال في الأسر الأكثر ثراءً. بعبارة أخرى، فإن الأطفال في الخميس الأفقر أكثر عرضة للفقر المدقع بـ 12 مرة من الأطفال الذين يقعون في الخميس الأعلى في مؤشر الثروة.

من البلدان الإحدى عشرة التي شملتها الدراسة. وعلى الجانب الآخر، يلعب تعليم رب الأسرة دوراً هاماً في تحديد احتمال تعرض الطفل للفقر. فقد بلغت نسبة الفقر بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في الأسر التي لم يحصل فيها رب الأسرة على أي تعليم 58 في المائة، بينما للأسر التي حصل رب الأسرة فيها على تعليم ابتدائي أو أكثر فإن نسبة الفقر بين الأطفال لا تزيد عن 37 في المائة. وبالتالي فإن احتمالية تعرض الأطفال للفقر تزيد 1.6 مرة عندما يكون رب الأسرة غير حاصل على تعليم. الفوارق القائمة في نسبة الفقر بين الأطفال وفقاً لخصائص مؤشرات الثروة أكثر وضوحاً. تصل نسبة الأطفال الذين يعانون الفقر في الخميس الأدنى من خصائص مؤشرات الثروة إلى 67 في المائة، بينما تبلغ نسبة الأطفال الذين يعانون الفقر في الخميس الأعلى 18 في المائة وهذا يعني أن الأطفال الأشد فقراً (وفقاً لتعريف مؤشر الثروة والذي يعتمد على ممتلكات الأسرة) أكثر عرضة لخطر الفقر المتعدد الأبعاد بمقدار 3.7 مرة مقارنة بالأطفال في الفئات الأغني وفقاً لمؤشر الثروة.

تشير النتائج الخاصة بمكان الإقامة أن نسبة الفقراء فقراً مدقعاً أعلى بـ 26 نقطة مئوية في المناطق الريفية منه في

**الشكل 10. فقر الأطفال وفقر الأطفال المدقع وفقاً لمكان الإقامة ونوع رب الأسرة وتعليمه ومؤشر الثروة**



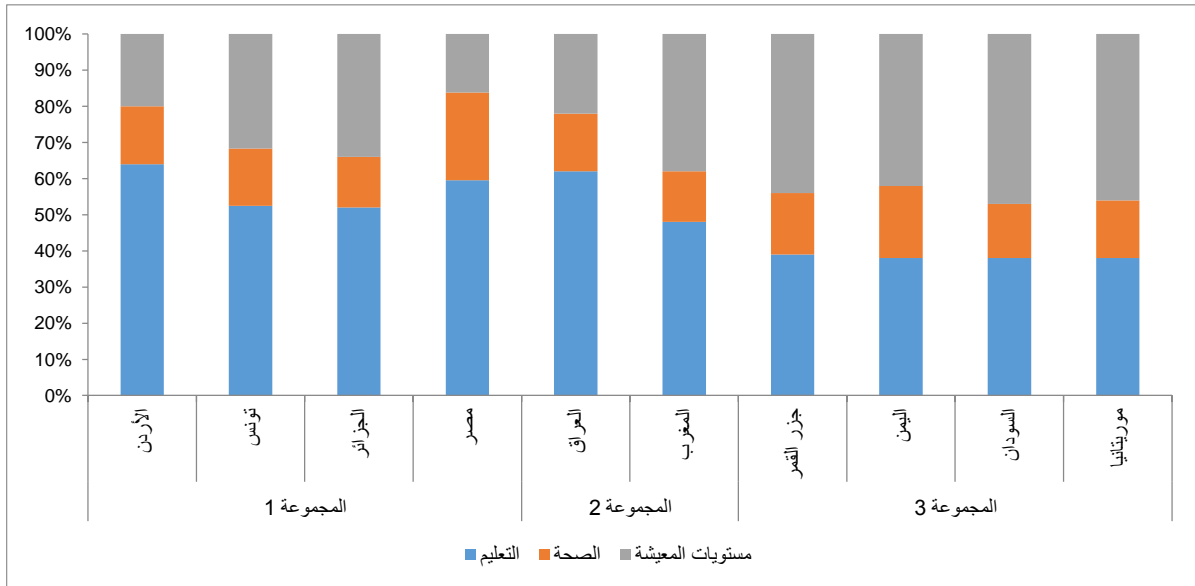
المناطق الحضرية والريفية عن النتائج الوطنية. وكون أن الحرمان من التعليم هو أكبر مساهم في الفقر المدقع والفقر العادي فإن هذا يستوجب بالضرورة أن تولي السياسات المعنية مزيداً من العناية لمعالجة الفجوات القائمة.

وبالنظر إلى المؤشرات التفصيلية في الشكلين 13 و14، نجد أنه في مجال الصحة، يمثل سوء التغذية مساهماً كبيراً في الفقر المدقع بوجه خاص (إذ تتراوح مساهمتها بين 9.4 في المائة في السودان و16.9 في المائة في اليمن). وفي إطار مستويات المعيشة، يمثل الاكتظاظ داخل المسكن أكبر مساهمة على العموم (بحد أقصى قدره 7.9 في المائة في العراق). أما بالنسبة لبلدان المجموعة 3 فإننا نجد أن عدم وجود وقود الطهي الصحي هو المساهم الرئيسي بين مؤشرات المستوي المعيشي. وبالنسبة للفقر، تتراوح مساهمة مؤشرات التعليم بين 16 و39 في المائة. التغذية هي أعلى مساهم في البعد الصحي، لكن إسهامها في الفقر أقل من إسهامها في الفقر المدقع. أما الحمل المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (المتعارف عليها عربياً ختان الإناث)، فإن إسهامه في الفقر المدقع أكبر من إسهامه في الفقر، وخاصة في بلدان المجموعة 3.

### 5-3 المصادر الرئيسية للفقر الأسري وللفقر الأطفال

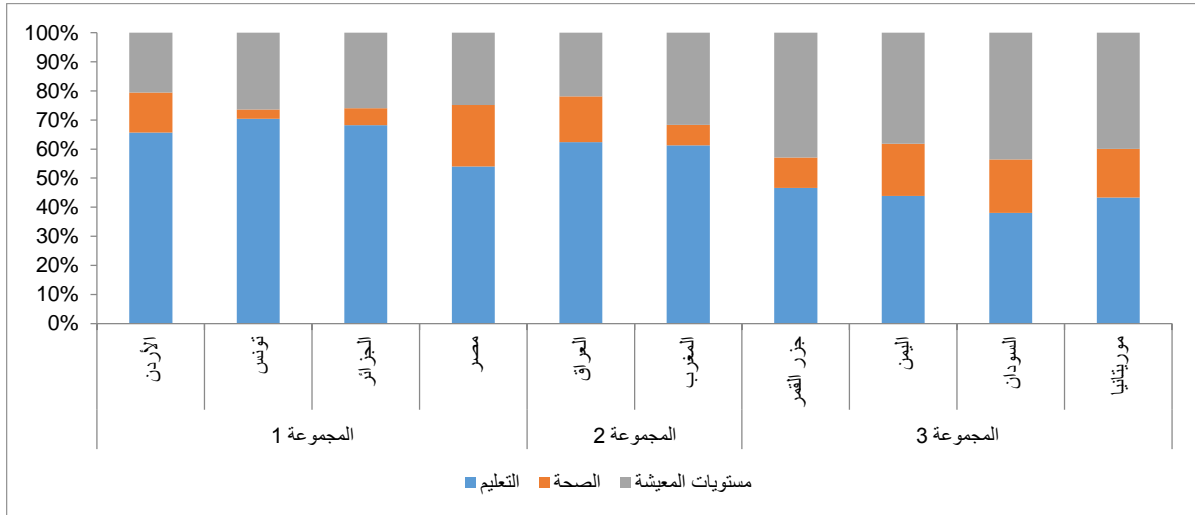
الحرمان من التعليم أكبر مصدر للفقر الأسري في حين أن ظروف السكن وسوء التغذية هي المصادر الرئيسية لفقر الأطفال. في المجموعتين 1 و2، يساهم بعد التعليم أكثر من غيره في الفقر المدقع. أما في المجموعة 3، فالمساهم الأكبر هو بعد مستويات المعيشة، لكن التعليم يتبعه عن كثب. أما بعد الصحة عموماً يسهم إسهاماً أقل في دليل الفقر المتعدد الأبعاد. أضف إلى ذلك تظهر نتائج التحليل أنه في المناطق الحضرية، تكون مساهمة التعليم في الفقر المدقع على الأغلب أعلى منها في المناطق الريفية. وفي المناطق الريفية، تكون مساهمة مستويات المعيشة أعلى منها في المناطق الحضرية، وهي قريبة من مساهمة التعليم في بلدان المجموعة 1 و2. وهذه الأنماط متشابهة فيما يتصل بالفقر كما هو مبين في الشكل 12 مع فارق بسيط حيث أن الحرمان من التعليم هو المساهم الرئيسي في الفقر في جميع البلدان باستثناء السودان حيث مستويات المعيشة هي المساهم الرئيسي. والصحة هي أقل مساهم في الفقر في جميع البلدان، ولا توجد فروقات كبيرة بين

الشكل 11. إسهام الأبعاد المختلفة في دليل الفقر الأسري المدقع (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)

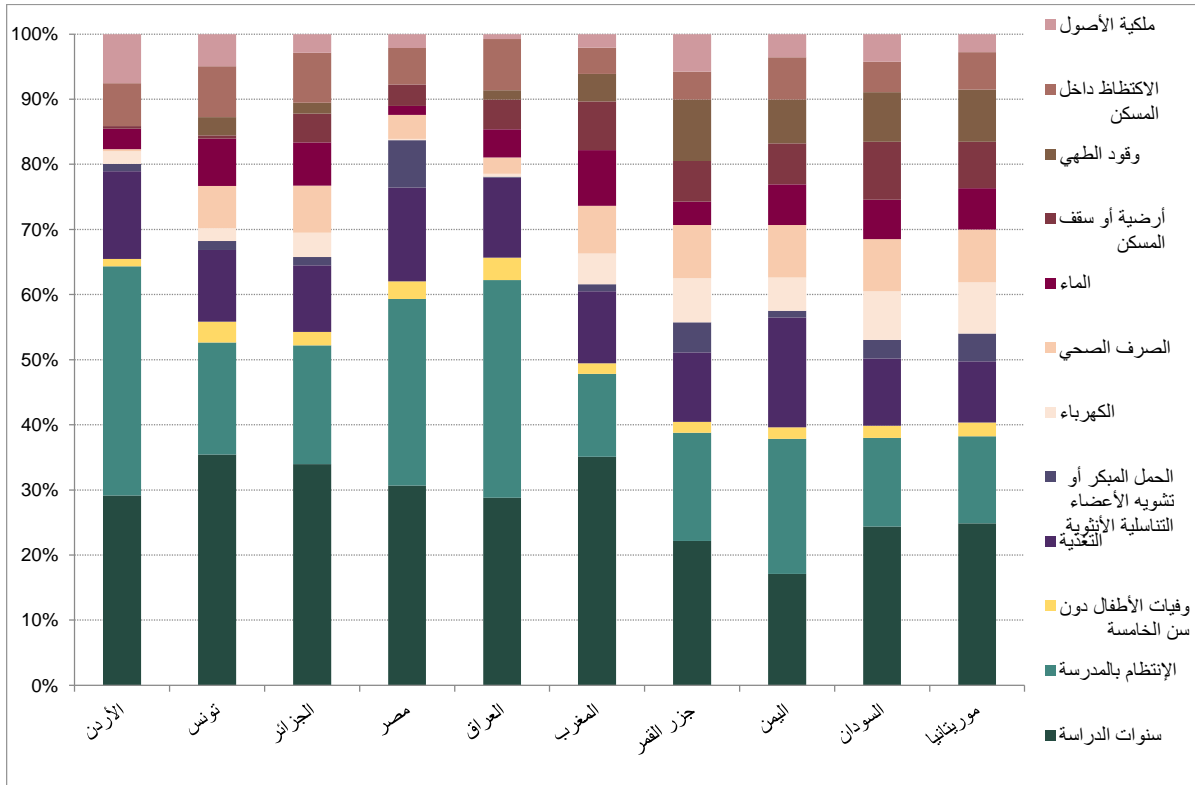




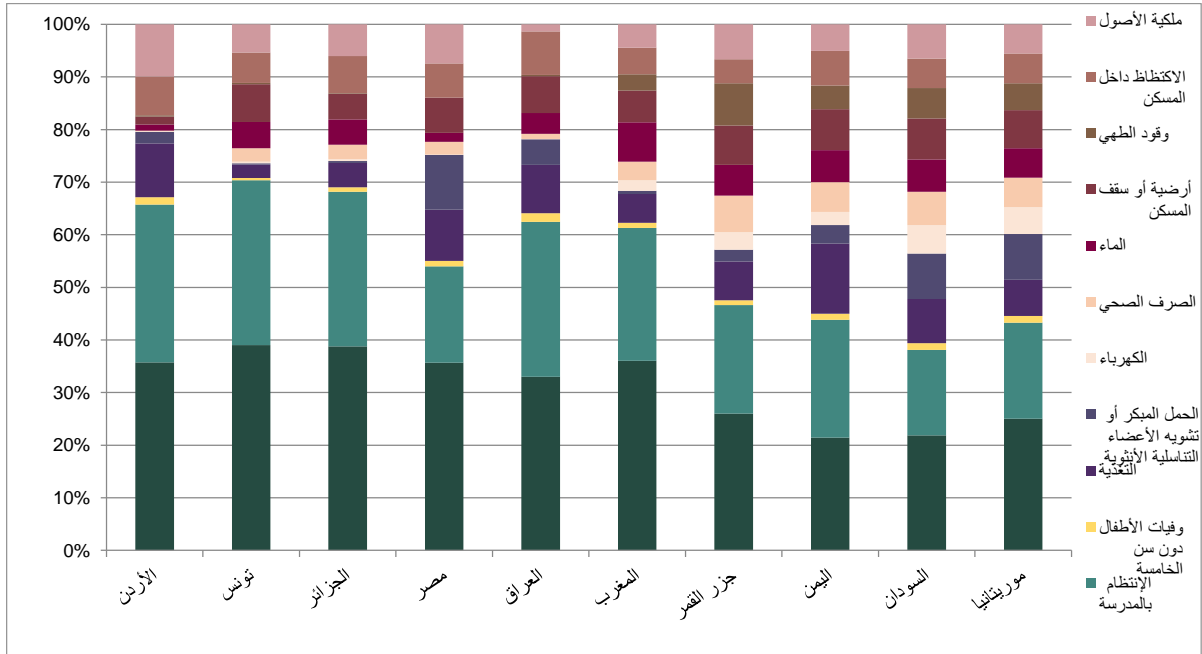
الشكل 12. إسهام الأبعاد المختلفة في دليل الفقر الأسري (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)



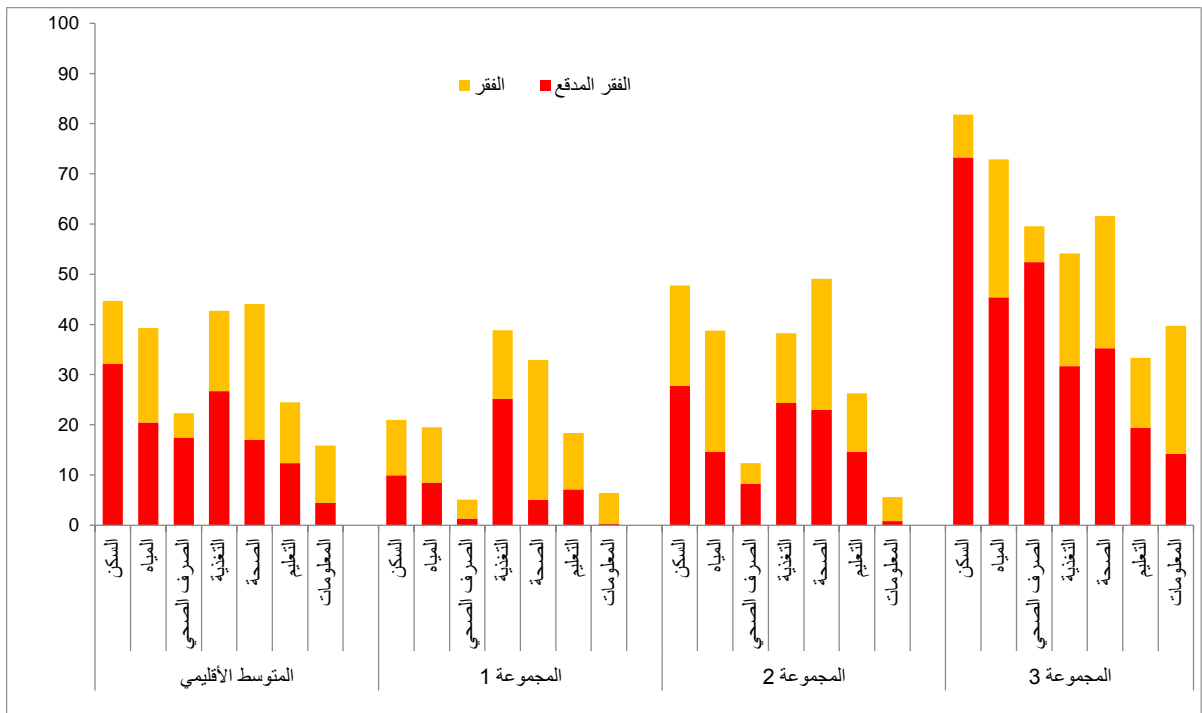
الشكل 13. إسهام المؤشرات المختلفة في دليل الفقر الأسري المدقع (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)



الشكل 14. إسهام المؤشرات المختلفة في دليل الفقر الأسري (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)



الشكل 15. نسبة الفقر المدقع والفقر بين الأطفال وفقاً لأبعاد الحرمان المختلفة عبر مجموعات البلدان



إن الفوارق المحلية في المنطقة مرتفعة للغاية وهو ما يوجب إيلاءها عناية كافية عند النظر في وضع استراتيجية جديدة لمكافحة الفقر. وفي ذلك علينا أن نلاحظ أن المحافظة التي لديها أدنى مؤشرات فقر متعدد الأبعاد في موريتانيا — وهو البلد الذي يوجد فيه أعلى مؤشر للفقر متعدد الأبعاد — لديها نسبة حرمان أعلى من أفقر محافظة في كل من بلدان المجموعة 1 و2. هذا، بينما تقع المحافظات أو الولايات الخمسة عشر الأفقر في البلدان العشرة التي شملتها الدراسة في ثلاثة بلدان فقط هي: السودان (9 ولايات) وموريتانيا (5 ولايات) واليمن (ولاية واحدة). وفي السودان واليمن، ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه الولايات إما ولايات ريفية أو تقع في مناطق تأثرت بالزراعات.

بما يتعلق في اليمن ينبغي لنا ونحن نمنع النظر في النتائج المستخلصة بالمقارنة بالبلدان الأخرى، أن نضعها في سياقها الزمني حيث أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الفقر فإن المسح تم إجراؤه في عام 2012 ولا تعكس نتائجه التفاعلات في نسبة الفقر الناجمة عن النزاع. فعلى سبيل المثال، فقد أوضحت تقارير صدرت خلال الآونة الأخيرة عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أنه نتيجة للنزاع الجاري في اليمن، تدهورت مؤشرات التعليم والصحة والأمن الغذائي تدهوراً ملحوظاً.

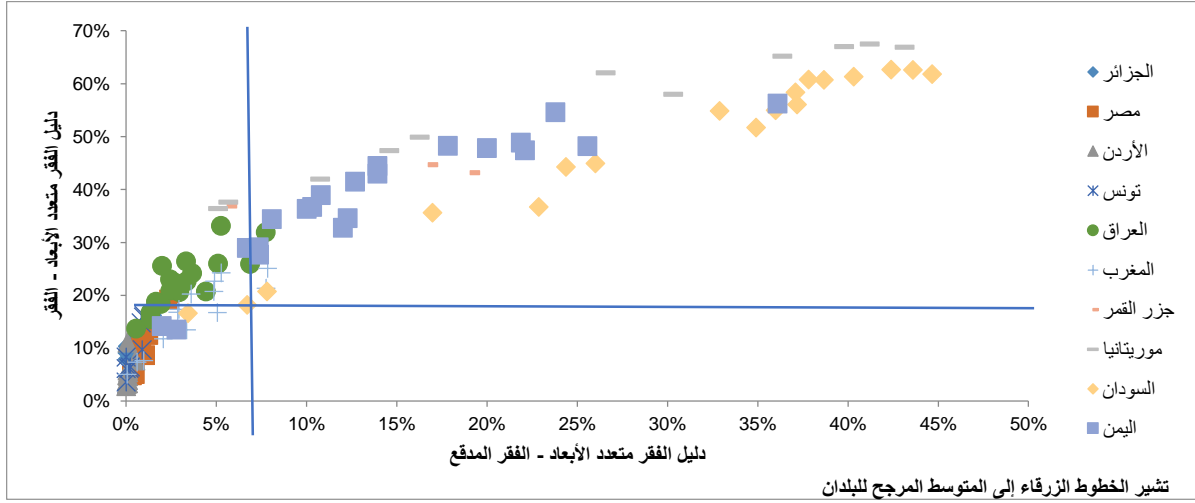
يوضح الشكل 17 الولايات الأشد فقراً البالغ عددها 15 ولاية ضمن البلدان العشر التي شملتها الدراسة. وهي — كما تقدم — موجودة في ثلاثة بلدان من المجموعة 3: السودان (9 ولايات) وموريتانيا (5 ولايات) واليمن (ولاية واحدة). ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه الولايات تقريباً إما ولايات ريفية أو تقع في مناطق النزاع في حالة السودان واليمن<sup>16</sup>.

أما بالنسبة لفقر الأطفال، تتفاوت نسبة فقر الأطفال حسب أبعاد الحرمان المختلفة تفاوتاً ملحوظاً عبر المجموعات الثلاث وداخلها. وتبين متوسطات الحرمان في البلدان الإحدى عشرة أن مستوى الحرمان في السكن والتغذية والصحة على وجه الخصوص عالٍ. وفي حين أن الحرمان في السكن والماء مرتفع في جميع المجموعات (الشكل 15 أعلاه)، فهو مرتفع جداً في المجموعتين 2 و3. والحرمان من البعد الصحي مرتفع في جميع المجموعات أيضاً، لكنه أعلى بمقدار 1.9 مرة في المجموعة 3 عنه في المجموعة 1. الأطفال في المجموعة 3 يعانون من حرمان شديد (عتبة الفقر المدقع) في السكن وهو أعلى بـ 7.3 مرات من المجموعة 1، وأعلى بـ 2.6 مرة من المجموعة 2. كما لوحظ أن أداء المجموعة (1) أفضل نسبياً في جميع الأبعاد عند مقارنتها بالمجموعتين الأخرين كما هو موضح في الشكل 15. على الرغم من ذلك فإننا نجد حالات الحرمان من الصحة والتغذية في هذه المجموعة مرتفعة ارتفاعاً مقلقاً، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الحرمان في السكن والمياه.

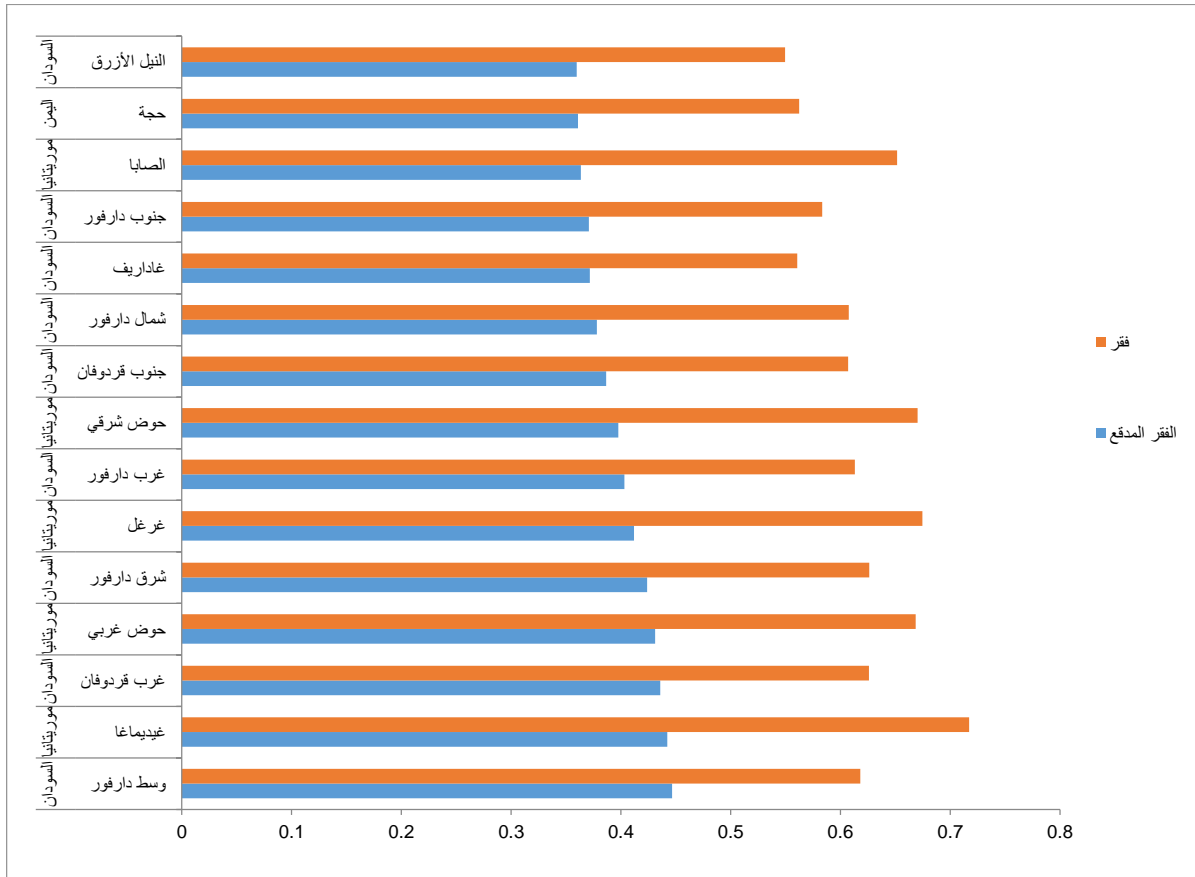
### 6-3 أوجه التفاوت المحلية (بين الولايات/المحافظات) المقلقة

بالإضافة إلى ما سبق، نجد أن الفقر موزع توزيعاً غير متجانس داخل البلدان - بين محافظات البلد الواحد أو ولاياته. وإن الفوارق بين البلدان والمحافظات والأقاليم الداخلية عموماً أعلى في المجموعتين 2 و3 منها في المجموعة 1. ويبين الشكل 16 توزيع الولايات داخل كل بلد وفقاً لنسبة الفقراء المدقع والفقر. وبينما تقع مناطق في بلدان مثل تونس والجزائر في الربع الأسفل الأيسر بشكل متقارب، فإن المناطق في أقل البلدان نمواً، مثل السودان واليمن وموريتانيا، أكثر امتداداً مما يعني أن أوجه عدم المساواة الداخلية فيها أعلى.

الشكل 16. الوحدات المحلية وفقاً لمستويات الفقر المدقع والفقر عبر البلدان



الشكل 17. الولايات الخمسة عشر الأكثر فقراً في المنطقة العربية





## 4. التحديات والتوصيات

### 1.4 التحديات

نجد أن 29.3 مليون طفل واقعين في الفقر المدقع، أي ما يقارب واحد من كل 4 أطفال. ويلاحظ أن فقر الأطفال المدقع منتشر على نحو خاص في بلدان المجموعة 3، حيث نجد أن نحو 5 ملايين طفل واقع في الفقر المدقع في أربعة أبعاد للحرمان أو أكثر.

ويمثل عدم المساواة في الحرمان بين البلدان وداخلها أيضا تحديا كبيرا، وهو في جميع الحالات أكثر حدة بكثير مما تشير إليه بيانات مسح الإنفاق والاستهلاك. وفيما يتعلق بالمؤشرات والأبعاد، تبين النتائج أن التعليم يظل التحدي الأساسي والأولوية الرئيسية للسياسات بالنسبة للأسر، لكن التغذية والإسكان هما الأولويتان الأكثر أهمية لفقر الأطفال.

هذا، وتمثل النزاعات تحديا على مستوى المنطقة، وإن كانت تؤثر في العديد من البلدان العشرة تأثيرا مباشرا لكن تأثيرها في كل بلد يختلف عن تأثيرها في البلد الآخر. ومن المهم أن نلاحظ أن تحليل الفقر في هذا التقرير يستند إلى بيانات الموسوعات الأسرية التي تعود أغلبها إلى الفترة من عام 2011 إلى عام 2014. بناء على ذلك، قد لا تكون الدراسة أحاطت إحاطة كاملة بمجمل آثار عدم الاستقرار السياسي والنزاعات التي انتشرت في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الواقع أنه كان للنزاعات التي لا تزداد نيرانها إلا سعيرا آثارا سلبية شديدة الخطورة في أحوال فقراء المنطقة. ومن ذلك أنها أدت بنسبة أكبر من السكان إلى السقوط تحت خط الفقر. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن الصراع المستمر في اليمن قد أوقع الشعب اليمني في أزمة إنسانية ودفع ملايين الناس إلى حافة المجاعة، حيث حصد النزاع أكثر من 10 آلاف شخص بينما جعل نحو 7 ملايين شخص يكابدون نقصا حادا في الغذاء. وقد أدى

من الواضح أن البلدان العربية تواجه تحديات خطيرة في مجال الحد من الفقر. ويمثل حجم الفقر وعمقه بحد ذاته تحديا كبيرا. فالفقر المتعدد الأبعاد بين الأسر والأطفال أشد انتشارا على نحو أكبر كثيرا مما يُظن ويُتصور، وعشرات الملايين من الأسر والأطفال معرضون للوقوع في براثن الفقر، وشدة الحرمان بين الفقراء مرتفعة ارتفاعا مقلقا في البلدان الأقل نموا. وعلى الرغم من أن الفقر المدقع منخفض نسبيا في المنطقة، فإن الفقر ككل أوسع انتشارا مما هو متصور، وهو لا يقتصر على البلدان العربية ذات الدخل المنخفض. ويبلغ العدد التقديري للفقراء في المنطقة العربية 116 مليون نسمة في عام 2014، أي 40 في المائة من مجموع السكان في البلدان العشر التي شملتها الدراسة، أي نحو ضعف نسبة الفقراء في المنطقة إذا اعتمدنا مقياس خطوط الفقر النقدية الوطنية<sup>17</sup>. ولعله جدير بنا هنا أن نؤكد أيضا أن تعريفنا للفقر لا يزال قائما على صور للحرمان الشديد من حيث الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، مثل عدم وجود الكهرباء، وعدم الحصول على مياه الشرب داخل المسكن أو الفناء، واشتراك أكثر من 3 أشخاص في سكنى غرفة واحدة.

ويكشف التقرير أيضا أن فقر الأطفال أكثر انتشارا في المنطقة مما يُظن ويُتصور، وأن توزيعه يختلف اختلافا كبيرا في البلدان العربية الإحدى عشرة التي خضعت للتحليل (بعد إضافة دولة فلسطين في تحليل الفقر المتعدد الأبعاد للأطفال). ويبلغ عدد السكان الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 سنة في البلدان التي شملتها الدراسة حوالي 118 مليون نسمة في عام 2014، أي نحو 6 في المائة من إجمالي عدد الأطفال في العالم. ومن بين هؤلاء الأطفال، نجد أن 52.5 مليون شخص (44.1%) واقع في الفقر، بينما

رئيسية للسياسات. أما الأولى فهي أنه يجب على البلدان المعنية عند تصميم السياسات العامة أن تبحث عن خيارات لضمان التحاق ومنتظم كل طفل بالدراسة ولضمان بقائه في المدرسة لإتمام تعليمه الإلزامي. ويتطلب ذلك مزيجاً من التدخلات في جانب العرض والطلب على أن تُصمم تلك التدخلات تصميمًا خاصًا لتناسب الظروف الفريدة التي يواجهها الأطفال في المنطقة. وفي هذا الصدد لنا أن نقر أن مستوى الإنفاق الراهن على التعليم مقبول على وجه العموم. إن التقرير المائل لا يطالب بزيادة الإنفاق على التعليم بل يطالب بتحسين أساليب الإنفاق على التعليم.

تواجه المنطقة العربية حالياً النزاعات والتشريد الجماعي، وما من شك أن هذه النزاعات قد تمخضت عن أزمة إنسانية بالغة الخطورة. ولعلنا لسنا بحاجة أن نذكر أن من بين الآثار الفورية للتشرد هو تعطيل تعليم الأطفال. بناءً على ذلك، من الواضح أن مواصلة تعليم الأطفال الذين عصفت الأزمت بحياتهم ينبغي أن تكون على رأس الأولويات لاسيما إذا أخذنا في عين الاعتبار العلاقة السلبية القوية بين التحصيل التعليمي والفقر المبينة في هذا التقرير. وحتى يتسنى تحقيق ذلك، لابد من السعي لتوفير الحماية للبنية التحتية التعليمية وللمعلمين وللطلبة في مناطق النزاعات. فضلا عن ذلك، فإنه حيثما يستقر الأطفال المشردون وحيثما يجدون ملاذاً يلجؤون إليه في البلدان المجاورة، لابد من بذل أقصى جهد ممكن لضمان حصول الأطفال على تعليم جيد. ليس هذا فحسب، بل لابد من دمج هؤلاء الأطفال دمجا سلسا في العملية التعليمية، ومنحهم شهادات تعادل تلك الشهادات التي كانوا سيحصلون عليها في موطن سكنهم الأصلي إذا لم يكن فتيل النزاع قد اشتعل.

إن الخلاصة الأكثر إثارة للقلق هي أنه في البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة نسبيا من الفقر المتعدد الأبعاد، حتى أولئك الذين حظوا بتحصيل علمي رفيع معرضون تعريضا كبيرا للوقوع في الفقر. ما يعنيه ذلك أن عوائد التعليم ليست مرتفعة دائما في هذه المنطقة. وهذا يؤكد الحاجة إلى تحسين نوعية التعليم وتوثيق الصلة بينه وبين سوق العمل، وإلى ضمان أن المناهج الدراسية تتيح

ذلك ببرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة أن يعلن أن البلاد معرضة لخطر المجاعة<sup>18</sup>. ومما لا شك فيه أن حالة الفقر المتعدد الأبعاد اليوم في اليمن أسوأ بكثير مما توجي به الأرقام الواردة في هذا التقرير لا سيما على مستوى البعد الصحي.

وتواجه العديد من البلدان العربية الأخرى اضطرابات سياسية: فقد تأثرت أربعة من البلدان الإحدى عشرة متأراً مباشراً وكبيراً بالنزاعات أو الاحتلال وهي اليمن العراق والسودان وفلسطين. إن أثر النزاع الدائر في التنمية البشرية أشد بكثير من الأضرار المادية ومن تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولعل أفضل ما يعكس ذلك الحقيقة التي مفادها أنه على الرغم من أن عدد سكان المنطقة يقترب من 5 في المائة من سكان العالم، فإن المنطقة تؤول أكثر من 53% من مجموع اللاجئين و37% من السكان المشردين في العالم.<sup>19</sup>

هذه التحديات توجب إيلاء عناية خاصة للتوصيات السياسية التي سنوردها بعد قليل. ومع ذلك، عند تأطير هذه التوصيات، يلاحظ أن البلدان العربية تحتاج إلى التفكير فيما يتجاوز الإصلاحات المؤقتة، وإلى معالجة الأسباب الجذرية لتحديات الفقر. وكما جاء في تقرير الرؤية العربية لعام 2030، فإن خطورة وتعدد التحديات التنموية التي تواجه المنطقة تتطلب سياسات مختلفة على المستويين الوطني والإقليمي. وفي ذلك، فإننا نقترح ستة دعائم للتدخلات الضرورية على مستوى السياسات.

## 2.4 التوصيات

### 1.2.4 التعامل مع الفجوات الحاصلة في التعليم

تشير النتائج المتعلقة بالتعليم في تقرير الفقر العربي إلى أنه على الرغم من التقدم الهائل الذي أحرزته المنطقة في العقود الماضية من حيث التحاق المواطنين بالمدارس، فإن مشكلات عدم الحضور وعدم إنهاء مستويات تعليمية معينة لا تزال تمثل عاملاً رئيسياً في الحرمان متعدد الأبعاد. وقد يجوز لنا ها هنا أن نستخلص من تحليل التعليم ثلاث رسائل

بسوق العمل مما يسهم في تمكينهم اقتصادياً، وهو ما يساعدهم على الاستغناء عن برامج المساعدة الاجتماعية.

وفي هذا السياق فإنه من الأهمية أن يتم تفعيل المبادرات العربية ذات الصلة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 كانون الثاني/يناير 2009).

اقتصرت تدابير الحماية الاجتماعية في الدول العربية في أغلبها على العاملين في القطاعين العام والخاص في مختلف بلدان المنطقة العربية. أما أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، فمعظمهم إما يعمل لحسابه الخاص أو هو عاطل، أو هو خارج القوى العاملة، وبناء على ذلك، فإن فرصه محدودة في الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية. وهذا يفسر جزئياً لماذا يؤثر الباحثون عن عمل وظائف القطاع العام. لكن قدرة القطاع العام على استيعاب نسبة معتبرة من الداخلين إلى سوق العمل قد تقلصت تقلصاً كبيراً نتيجة للتغيرات الديموغرافية ونتيجة للواقع الاقتصادي والمالي الجديد. وهذا ما جعل الحاجة إلى توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين لحسابهم الخاص والعاطلين أكثر إلحاحاً في مختلف بلدان المنطقة.

لقد تمثلت تدابير الحماية الاجتماعية الى جانب تلك المرتكزة على مشاركات المنتسبين (المدفوعة مسبقاً) في المنطقة العربية في إعانات عامة تنصب عادة على دعم السلع الغذائية الأساسية والوقود والطاقة. وفي عام 2010، أنفقت المنطقة العربية في المتوسط حوالي 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الدعم وأقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على شبكات الأمان الاجتماعي التي لا تقدم دعماً للسلع. إن مشكلة هذا الوضع هي أن الإعانات تميل عموماً إلى أن تكون تراجعية

لدارسين اكتساب مجموعة مهارات تجعلهم نافعين وأصحاب بصمة على المستوى الاقتصادي إلى جانب جعلهم مواطنين صالحين. ولعل من بين ما يمكن للحكومات أن تفعله في هذا الصدد هو أن تطلق مبادرات جادة تسهم في القضاء على الفقر وتساهم في عملية التنمية. كذلك يمكن تحقيق هذه الغاية من خلال تشجيع القطاعات غير التقليدية والقطاعات كثيفة العمالة مثل الصناعات التحويلية والخدمات وتحويل الموارد بعيداً عن الصناعات الاستخراجية التي لا تسهم في استحداث كم معتبر من فرص العمل. إن إطار سياسة الاقتصاد الكلي الحالي التي تولي أكبر عنايتها للاستقرار الاقتصادي عوضاً عن التحول الهيكلي عاجزة عن توجيه جهود التنمية والتشغيل نحو القطاعات التي تعطي عوائد أعلى على التعليم. ويرتبط الحيز المالي لهذا التحول الهيكلي بإعادة التوزيع وتدابير الإصلاحات المالية. وعلى الرغم من عدم تناول هذه القضايا في هذا التقرير، فمن المهم التأكيد على أنها شروط ضرورية للحد من الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية.

#### 2.4.2 الحماية الاجتماعية

إن الفقر ينتقل من جيل إلى جيل مكوناً دورة متكاملة، وإن هناك حاجة ماسة لكسر حلقة توريث الفقر هذه. وقد رصد التقرير المائل ارتباطاً سلبياً قوياً بين الثروة والفقر المتعدد الأبعاد، مما يوحي بأن الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة يؤثر تأثيراً غير متناسب في الأشخاص الذين حرّموا من أي ثروة، أو، بعبارة أخرى، الأشخاص الذين ليس لديهم أصول ذات قيمة. ولعل هذا ما يعضد وجوب صياغة حزمة متكاملة من سياسات الحماية الاجتماعية وسياسات توليد فرص العمل لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد وعدم المساواة. وينبغي أن تشمل حزمة سياسات الحماية الاجتماعية نظماً تسهم في حماية الأسر والأطفال ليس من الفقر المادي فحسب بل من صور الحرمان على مختلف الأبعاد الاجتماعية. ويجب أن يضمن ذلك إتاحة الفرصة أمام المواطنين للحصول على خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة، وإزالة الحواجز التي تحول دون التغذية الجيدة. وأخيراً، ينبغي أن تربط الحماية الاجتماعية الناس



وبتدقيق النظر في نقاط الضعف هذه، نجد أن إسهام تدابير الحماية الاجتماعية الحالية في تقليص الفقر في المجمل إسهام متواضع. وهذا يؤكد المكاسب الضخمة التي يمكن تحقيقها من خلال إصلاح نظام الحماية الاجتماعية. لذلك، يجب على البلدان في المنطقة العربية أن تنظر في تصميم وتنفيذ سياسات حماية اجتماعية مناصرة للفقراء مراعية لمصالح الطفل. دون وجود هذه السياسات سيكون من المحال تقليص الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة تقليصاً حقيقياً، ويقترح في هذا الصدد الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء الرائدة في هذا المجال.

#### 3.2.4 الاستثمار في الأطفال

لقد أوضحت الدراسة أن الفقر في مرحلة الطفولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع التعليمي لرب الأسرة. إن احتمال تعرض الأطفال الذين ينشؤون في أسر لم يحصل أربابها على أي تعليم للفقر المدقع أعلى مرتين من احتمال تعرض الأطفال الذين ينشؤون في أسر حصل أربابها على تعليم ابتدائي على الأقل. هذه الخلاصة تشير إلى أن الأطفال الذين ينشؤون في أسر وقع أربابها في الحرمان في طفولتهم من المرجح أن يقعوا هم بدورهم في الحرمان الشديد. وما لم يجرّ تقليص هذا الحرمان أو التغلب عليه، فإن حلقة الحرمان ستظل مستحكمة من جيل إلى جيل. إن انتقال الفقر بين الأجيال مسؤول عن عدم المساواة في المنطقة العربية وتعميقها. لذلك، يجب إيجاد السياسات الملائمة لإنهاء هذا الوضع فضلاً عن كون حرمان الأطفال مرتبط بالتحصيّل التعليمي لرب الأسرة، لوحظ أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشر الثروة. فبالمقارنة مع الأطفال الذين ينشؤون في الأسر الأكثر ثراءً، فإن الأطفال الذين يعيشون في أفقر خميس من مؤشر الثروة هم أكثر عرضة لخطر الفقر بمقدار 3.7 أضعاف، وهم أكثر عرضة للفقر المدقع بـ 12 مرة. وعلاوة على ذلك نلاحظ أن الفوارق المكانية عاملٌ محددٌ آخر لا يستهان به في مختلف بلدان المنطقة. ذلك أن احتمال تعرض الأطفال في المناطق الريفية للحرمان الشديد يزيد بمقدار 3.6 أضعاف احتمال تعرض الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية للحرمان الشديد.

بطبيعتها، إذ يستفيد منها الأغنياء أكثر، نظراً لعدم وجود آلية لاستهداف ذوي الحاجة الحقيقية<sup>20</sup>. وفي واقع الأمر أن الدعوة لإصلاح الدعم في المنطقة تستند إلى مسوغات حقيقية، وقد أخذ عدد من البلدان بالفعل يسير في اتجاه إصلاح منظومة الدعم. وقد إنضم انخفاض أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية إلى قائمة محفزات إصلاح الدعم في البلدان المصدرة للنفط، بينما أسهم إلى حد ما في تخفيف الضغط في بلدان أخرى. وما من شك في أن إصلاح الدعم يمكن أن يوفر مبالغ لا يستهان بها، جديرة بأن تستغل في تقليص الفقر وتصميم مبادرات حماية اجتماعية تراعي حاجات الأسر والأطفال في المنطقة.

أما شبكات الأمان الاجتماعي التي لا تنطوي على تقديم دعم في المنطقة العربية، فكل منها في واد، وكل منها تعثره أوجه خلل جمة. ففي المغرب، على سبيل المثال، أسفر مسح أجرته اليونيسيف خلال الآونة الأخيرة عن رصد 140 برنامجاً مختلفاً للحماية الاجتماعية يركز كل منها على فئة سكانية محددة أو يستهدف مواجهة نوع معين من المخاطر، وكل منها يعتمد معايير للأهلية وترتيبات إدارية خاصة. حتى في هذا الوضع، فإننا نجد أن نظام الحماية الاجتماعية تعثره ثغراتٌ كبيرةٌ فيما يتصل بالتغطية، إذ تقتصر الاستحقاقات الأسرية على العاملين في العمالة النظامية، بينما لا تتاح تغطية الحماية الاجتماعية للأطفال الذين لم يزلوا في سن دون سن الالتحاق بالمدرسة. وإنه لمن الجلي أن ترشيد هذه البرامج المختلفة سيعود بالكثير من الثمار. هذا، وبالإضافة إلى التجزئة والفجوات في شبكات الأمان الاجتماعي، فإن مستوى المنافع المقدمة منخفض بوجه عام. فعلى سبيل المثال، بينما يمثل الأطفال 32.1 في المائة من السكان في الشرق الأوسط، نجد أن الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية للأطفال لا يمثل سوى 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لقاعدة بيانات أسباير التابعة للبنك الدولي، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها أدنى متوسط تدابير حماية اجتماعية وتدابير تشغيل بالنسبة للفرء، بعد جنوب آسيا. فضلاً عن ذلك، فإن دقة الاستهداف لهذه التدخلات في المنطقة هي الأدنى في العالم.

اختلاف أحوالهم وأماكن سكنهم. وفي بعض الحالات، سيتمثل الشاغل الرئيسي في تمكين الأطفال من الوصول إلى الخدمات، بينما في حالات أخرى ستكون نوعية هذه الخدمات هي ما يجب إعطاؤها الأهمية الكبرى. وفي بعض الحالات، يجب أن تولى الحماية الاجتماعية العناية، بينما في أماكن أخرى ينبغي أن تركز التدخلات على الارتقاء بسياسات سوق العمل.

وفي ذلك، فإن التقرير المائل يسعى لتوفير أدوات تحليلية تسهم في الوصول إلى فهم دقيق لظاهرة الحرمان متعدد الأبعاد، بحيث إنه استناداً لهذا الفهم يمكن تصميم استجابات سياساتية متكاملة كل منها مصمم على نحو يلائم حالة السياق الخاص بها. ومن أجل تيسير الاستثمار المنشود في الأطفال وتحديد توزيعه القطاعي، من المهم أن تقوم الحكومات بتحليل النمط الحالي للإنفاق العام على الأطفال تحليلاً شديداً التفصيل. ولا بد من دراسة هذه الأمور من حيث مدى كفايتها وفعاليتها وكفاءتها وإنصافها ليتسنى، بناء على ذلك، صياغة اقتراحاتٍ مُثلى فيما يتصل بتخصيص الأموال وصولاً إلى الحصول على عائد أكبر مقابل المال الذي يجري إنفاقه.

#### 4.2.4 الأمن الغذائي والتنمية الريفية

يمكن تعريف النمو الاقتصادي المناصر للفقراء بأنه النمو الذي ينجم عنه نموٌّ في دخل الفقراء بمعدل أسرع من معدل نمو دخل بقية السكان مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى. ولكي يكون النمو مناصراً للفقراء، هناك حاجة إلى سياسات اجتماعية ومالية فعالة. ومن الأمثلة الملموسة لتلك السياسات إعادة توجيه دعم الوقود — الذي ترجع أغلبية نفعه على الأثرياء — ليتدفق عبر قنوات الإنفاق المناصر للفقراء في صورة تحويلاتٍ للدخل وأمنٍ غذائي وبرامج عمالة لا سيما في المناطق الريفية التي يعيش فيها غالبية الفقراء من المواطنين. ومن أجل اقتراح تدخلٍ محدد جغرافياً يركز على الزراعة والتنمية الريفية، حددنا خمس عشرة محافظة في المنطقة تمثل المحافظات الأشد فقراً، وقد لوحظ أن معظمها يوجد في المناطق الريفية.

عندما ندقق النظر في فقر الأطفال علينا أن نستحضر أن عدد الأطفال في المنطقة العربية قد زاد زيادة كبيرة في العقود الأخيرة. ويشهد العديد من البلدان تحولاً ديموغرافياً. ومع ذلك، فإن "تضخم عدد الشباب" في العديد من البلدان يطرح تحديات خطيرة فيما يتصل بسياسات التنمية الاجتماعية وفيما يتصل باستحداث فرص عمل، وفيما يتصل بتوفير الخدمات الأساسية. لذلك، فإن الشباب لا يواجهون حرماناً عابراً للأجيال فحسب، بل حتى أولئك الذين ولدوا لأبواء غير فقراء يمكن أن يقعوا في الفقر أو الفقر المدقع بسبب العجز في الثروة وعوامل أخرى.

في الوقت نفسه، فإن هذا التحول الديموغرافي الذي تشهده بلدان المنطقة العربية وما يتضمنه من زيادة عدد الشباب يضع البلدان العربية أمام فرصة الاستفادة من "العائد الديموغرافي" الذي سينجم عن الانخفاض الكبير في نسبة الإعالة، وهي فرصة فريدة لا تلوح كثيراً. ومع ذلك، لا يمكن لهذا العائد الديموغرافي أن يتحقق إذا كان الشباب غير مهياً لسوق العمل بسبب عدم اكتمال نوعية التعليم الذي يحصل عليه، وبسبب سوء وضعه الصحي، ولا يمكن له أن يتحقق إذا لم تكن هناك فرص عمل لأولئك الذين يتركون المدرسة. بناء على ذلك، من الأهمية بمكان الاستثمار في الطفولة من خلال ضمان حصول جميع الأطفال، بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي، على حزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتعليمية التي تتسم بجودة عالية، والتغذية الكافية، فضلاً عن استحقاقات الحماية الاجتماعية.

حريٌّ بنا في هذا المقام أن نلاحظ أن نسبة كبيرة من الأطفال قد وقعت في الحرمان على عدة أبعاد في أن واحد في العديد من بلدان المنطقة. ففي السودان، على سبيل المثال، يواجه ما يقارب من نصف الأطفال أربعة أو أكثر من صور الحرمان في آن واحد. وهذا يستدعي وضع مجموعة متكاملة من السياسات التي تتصدى لفقر الأطفال تصدياً شاملاً. وتؤكد الأدلة الواردة في التقرير المائل أيضاً ضرورة تصميم الاستجابات السياساتية ذات الصلة تصميماً يراعي خصوصيات كل حالة وكل بلد على حدة، ويلائم احتياجات الأطفال المحددة على

الزراعي ويزيد دخل المزارعين ويحافظ على المياه الجوفية غير المتجددة.

يمكن أن يؤدي الاستثمار في مرافق الصرف الصحي إلى زيادة إعادة الاستخدام، كما أن الإعانات والقروض المقدمة للمزارعين ستوسع نطاق اعتماد التقنيات الموفرة للمياه. وهناك حاجة إلى سياسات تحقق الاستقرار في أسعار الأغذية وتستجيب لحالات الطوارئ الغذائية. وتشمل الخيارات الفورية توفير الغذاء للفقراء مباشرة وتوفيره بطرق غير مباشرة كتوزيع القسائم واعتماد وسائل الدعم الأخرى. فالمساعدات الغذائية ضرورية للاستجابة للتراجع المفاجئ في توفر الغذاء وإخفاقات الأسواق. كما يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في إبقاء أسعار الأغذية منخفضة وزيادة فرص تمكين الفقراء من الاستفادة من نظام التوزيع العام وتقليل النزوح إلى أدنى حد في البلدان التي عصفت بها نزاعات والبلدان الأقل نمواً.

#### 5.2.4 حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

نظراً لأهمية هذه الفئة وفي إطار اهتمام الدول العربية بها، تواصل الدول العربية العمل على إدماج هذه الفئة الهامة من خلال عددٍ من الاستراتيجيات والبرامج التي جاءت في إطار تنفيذ قرارات القمم العربية، ونذكر منها العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة، والقانون العربي الاسترشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن ما يقدمه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب من ورشات عمل ودورات تدريبية تدعم جهود الدول العربية في هذا الإطار، وكذلك التجارب الرائدة لعدد من الدول العربية التي يمكن الاستفادة منها.

في ضوء ما تقدم يقترح التقرير عدداً من التوصيات في هذا الشأن تتمحور حول تطوير السياسات الإقليمية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصولاً إلى رؤية عربية وفق الأولويات العربية للتنمية المستدامة التي أقرتها القمة العربية، مع التأكيد على اعتماد المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، بما يُمكن من القضاء على مظاهر التمييز والإقصاء التي يعاني منها بعض الأشخاص ذوي الإعاقة،

وفي ذلك يقترح التقرير تفعيل قرار القمة العربية (الكويت 2009) الذي أقر البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية، وما تضمنه من مقترح بإنشاء صندوق إقليمي للحد من الفقر، فضلاً عن تعزيز سبل كسب الرزق والتنمية الزراعية المستدامة، مع التركيز على الحاجات الملحة لأفقر القرى في تلك المحافظات.

إن مكافحة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية تتطلب المزيد من التعاون بين البلدان العربية على النحو المبين في إعلان الرياض الصادر في عام 2008. وقد توخى البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي 2011-2031 الذي أطلقته المنظمة العربية للتنمية الزراعية — وهو برنامج طموح وواعد — إلى توفير الإغاثة في الحالات التي تشهد نقصاً في الأغذية وحالات الطوارئ، وإلى الحد من الجوع وسوء التغذية، وإلى زيادة الإنتاجية.

وتبلغ الالتزامات الاستثمارية المقدرة التي التزمت بها الحكومات 14.3 مليار دولار أمريكي حتى عام 2016، وسترتفع إلى نحو 28.5 مليار دولار أمريكي حتى عام 2021، و31.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2031. كما أنه من المتوقع أن يحصل البرنامج على 12 مليار دولار أمريكي في صورة تمويل من القطاع الخاص. والمطلوب هو تفعيل هذه الاتفاقات والبدء في تنفيذ البرامج المذكورة تنفيذاً مُنسقاً.

وإلى جانب تلبية احتياجات الأمن الغذائي الفورية قصيرة الأجل، ينبغي التركيز على إيجاد حلول طويلة الأجل ومستدامة. ولهذا السبب، فإن البداية يجب أن تكون في الاستثمار في الزراعة ذات القيمة العالية من خلال البحث العلمي والابتكار لتعزيز الإنتاجية والأنشطة غير الزراعية والتنمية الريفية الشاملة. ويمكن تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية الزراعية في معظم هذه البلدان دون تكلفة بيئية أو بتكلفة قليلة. ومن الضروري استكشاف التقنيات الصديقة للبيئة لا سيما التقنيات التي تحقق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام المياه. ذلك أن الإدارة الفعالة للمياه تؤدي إلى تحسن كفاءة استخدام المياه في الزراعة بنسبة تتراوح بين 15 و30 في المائة، مما يعزز الإنتاج

مركز عربي للسياسات الاجتماعية وخفض الفقر يناط به إعداد البرامج الرامية إلى الحد من الفقر، وتوليد النمو لإيجاد فرص العمل اللائق وخاصة للشباب في الدول العربية من خلال تشجيع السياسات المناسبة المناصرة للفقراء وتقديم الدعم لتعزيز المؤسسات ذات الصلة وتحسين القدرات الإحصائية، وعليه يقترح التقرير إنشاء هذا المركز في إحدى الدول العربية بما يمكن من تعزيز النمو وتنمية القدرات لرصد الفقر على أساس التخطيط للتنمية ودعم اتخاذ القرار في مختلف المجالات ذات الصلة بالفقر بمختلف أبعاده.

وعليه يتم عمل المركز المقترح من خلال استراتيجية متكاملة ومتناسقة حول العناصر التالية:

- اتساق السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز النمو والتوسع في الطلب على العمالة وتنمية المشاريع وخلق فرص العمل وإيجاد التشريعات القادرة على زيادة النمو الاقتصادي في المنطقة ومرونة سوق العمل ووضع السياسات والبرامج التي تتيح تحقيق ذلك، وصياغة الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وحماية فرص العمل اللائق؛
- وضع استراتيجيات دعم النمو الاقتصادي التي تفيد الفقراء بصورة مباشرة، وتهيئة بيئة تمكينية تشجع على تشغيلهم وزيادة دخلهم الحقيقي وتعزيز القدرات البشرية الأساسية من خلال زيادة التعاون الإقليمي بين الدول العربية بإتباع نهج متكامل ومتناسك لتعزيز النمو وزيادة فرص العمل والتماسك الاجتماعي في الدول العربية؛
- زيادة القدرات الإحصائية لقياس ورصد الفقر مع التركيز على القياس متعدد الأبعاد، واستخدام البيانات استخداماً تحليلياً لأغراض صنع القرار من خلال بناء نظام معلومات لتجميع كل البيانات المتاحة ذات الصلة بالفقر وفرص العمل، وصياغة البرامج الإقليمية لتعزيز القدرات المؤسسية بما يسهم في دعم اتخاذ القرار؛

- تطوير منهجيات متسقة للمنطقة العربية في مجالات قياس الفقر، بما في ذلك تجميع قاعدة بيانات

والحد من خطورة الفقر على مستقبل الأجيال ذوي الإعاقة، بما في ذلك ضمان حقوقهم في الصحة والتعليم وكافة الخدمات الاجتماعية، وحتى يتسنى تحقيق ما تقدم يُقترح العمل على ما يلي:

- مواصلة إصلاح الدساتير والتشريعات بالاعتماد على المرجعيات الدولية والعربية ذات الصلة بقضايا الإعاقة والفقر، وتضمين القوانين مواد تعنى بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الفقر والأقصاء والتهميش، والاستفادة في إطار ذلك من القانون العربي الاسترشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أقره مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والعدل العرب، ووافق عليه البرلمان العربي؛
- اعتماد التخطيط التشاركي بما يؤدي إلى نتائج ملموسة على المستوى التنموي والسياسي والاقتصادي؛
- مواصلة العمل على إيجاد المؤشرات العربية الخاصة بالإعاقة ضمن جهود تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030؛
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالأطفال ذوي الإعاقة من خلال تكثيف جهود الاكتشاف والتشخيص المبكر وتوفير التدخل والدعم المبكر لتنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن؛
- تفعيل الخطة الإعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بهدف الوصول إلى مجتمع عربي يمتلك المعرفة والموقف الإيجابي حول قضايا الإعاقة والتوافق على رأي مجتمعي موحد لدمجهم في المجتمع؛
- العمل على وضع خطة عربية متكاملة لتنفيذ الأهداف والغايات ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، استرشاداً بالمواثيق العربية والدولية المقررة في هذا الشأن.

#### 6.2.4 إنشاء المركز العربي للسياسات الاجتماعية وخفض الفقر

- في ضوء مشاورات اجتماع كبار المسؤولين الذي ناقش المسودة الأولى من هذا التقرير تم التأكيد على أهمية إنشاء

## 7.2.4 ثورة فيما يتصل بالبيانات

إن التحليل الوارد في التقرير المائل واجه عدداً من التحديات والقيود المتصلة بتوفر البيانات وقابليتها للمقارنة الزمنية وعبر الدول. ولزيادة تحسين تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية مستقبلاً وبغية أن يحصل ذلك خلال فترات منتظمة — وهو ما يُرجى حصوله — من الأهمية أن تستثمر البلدان في نظام المسوحات الوطنية التي يمكن أن تنتج تقييمات رصينة بشأن مجموعة من مؤشرات الحرمان على المستوى الأسري والفردى. لقد تعذرت تغطية عدد من بلدان المنطقة إما لأنها لا تمتلك مثل هذه البيانات المسحية التي تعبر عن وضعها خلال السنوات الأخيرة، أو لأن البيانات غير متاحة للقيام بالتحليل الثانوي. ولهذه الأسباب لقد استحال تغطية ليبيا وسوريا، كما تعذرت تغطية فلسطين في الفقر الأسري. أيضاً لم يتم تغطية لبنان لعدم توافر بيانات مسحية حديثة.

فضلا عن ذلك، فإن المسوحات التي جرى الاعتماد عليها بالنسبة للعراق واليمن قديمة نسبياً (2011 و2013) كما أنها قد أجريت قبل أن تفعل موجة النزاعات الأخيرة فعلتها. أضف الى ذلك فإنه من المؤكد أن تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية ذات الدخل المرتفع كان ليسمح بإجراء تقييماً مقارناً أدق ورؤى أكثر عمقا فيما يتصل بصياغة السياسات. وهو الأمر الذي يؤكد ما أوصى به التقرير المائل من عمل دراسة حول الفقر المتعدد الأبعاد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأخذ في الاعتبار خصوصيتها، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحتى في البلدان التي تتوفر فيها بيانات مسحية، فإن محدودية القدرة على فحصها فحصاً مقارناً مثلت قيوداً على استخدامها. وهناك مؤشرات معينة تعذرت تغطيتها لأنها لم تجمع على نحو منهجي كلي في مسوحات أجريت في بلدان المنطقة. ونتيجة لذلك، لم يتسن النظر في بعض الأبعاد الهامة للرفاه أو الحرمان مثل حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي وما إلى ذلك.

لجميع المنهجيات المستخدمة لتقييم الاجراءات الخاصة بالفقر، والاستناد إليها في رسم خرائط الفقر.

- تدعيم القدرة المؤسسية الإقليمية لتصميم ورصد الاستراتيجيات المتكاملة لصالح الفقر وصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية القادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والعمل على اقتراح السياسات لكل بلد وعلى المستوى الإقليمي.

سيعمل المركز بالتعاون والتوافق مع المنظمات الدولية ومختلف المؤسسات البحثية الإقليمية والوطنية وبالتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وغيرها من الوكالات المتخصصة ذات الصلة، ذلك بالإضافة إلى الاستفادة بالتعاون القائم بين الدول العربية والتجمعات الدولية وخاصة مع دول أمريكا الجنوبية، والاتحاد الإفريقي بما يسهم في تعزيز وتحديث القدرات العربية في مجالات جمع البيانات والمعلومات والرصد والتقييم، وبما يسهم في تفعيل الاجراءات الوطنية وصولاً إلى القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد.

مصادر تمويل المركز:

- مساهمات مؤسسات التمويل العربية والدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة؛
- مساهمات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وفقاً لما تقرر؛
- التبرعات والهبات.

ينطلب الأمر بعد موافقة الدول الأعضاء على هذا المقترح وضع تصور متكامل حول إدارة الجهاز وتكلفته ومصروفاته الجارية، وآلية عمله.

المتعدد الأبعاد. وفي سياق هذا المنظور، واستهداء بتوصيات ورقة أصدرتها الإسكو<sup>24</sup> خلال الأونة الأخيرة، نقترح إجراء مسح أسري عربي متعدد الأغراض لبناء قاعدة بيانات متسقة بين البلدان، تتضمن معلومات عن الأبعاد المفقودة المذكورة أعلاه. وهذا من شأنه أن يتيح إجراء حساب الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد على نحو منظم. ومن شأن هذه المسوح أن تساعد البلدان العربية مساعدة كبيرة في رصد التقدم المحرز فيما يتصل بعدد كبير من أهداف التنمية المستدامة. والأهم من ذلك أن المنطقة لديها بالفعل خبرة جيدة في إجراء دراسات مسحية على هذه الشاكلة. من أمثلة ذلك المشروع العربي لصحة الأسرة والمسوحات الوطنية لإنفاق الأسر المعيشية، إلخ.

وأخيراً، إذا أمكن تطبيق نظام المسح العربي متعدد الأغراض على جميع البلدان العربية، فقد يؤذن ذلك بولادة حقبة جديدة من جمع وإصدار البيانات في المنطقة. وتتمثل ميزة المسح العربي متعدد الأغراض في أنه لا يعتمد على خطوط الفقر القائمة على تعادل القوة الشرائية، وعليه فهو يسمح بقياس الفقر المادي بالتوازي مع قياس الفقر المتعدد الأبعاد بالنسبة لنفس مجموعة الأسر المعيشية.

ولتنفيذ نظام المسح العربي متعدد الأغراض، يمكن النظر في مجموعة من الآليات التنفيذية. من هذه الآليات إمكانية توسيع نطاق المسوحات التي تجريها جامعة الدول العربية لتشمل جميع البلدان العربية. وفي ذلك يمكن أن يضاف إلى المسوحات المنفذة ضمن إطار المشروع العربي لصحة الأسرة PAFAM بعض الاستثمارات لتوفر بيانات عن إنفاق الأسر المعيشية وحول الأبعاد المفقودة للحرمان المتعدد الأبعاد وعلى أن تنفذ هذه المسوحات بشكل دوري. وهذا يتطلب بالطبع قدراً معتبراً من تنمية القدرات نظراً لمحدوديتها والقيود التي تواجهها ضمن المشروع العربي لصحة الأسرة. ويتمثل الخيار الثاني في توسيع نطاق المسوحات الوطنية لإنفاق الأسر المعيشية التي تجريها النظم الإحصائية الوطنية، لتشمل الاستثمارات غير المتعلقة بالدخل. ومع ذلك، فإن هذا الاقتراح سيكون مكلفاً

وسيستغرق وقتاً طويلاً، نظراً لضخامة عينة مسوحات الإنفاق الحالية. ولتقليل هذه التكاليف، يمكن النظر في عينة

لعله بالإمكان توضيح الأمر على أكمل وجه إذا سلطنا الضوء على وضع الفقر في دولة فلسطين وآثار الاحتلال الإسرائيلي كعينة ممثلة. بالنسبة لقطاع غزة، نجد أنه لا بد لأي تحليل جاد للفقر أن يأخذ في الحسبان تأثير الحصار الممتد الذي دام عشر سنوات على القطاع. فجميع المقيمين في دولة فلسطين يتأثرون بالاحتلال تأثيراً مباشراً تقريباً في جميع نواحي حياتهم. فالاحتلال الإسرائيلي يفرض قيوداً على الفلسطينيين فيما يتصل بحقهم في حرية الحركة، كما إنه يعوق النمو الاقتصادي والأنشطة الإنتاجية، ويعمد إلى تقييد القطاع والصفة اجتماعياً وسياسياً وجغرافياً، ويحظر على الفلسطينيين الاستفادة من الموارد الحيوية مثل المياه والأراضي واستخدامها. زد على ذلك أن ظروف الاحتلال تقيد حركة الحكومة الفلسطينية تقييداً حاداً تحول بينها وبين صياغة استراتيجية محددة وطويلة الأجل للتنمية وتنفيذها<sup>21</sup>.

ليس من قبيل المبالغة أن يقال إن الفلسطينيين عرضةٌ للمجهول بمختلف صورهِ وللحرمان بمختلف صورهِ. وكثيراً ما تترافق عمليات بناء المستوطنات الإسرائيلية مع عمليات هدم منازل الفلسطينيين. ففي عام 2016، جرى هدم ما مجموعه 1093 منزلاً فلسطينياً، وهو أعلى رقم سجل منذ بدء جمع البيانات في عام 2009. بجانب ذلك، لوحظ أن سكان القدس الشرقية يعيشون تحت التهديد الدائم بإخلائهم من ديارهم أو إلغاء إقامتهم. وإذ يعيش سكان قطاع غزة تحت الحصار منذ ما يقرب من عقد من الزمان كما ذكرنا، نجد أن البنية التحتية بالقطاع قد تعرضت — ولم تزل تتعرض — لضغوط شديدة. واعتباراً من عام 2017، أخذ القطاع يشهد انقطاعاً للكهرباء على نحو منظم، وهو مهدد باستمرار بالفصل الدائم عن الضفة الغربية تحت ذرائع ذات طابع إداري<sup>22</sup>. وبسبب تلوث المياه الجوفية الساحلية، فإن 10 في المائة فقط من الأسر في قطاع غزة لديها إمكانية الحصول على مياه شرب مأمونة<sup>23</sup>. فضلاً عن هذا كله، نجد أن الأطفال، على وجه الخصوص، يتأثرون بالاحتلال والتصعيد المتكرر للعنف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كل ما سبق يبرز أهمية تعزيز نظام جمع البيانات في البلدان العربية وأهمية تعزيز التعاون الإقليمي من أجل تحليل الفقر

على المستوى الإقليمي. وهناك حاجة ماسة إلى إنشاء مركز إمتياز متخصص يكلف بإجراء المسح العربي وإجراء بحوث لتطوير السياسات المدعومة بالأدلة الإحصائية. وإن من شأن ذلك معالجة العجز المؤسسي فيما يتصل بآليات المسح والرصد في المنطقة. ومن أجل السماح بتنفيذ مسوحات متعددة الأغراض قابلة للمقارنة إقليمياً، على هذا المركز أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع وكالات التخطيط العربية ومكاتب الإحصاء الوطنية في مختلف البلدان.

جزئية من العينة الكبيرة للأسر ضمن المسح العربي متعدد الأغراض. وكخيار ثالث، من الممكن لكيان من الكيانات العاملة تحت مظلة جامعة الدول العربية أن تتحمل مسؤولية جمع المعلومات المطلوبة، كهيئة تمثل الحكومات العربية. وسيتضمن التكاليف الصادر لذلك الكيان التنسيق فيما بين البلدان لإجراء المسح.

ومن الضروري مناقشة الترتيبات المؤسسية الخاصة بتنفيذ مقترح المسح العربي متعدد الأغراض وتطويره

## المراجع

### بالعربية

أحمد بن علي الدلجي (2001)، الفلاكة والمفلوكون. تحقيق، زينب الخضير. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

محمد شوقي الفنجري (1980)، المذهب الاقتصادي في الإسلام. ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي. جدة.

عبد الحكيم توفيق عبدالله (1999)، الآراء الاقتصادية في فكر الدلجي من خلال كتابه الفلاكة والمفلوكون: دراسة اقتصادية تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة البرموك.

عبد الرحمن بن خلدون (1986)، مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار القلم. ط 6.

حسن حنفي، (1999). "هل الفقر قيمة؟ تحليل مفهوم الفقر في التراث القديم". في محمود الكردي (محررا). الفقر في مصر: الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة. القاهرة: بدون ناشر: 60-59.



- Alkire, S. and Seth, S. (2016). "Identifying destitution through linked subsets of multidimensionally poor: An ordinal approach." *OPHI Working Paper 99*, University of Oxford.
- Cornia G. A. and Kiiski, S. (2001) "Trends in Income Distribution in the Post World War II Period: Evidence and Interpretation," WIDER Discussion Paper 89, (UNU/WIDER: Helsinki, 2001).
- de Neubourg, C., J., Chai, M., de Milliano, Plavgo and Z. Wei. (2012). "Step-by-step guidelines to the multiple overlapping deprivation analysis." *UNICEF Office of Research Working Paper WP-2012-10*.
- Ferrone, Lucia (2017) "A Multiple Overlapping Deprivation Analysis for the Arab Region," UNICEF Innocenti Office Technical Note.
- Gordon, D., S., Nandy, C., Pantazis, S., Pemberton, and P, Townsend (2003). "The distribution of child poverty in the developing world." Bristol: Centre for International Poverty Research.
- Gordon, D, Adelman, L, Ashworth, K et al. (8 more authors) (2000) Poverty and Social Exclusion in Britain. Research Report. Joseph Rowntree Foundation.
- Kanbur, R. (2000), "Income distribution and development", in Atkinson, A. B.; Bourguignon, F., Handbook of income distribution, volume 1, Amsterdam New York: Elviesier, pp. 791-841.
- Karpati, J., M. De Milliano, C. De Neubourg, L. Boon, and N. Ramful (forthcoming). Situation of Children in the State of Palestine: A Multiple Overlapping Deprivation Analysis (MODA). Economic Policy Research Institute.
- Kundu, A and Smith, T. (1983): An Impossibility Theorem on Poverty Indices. *International Economic Review*. 24(2) p. 423-34.
- Lewis, Oscar (1966) "The Culture of Poverty". Available at: <http://lenguai.pbworks.com/f/Culture%20Bof%20Poverty.pdf>.
- Marshall, G. )1998 (Oxford Dictionary of Sociology. Oxford: Oxford University Press. Second Edition, 651.
- Ministry of Health and Population [Egypt], El-Zanaty and Associates [Egypt], and ICF International. (2015). Egypt Demographic and Health Survey 2014. Cairo, Egypt and Rockville, Maryland, USA: Ministry of Health and Population and ICF International.
- Newhouse, D., Suarez-Becerra, P., Evans, M., & Data for Goals Group. (2016) New Estimates of Extreme Poverty for Children. *Policy Research Working Paper 7845 - World Bank*.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (2014a): Palestinians at the end of 2014. Available at: "<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2096.pdf>".
- Palestinian Central Bureau of Statistics (2014b): 'On the Eve of International Population Day', Press Release, 10 July 2014, available at [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_En\\_IntPopD2014E.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_IntPopD2014E.pdf).
- Sarangi, N., K. Abu-Ismael, H. El-Laithy, and R. Ramadan (2015) Towards better Measurement of Poverty and Inequality in Arab Countries: A Proposed Pan-Arab Multi-Purpose Survey. ESCWA Working Paper. E/ESCWA/SD/2014/WP.1.
- Sen, A. (1999) Development as Freedom. New York: OUP.
- Sen, A. (1985). *Commodities and Capabilities*. Amsterdam New York: Elsevier Science Pub.
- United Nations and LAS (League of Arab States) (2013) The Arab Millennium Development Goals

Report: Facing Challenges and Looking beyond 2015. E/ESCWA/EDGD/2013/1.

United Nations Country Team (2016) Occupied Palestinian Territories: Common Country Analysis. Occupied Palestinian territory: UN Country Team.

United Nations Development Programme (2014) Human Development Report - Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience. Available at: <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2014>.

----- (2013) Human Development Report. The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World. Available at: <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2013>.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2014). Conflict in the Syrian Arab Republic: macroeconomic implications and obstacles to achieving the Millennium Development Goals. EDGD Technical Paper, No. 5. E/ESCWA/EDGD/2014/Technical Paper.5.

UN-Habitat (2017a) Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies – Third edition. Methodology sheets. Available at: '[http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology\\_sheets.pdf](http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets.pdf)'.

----- (2010). State of the World's Cities 2010/2011/ Bridging the Urban Divide. Overview and Key findings. Nairobi, Kenya: UN-Habitat.

United Nations Human Right Council (2017) Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Michael Lynk.

UNICEF (United Nations Children Fund) (2016). State of the World's Children Report 2016. Online database. Accessed February 2017. <https://www.unicef.org/sowc2016/UNICEF> (n.d.).

UNICEF (2016a) UNICEF'S Data work on FGM/C. Available at: [https://www.unicef.org/media/files/FGMC\\_2016\\_brochure\\_final\\_UNICEF\\_SPREAD.pdf](https://www.unicef.org/media/files/FGMC_2016_brochure_final_UNICEF_SPREAD.pdf).

UNICEF MICS Surveys. Available from: <http://mics.unicef.org/surveys>.

World Bank (2016): "Water Situation Alarming in Gaza." Available at: <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/11/22/water-situation-alarming-in-gaza>.

World Bank (2005) "The growth experience. What have we learned from the 1990s? A background note," Poverty Reduction & Economic Management Network, World Bank, Washington DC, 143-146.

World Health Organization (2014). WHO fact sheet on Adolescent pregnancy. Available at: '<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs364/en/>'.



## الجدول 1. أبعاد ومؤشرات الحرمان فيما يتصل بالفقر الأسري وأوزانها

المؤشر	دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي	
		الفقر إذا	الفقر المدقع إذا
التعليم	سنوات الدراسة	لا يوجد بالأسرة فرد من الأفراد المؤهلين الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات أو أكثر أكمل خمس سنوات دراسية (6/1)	لا يوجد بالأسرة فرد من الأفراد المؤهلين الذين تزيد أعمارهم عن العمر الذي يجب أن يستكمل عنده التعليم الابتدائي أكمل التعليم الابتدائي (6/1)
	حضور المدرسة	أي طفل في سن المدرسة لا يذهب إلى المدرسة حتى سن إتمام الصف الثامن (6/1)	أي طفل في سن المدرسة الابتدائية لا يذهب إلى المدرسة (6/1)
الصحة	وفيات الأطفال دون سن الخامسة	أي طفل في الأسرة توفي خلال فترة السنوات الخمس السابقة للمسح (6/1)	أي طفل يقل عمره عن 60 شهراً توفي خلال فترة السنوات الخمس السابقة للمسح (9/1)
	التغذية	أي بالغ دون 70 من العمر، أو أي طفل (عمره ما بين يوم و59 شهراً) يعاني نقصاً في التغذية يحدد في ضوء العلاقة بين الوزن والعمر (6/1)	أي طفل (عمره ما بين يوم و59 شهراً) مصاب بالتقزم (الطول إلى العمر >2) أو أي بالغ يعاني نقص التغذية (Bmi أو وزن الشخص بالكيلوغرام (كغ) مقسوماً على ارتفاعه بالمتر مربع >18.5) (9/1)
	الحمل المبكر أو تشويبه الأعضاء	غير موجود في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	حملت امرأة يقل عمرها عن 28 عاماً أول حمل لها قبل أن تبلغ الثامنة عشرة أو تعرضت لتشويبه الأعضاء التناسلية للإناث (9/1)

دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي		دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	المؤشر	
الفقر إذا	الفقر المدقع إذا			
	لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (9/1)		التناسلية الأنثوية (المعروف بختان الإناث في الدول العربية)	
كما بالنسبة للفقر المدقع (21/1)	الأسر لا تملك الكهرباء. (21/1)	كما بالنسبة للفقر المدقع (18/1)	الكهرباء	
كما بالنسبة للفقر المدقع (21/1)	لم يحصل تحسين للصرف الصحي للأسر وفقا لأهداف التنمية المستدامة، أو جرى تحسينه لكن على أساس تقاسمه مع أسر الأخرى (21/1)	كما بالنسبة للفقر المدقع (18/1)	الصرف الصحي	
لا يوجد في المنزل مياه تجري في مواسير بالمسكن أو الفناء (21/1)	ليس لدى الأسرة إمكانية للوصول لمياه شرب آمنة وفقا لأهداف التنمية المستدامة، أو أن مياه الشرب الآمنة تبعد ثلاثين دقيقة أو أكثر ذهابا وإيابا سيراً على الأقدام (21/1)	كما بالنسبة للفقر المدقع (18/1)	المياه	
الأرض مكونة من طين أو رمل أو روث أو أرضية مؤقتة (ألواح خشبية/خيزران/قصب/عشب/عصي)، أرض الإسمنت (بلا لوح أو بلاط / شرائط أسفلت) أو السقف غير موجود أو مصنوع من القش، أو أوراق النخيل، أو السمك القد، أو حصيرة ريفي، أو النخيل، أو الخيزران، أو لوح خشبي، أو الكرتون (21/1)	الأرضية إما مكونة من طين أو رمال أو روث أو أساخ أو السقف غير موجود بتاتا أو مصنوع من خشب القش أو أوراق النخيل أو سمك القد (21/1)	الأرضية إما مكونة من رمال أو روث أو أساخ أو أرضية مكونة من مكونات (أخرى). السقف غير معتبر في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي (18/1)	أرضية أو سقف المسكن	الظروف المعيشية
طهي الأسرة يعتمد على الوقود الصلب: الخشب، الفحم، بقايا المحاصيل أو الروث، أو لا طهي للطعام في الأسرة أو لا يوجد غرفة منفصلة للطهي (21/1)	طهي الأسرة يعتمد على الوقود الصلب: الخشب، الفحم، بقايا المحاصيل أو الروث أو لا طهي للطعام في الأسرة (21/1)	الطهي يعتمد على الروث أو الخشب أو الفحم (18/1)	وقود الطهي	
معدل التزام (عدد أفراد الأسرة لغرف النوم) 3 أو أكثر (21/1)	معدل التزام أفراد الأسرة لغرف النوم) 4 أو أكثر (21/1)	غير موجود في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	الاكتظاظ داخل المسكن	

دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي		دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	المؤشر
الفقر إذا	الفقر المدقع إذا		
الأسرة لديها أقل من اثنين من الأصول للحصول على المعلومات. أو الأسر التي لديها أقل من وسيلتي نقل وأقل من أصلين من أصول كسب العيش (21/1)	الأسرة لا تملك إمكانية للوصول إلى المعلومات أو الأسر التي ليس لديها إمكانية للوصول لوسيلة نقل سهلة وأصول سهلة من أصول كسب العيش (21/1)	الأسر لا تمتلك أكثر من جهاز إذاعي أو تلفزيوني أو هاتف أو دراجة أو دراجة نارية أو براد ولا تملك سيارة أو شاحنة (18/1)	ملكية الأصول

## الجدول 2. دليل الفقر المتعدد الأبعاد فيما يتصل بفقر الأطفال

1- مقارنة منهجية تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة MODA: هي منهجية طورتها اليونيسف بناء على العمل الذي بدأته جامعة بريستول (Gordon et al. 2003) لتحديد مدى وطبيعة الفقر المتعدد الأبعاد الذي يعانيه الأطفال (de Neubourg et al., 2012). وهي تستند إلى الإطار الدولي لحقوق الطفل في بناء أبعاد رفاه الطفل في مجالات البقاء والتنمية والحماية والمشاركة الاجتماعية، ومنهجية أكبر فوستر المذكورة أعلاه.						
2- الأبعاد السبعة لفقر الأطفال.						
الماء	الصرف الصحي	المسكن	الصحة	التغذية	التعليم	المعلومات
الأبعاد	الفقر المدقع	الفقر	العمر			
المياه	مصدر المياه غير المحسنة	لا يوجد في المنزل مسكن أو مواسير	جميع الأطفال 17-0			
	المسافة أكثر من 30 دقيقة ذهاباً وإياباً					
الصرف الصحي	مرفق المراض غير المحسنة	مرفق المراض غير المحسنة	جميع الأطفال 17-0			
		مراض مشترك				
المسكن	أرضية بدائية/أو أسرة بدائية	أرضية بدائية/أسرة بدائية	جميع الأطفال 17-0			
	الاكتظاظ (أكثر من 4 أشخاص للغرفة الواحدة)	الاكتظاظ (أكثر من 3 أشخاص للغرفة الواحدة)				
الصحة	مساعدة غير ماهرة في الولادة (23-0 شهراً)	مساعدة غير ماهرة في الولادة (0-23 شهراً)	الأطفال 4-0			
	غير محصنة: DPT3 (12-59 شهراً)	غير محصن تماماً (12-59 شهراً)				
		لم تتلقى الأم رعاية ما قبل الولادة الصحية				
التغذية	تغذية الرضع وصغار الأطفال (23-0 شهراً)	تغذية الرضع وصغار الأطفال (0-23 شهراً)				
	الهزال (أقل من 24 شهراً)	الهزال (أقل من 24 شهراً)				
		التقرم (أقل من 24 شهراً)				
		السمنة (أقل من 24 شهراً)				
التعليم	غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية (أطفال سن الابتدائية)	غير مسجلين في المدرسة (جميع الأعمار)	الأطفال 17-5			
	لم ينه المرحلة الابتدائية (من سن نهاية المرحلة الابتدائية إلى 17)	درجتان دراسيتان أو أكثر أخفض من الدرجة الدراسية المناسبة أو لم تكتمل الابتدائية (من سن نهاية المرحلة الابتدائية إلى 17)				
المعلومات	عدم توافر جهاز للمعلومات أو جهاز اتصال	لا يتوافر أي جهاز معلومات	الأطفال 17-5			
		لا يتوافر أي جهاز اتصال				

عند إجراء تحليل فقر الطفل في هذا التقرير، نعتبر الطفل فقيراً إذا كان محروماً في بعدين من أبعاد الحرمان أو أكثر.

لوشيا فيروني، بلال الكسواني: "تحليل الحرمان ذي التداخلات المتعددة للمنطقة العربية". ورقة فنية. اليونيسف - مكتب البحوث إينوشنتي، النشر لاحقاً في 2017.

و طبقاً للمبادئ التوجيهية لليونسكو، فإن تعريف التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي خاص بكل بلد، لأن مختلف البلدان لديها فترات مختلفة من التعليم الابتدائي والثانوي. ولذلك، تتغير العتبات وفقاً لتعريفات التعليم الابتدائي والثانوي لكل بلد، على موقع اليونسكو الإلكتروني.

الجدول 3. بعض المؤشرات الخاصة بالمستوى الاقتصادي والتنمية البشرية في البلدان العربية

الدولة	حجم السكان		نصيب الفرد من الدخل القومي (باستخدام تعادل القوة الشرائية)	دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	معدل وفيات الاطفال الأقل من 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي)
	إجمالي السكان	الأطفال الأقل من 18 سنة (%)			
	2015	2015	2015	2014	2015
الجزائر	39,666,519	32.9	14,310	83	25.5
جزر القمر	788,474	46.7	1,490	159	73.5
مصر	91,508,084	38.4	10,710	108	24.0
العراق	36,423,395	47.4	15,340	121	32.0
الأردن	7,594,547	41.6	10,760	80	17.9
موريتانيا	4,067,564	46.5	*3,710	156	84.7
المغرب	34,377,511	32.4	7,690	126	27.6
فلسطين	4,668,466	47.1	*5,080	113	21.1
السودان	40,234,882	47.1	3,990	167	70.1
تونس	11,253,554	27.7	11,100	96	14.0
اليمن	26,832,215	47	2,720	160	41.9

\* For 2014

الجدول 4. الخطأ المعياري ومجال الثقة (95%) لنسبة الفقراء - الفقر المدقع

عتبة فقر تساوي 33.3 في المائة				
نسبة الفقراء (%)	القيمة (%)	الخطأ المعياري	مجال الثقة (95%)	
الأردن	0.282	0.0355901	0.2120653	0.3515794
تونس	0.612	0.0362925	0.5407865	0.683055
الجزائر	0.622	0.021006	0.5808957	0.6632386
مصر	2.995	0.0589284	2.87909	3.110088
المجموعة الأولى	2.051	0.00001	2.048	2.053
العراق	6.467	0.0669568	6.336051	6.598518
المغرب	8.928	0.1542108	8.625923	9.230429
المجموعة الثانية	7.700	0.00003	7.667	7.68
جزر القمر	26.359	0.3549073	25.66345	27.05473
اليمن	30.584	0.1673363	30.25632	30.91227
السودان	49.933	0.2235468	49.49517	50.37147
موريتانيا	51.568	0.2315809	51.11451	52.02231
المجموعة الثالثة	42.600	0.00006	42.546	42.57
المتوسط الإقليمي	13.35	0.00002	13.345	13.353



الجدول 5. الخطأ المعياري ومجال الثقة (95%) لنسبة الفقراء - الفقر

عتبة فقر تساوي 33.3 في المائة				
مجال الثقة (95%)		الخطأ المعياري	القيمة (%)	نسبة الفقراء (%)
12.11064	11.24977	0.2196079	11.68	الأردن
18.22412	17.34144	0.2251696	17.783	تونس
24.29065	23.71635	0.1465051	24.004	الجزائر
27.5112	26.90496	0.1546533	27.208	مصر
24.877	24.863	0.00004	24.870	المجموعة الأولى
45.85943	45.2249	0.1618716	45.542	العراق
37.04958	36.11617	0.2381167	36.583	المغرب
41.162	41.138	0.00006	41.200	المجموعة الثانية
74.56909	73.19272	0.3511028	73.881	جزر القمر
69.43806	68.76464	0.1717941	69.101	اليمن
73.89037	73.09057	0.2040302	73.49	السودان
89.356	88.77469	0.1482937	89.065	موريتانيا
72.75	72.729	0.00005	72.700	المجموعة الثالثة
40.555	40.543	0.00003	40.55	المتوسط الإقليمي

الجدول 6. قيم دليل الفقر المتعدد الأبعاد (كعدد عشري) لمناطق الريف والحضر، الفقر المدقع

عتبة فقر تساوي 33.3 في المائة				
البلد	المنطقة	قيمة المؤشر	الخطأ المعياري	مجال الثقة (95%)
الأردن	الحضر	0.0008481	0.0001421	0.0005697
	الريف	0.0021707	0.0003589	0.001266
تونس	الحضر	0.0001382	0.000036	0.0002088
	الريف	0.0073715	0.0004571	0.0082674
الجزائر	الحضر	0.0011899	0.0000874	0.0013612
	الريف	0.0051732	0.0001789	0.0055238
مصر	الحضر	0.0060441	0.0002662	0.0065659
	الريف	0.0148327	0.0003282	0.0154759
المجموعة الأولى	الحضر	0.00342	0.00001	0.00344
	الريف	0.01253	0.00001	0.01256
العراق	الحضر	0.0126768	0.0002777	0.0132211
	الريف	0.06202	0.000646	0.0632862
المغرب	الحضر	0.0032994	0.0002124	0.0037158
	الريف	0.0824551	0.0014397	0.0852769
المجموعة الثانية	الحضر	0.00843	0.00001	0.00846
	الريف	0.07343	0.00005	0.07354
جزر القمر	الحضر	0.0624811	0.0021237	0.066644
	الريف	0.1577876	0.0023846	0.162462
اليمن	الحضر	0.034623	0.0008633	0.0363151
	الريف	0.20519	0.0011145	0.2073745
السودان	الحضر	0.1153595	0.0015459	0.1183894
	الريف	0.329399	0.0015251	0.3323883
موريتانيا	الحضر	0.1197523	0.0016402	0.1229671
	الريف	0.3731048	0.0015681	0.3761783
المجموعة الثالثة	الحضر	0.0862	0.00006	0.08631
	الريف	0.28178	0.00007	0.28191
المتوسط الإقليمي	الحضر	0.01867	0.00001	0.01869
	الريف	0.11255	0.00003	0.1126

الجدول 7. قيم دليل الفقر المتعدد الأبعاد (كعدد عشري) لمناطق الريف والحضر، الفقر

عتبة فقر تساوي 33.3 في المائة				
البلد	المنطقة	قيمة المؤشر	الخطأ المعياري	مجال الثقة (95%)
الأردن	الحضر	0.0481344	0.0010971	0.045984
	الريف	0.0535894	0.0014538	0.0502848
تونس	الحضر	0.040377	0.0009354	0.0385435
	الريف	0.1400972	0.0019317	0.1438834
الجزائر	الحضر	0.0770891	0.0006691	0.0757777
	الريف	0.1430047	0.0012143	0.1453847
مصر	الحضر	0.0621446	0.0008142	0.0605487
	الريف	0.1474657	0.0009384	0.149305
المجموعة الأولى	الحضر	0.06418	0.00003	0.06424
	الريف	0.14459	0.00004	0.14467
العراق	الحضر	0.1682035	0.0009278	0.170022
	الريف	0.3141237	0.0011277	0.316334
المغرب	الحضر	0.0616049	0.0008561	0.0632828
	الريف	0.2958051	0.0018871	0.2995038
المجموعة الثانية	الحضر	0.11993	0.00005	0.12002
	الريف	0.30389	0.00009	0.30408
جزر القمر	الحضر	0.2862932	0.0035154	0.2931835
	الريف	0.4581037	0.002518	0.4630392
اليمن	الحضر	0.1936216	0.0017815	0.1971133
	الريف	0.4750625	0.0010744	0.4771682
السودان	الحضر	0.2822151	0.0021709	0.2864702
	الريف	0.5167719	0.0015102	0.5197319
موريتانيا	الحضر	0.4478276	0.0020496	0.4518449
	الريف	0.6490076	0.0010565	0.6510783
المجموعة الثالثة	الحضر	0.26607	0.00009	0.26625
	الريف	0.50494	0.00007	0.50509
المتوسط الإقليمي	الحضر	0.11445	0.00003	0.1145
	الريف	0.29229	0.00004	0.29237

الجدول 8. الخطأ المعياري ومجال الثقة (95%) لنسبة الفقراء حسب المكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية - الفقر والفقير المدقع

الفروقات		مجال الثقة (95%)		المتوسط الإقليمي		
ذات دلالة إحصائية	النسبة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الخطأ المعياري	نسبة الفقراء	المتوسط الإقليمي
نعم	30.3-	24.94764	24.93374	0.00004	24.94	الحضر
		55.24989	55.23327	0.00004	55.24	الريف
نعم	3.09-	35.50048	35.4651	0.00009	35.48	الأسر التي تترأسها امرأة
		38.57895	38.56708	0.00003	38.57	الأسر التي يترأسها رجل
نعم	21.15	22.66556	22.65008	0.00004	22.66	دون دراسة
		1.51648	1.50783	0.00002	1.51	أعلى مستوى دراسة
نعم	55.04	66.22219	66.19769	0.00006	66.21	مؤشر الثروة - أدنى خميس
		11.18186	11.16554	0.00004	11.17	مؤشر الثروة - أعلى خميس
نعم	28.52-	24.25734	24.23838	0.00005	24.25	عدد أفراد الأسرة (4-1)
		52.77816	52.75595	0.00006	52.77	عدد أفراد الأسرة +8
نعم	18.21-	4.09965	4.09328	0.00002	4.1	الحضر
		22.31006	22.29615	0.00004	22.3	الريف
نعم	1.08	13.90973	13.88415	0.00007	13.9	الأسر التي تترأسها امرأة
		12.82164	12.81349	0.00002	12.82	الأسر التي يترأسها رجل
نعم	47.85	54.61855	54.60014	0.00005	54.61	دون دراسة
		6.76855	6.75075	0.00005	6.76	أعلى مستوى دراسة
نعم	30.15	30.76949	30.74559	0.00006	30.76	مؤشر الثروة - أدنى خميس
		0.61205	0.60802	0.00001	0.61	مؤشر الثروة - أعلى خميس
نعم	9.12-	6.7457	6.7346	0.00003	6.74	عدد أفراد الأسرة (4-1)
		15.87141	15.85515	0.00004	15.86	عدد أفراد الأسرة +8



- 1 عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار القلم. ط 6، 1986: 120.
- 2 See, Gordon Marshall, Oxford Dictionary of Sociology. Oxford: Oxford University Press. Second Edition, 1998: 651.
- 3 عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق: 286-290، و301-302.
- 4 المصدر السابق، ص 23.
- 5 أحمد بن علي الدلجي، الفلاكة والمفلوكون. تحقيق، زينب الخضيري. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة. 2001. حسبما يخبرنا الدلجي يعني عنوان الكتاب "الفقر والفقراء" باللغة الفارسية، ولا نعرف إن كان من أصول فارسية واستقر بالقاهرة أم أنه مصري كما يرجح لقبه كما أشرت في المتن وأنه تعلم الفارسية بطريقة ما.
- 6 الدلجي: 2.
- 7 الدلجي: 63-128.
- 8 انظر على سبيل المثال، (2000): 791-841 Ravi Kanbur، (2001)، and World Bank (2005).
- 9 Sen, (1985).
- 10 Newhouse et al., (2016).
- 11 تجدر الإشارة أن منهجية الـ MPI يمكن تطبيقها على مستوى الفرد كما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية (كالمكسيك) وشرقي آسيا.
- 12 بناء على ذلك، يستخدم دليل الفقر المتعدد الأبعاد حدين لحدود الفصل بالنسبة للحرمان من المؤشرات المختلفة (فيما يتصل بالفقر المدقع والفقر) حيث أن الأسرة تعتبر فقيرة إذا تجاوز مجموع أوزان المؤشرات الثلث. وبناء على ذلك، فإن العلاقة بين مجموعة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والفقر تعادل من الناحية المنهجية العلاقة بين أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع والمعدومين في دليل الفقر متعدد الأبعاد (Alkire and Seth, 2016).
- 13 ترد في الملحق 1 مناقشة أكثر تفصيلاً لاختيار البعد، والمؤشرات، وحدود الفصل الخاصة بها، فضلاً عن تعريفاتها.
- 14 شرح جميع أبعاد الحرمان الخاصة بالأطفال والعتبات المستخدمة في تصنيف الأطفال الفقراء موضحة في الجدول 2 في الملحق.
- 15 في كل مؤشر من مؤشرات الحرمان، حُسبت نسبة الحرمان المفصلة باعتماد السكان الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر والذين يقابلون الفئات السكانية المحددة التي جرى فحصها، أي الأطفال الذين يعيشون في الريف والأطفال الذين يعيشون في الحضر والأطفال الإناث والأطفال الذكور والأطفال الذين يعيشون في الأسر التي لم يحصل ربتها على أي تعليم، والأطفال الذين يعيشون في الأسر التي حصل ربتها على التعليم الابتدائي على الأقل، والأطفال القاطنون في المرتبة الأولى من مؤشر الثروة، والأطفال القاطنون في المرتبة الخامسة. وتحقيقاً لهذا الغرض، طُبِق مُعامل السكان النسبي المستمد من العينة التي جرى فحصها على مجموع سكان البلد الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر لكل بلد. وقد استخدمت هذه المعلومات أيضاً لتقدير المتوسطات المرجحة لمجموعات البلدان.
- 16 إن المؤشرات المقدمة في الشكل 17 ممثلة إحصائياً. وذلك بعد التأكد من تمثيل العينة للمستوى الجغرافي والتأكد من تصميم العينة كما هو وارد في التقارير الوطنية.
- 17 UN and LAS 2013.
- 18 تلتزم الأمم المتحدة بتعريف صارم للمجاعة جرى اعتماده على نطاق معترف به دولياً وهو يغطي المجاعات من الدرجة الأولى الاعتيادية وصولاً إلى المجاعات من الدرجة الخامسة. وإعمالاً لهذا التعريف، يجري الإعلان رسمياً عن حصول مجاعة عندما يعاني ما لا يقل عن 20% من الأسر نقصاً كاملاً في الغذاء وتتجاوز مستويات سوء التغذية الحاد 30% ويموت أكثر من شخصين لكل 10 000 شخص كل يوم.
- 19 UN ESCWA 2014.
- 20 انظر على سبيل المثال، UNICEF. 2014.
- 21 UNCT 2016.
- 22 UN Human Rights 2017.
- 23 World Bank 2016.
- 24 Sarangi et al 2015.

